



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مؤتمر البيان السنوي الثاني

التربية والتعليم من أجل تنمية مستدامة

1

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.



KONRAD
ADENAUER
STIFTUNG

عن مؤسسة كونراد أديناور

مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية والعدالة والسلام. ويتناول مكتب سوريا والعراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، والمسائل التي تتمحور حول الأمور الآتية: استقرار المنطقة، وأوضاع اللاجئين، والآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا، وظهور تنظيم داعش، فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة، وما بين الدول الأوروبية والشرق الأوسط، وتسلط المؤسسة الضوء في المصالحة، ودعم المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وحكم القانون والبحث والتحليل.

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمركز البيان أو مؤسسة كونراد أديناور؛ وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الباحثين وحدهم.

المحتويات

الصفحة	عنوان البحث
7	كلمة المركز
9	كلمة رئيس هيئة المستشارين / مكتب رئيس الوزراء
المحور الأول .. التعليم في العراق .. المسار والمآل	
13	1 إدارة أنظمة التعليم مسارات التعليم المستقبلية ودور تكنولوجيا المعلومات والتمويل في صياغة التعليم
د. مالك ثويني	
21	2 التعليم قبل الجامعي: قراءة في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق
أ.د. إحسان عمر الحديثي	
53	3 التعليم قبل الجامعي في العراق: الوعد المؤجل
أ.د. عدنان ياسين مصطفى	
المحور الثاني .. المناهج واقتصاديات التعليم: التحديات والفرص	
101	1 أثر الإنفاق التربوي على جودة التعليم في العراق
أ.م.د. فلاح خلف علي - د.علي شديخ الزبيدي	
151	2 كتب التاريخ المدرسية في العراق: دراسة تحليلية
د. لاهاي عبد الحسين	
181	3 مناهج التاريخ في مرحلة التعليم العام في العراق: عرض وتحليل
أ.د. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري	
197	4 منهج اللغة العربية للناطقين بغيرها من وجهة نظر المعلمين
م.د. رشاد كمال مصطفى	
المحور الثالث .. الاستثمار في التعليم والمسؤولية الاجتماعية: تكامل الفرص والغايات	
223	1 المعالجة الاستراتيجية لضعف الالتحاق بالتعليم المهني في العراق بعد 2003
أ.م.د. لورنس يحيى صالح - الباحث المهندس: ثائر مزهر غانم	

الصفحة	عنوان البحث
263	2 واقع الدمج الأكاديمي في المدارس الأساسية بإقليم كردستان العراق
	د. جاجان جمعة محمد
291	3 أنموذج استثماري مقترح لإنشاء المدارس الأهلية ذات جودة تعليم عالية وأجور دراسية غير مرتفعة
	د. ندى سلمان العزاوي - الباحث بهاء الدين بابات أديب
327	4 نحو صياغة معايير تصميمية وضوابط تخطيطية خاصة للمدارس العراقية على وفق متطلبات الاستدامة
	رئيس مهندسين شروق خضير عباس الشمري

كلمة المركز:

إن المفتاح الدائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتعزيز فرص الناس في الحياة الحرة الكريمة، وتحسين نوعية الحياة ورفاه المجتمع، مرهون بتنمية رأس المال البشري وتمكين جميع المواطنين من التعليم ذي الجودة المرتفعة، معرفةً وتربيةً على الأخلاق العامة وفنون التعامل مع الآخر المختلف.

ولا نكشف حقيقة بالقول إن التعليم هو المحرك الأساس للاستقرار الدائم، والسلم المجتمعي، والنمو الاقتصادي المستدام، وأنجع الوسائل في الحد من الفقر والمساواة بين المواطنين. وتعدُّ التربية والتعليم من أهم المؤسسات التي يمكنها صناعة هوية مشتركة عابرة لحدود الجماعات، والإثنيات، وهما المؤسسة الأبرز في بناء الدولة والأمة كما نأمل.

وفي هذا المضمار يعيش العراق طيلة العقود الأربعة الماضية جملة من التحديات في التربية والتعليم، أُلقت بظلالها الثقيلة على مشهد البلاد، فبصرف النظر عن الهدف المادي الأساس للتعليم في تخريج أمة مبدعة مبتكرة تحوّل معرفتها مالاّ لا ينضب، فإن كل التقارير تشير إلى أن قطاع التربية والتعليم في العراق يعاني ضعفاً حاداً في بناء التحتية، وطرائق التدريس وأدواته، وفلسفة التعليم، فضلاً عن إهمال الاهتمام بالأخلاق العامة، والفن، والتذوق الجمالي، وتشجيع النقد، والابتكار، والإبداع.

وقد سعى مركز البيان للدراسات والتخطيط -بحدود إمكانياته- إلى الاهتمام بملف التربية والتعليم من طريق الدراسات، والبحوث، والترجمات المتنوعة، إلا أنه قرر تنويع ذلك بالمبادرة إلى مؤتمر علمي نحسب أنه سيكون مفيداً بتوصياته السياسية لصناع القرار والمهتمين بهذا الملف.

ومن أجل ذلك دعونا الباحثين والمختصين وذوي الخبرة إلى استكتاب عام منذ آذار من العام 2018، إذ تلقينا نحو (140) ملخصاً بحثياً، اختارت اللجنة العلمية في مركز البيان، (15) منها بحلول نهاية حزيران للعام نفسه.

وفي مرحلة كتابة البحوث قررت اللجنة العلمية اختيار البحوث التي عرضت من قبل الباحثين في المؤتمر الذي عقد يوم السبت الموافق 24 تشرين الثاني 2018.

ولا يسعنا إلا أن نشكر اللجنة العلمية المكونة من كل من:

• د. عدنان ياسين مصطفى.

• د. أحمد قاسم مفتن.

• د. علي طاهر الحمود.

لجهودهم في ترشيح البحوث المختارة. ونتقدم بالشكر إلى الأساتذة المقررين لجلسات المؤتمر
الثلاث كل من:

• د. خالد خليل هويدي.

• د. نوال الطيار.

• د. عبد الخالق حسن.

على جهودهم في قراءة البحوث وتلخيص الحوارات التي أعقبت جلسات المؤتمر.

وخالص الشكر والتقدير للسيدات والسادة الباحثين، الذين حضروا أعمال المؤتمر، آمليين
أن تحظى أعماله وحواراته وما نتج عنه بالاهتمام من قبل صناع القرار، والمسؤولين، والباحثين،
والمهتمين بحقل التربية والتعليم.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

كلمة الدكتور عبد الكريم الفصيل

رئيس هيئة المستشارين / مكتب رئيس الوزراء

يُعَدُّ التعليم - في أي بلد - الحجر الأساس للتقدم في جميع المجالات، وهو الركيزة الأولى لمستقبل مشرق لأي مجتمع ينشد التخلص من الأزمات ويستطيع حل المشكلات التي يمكن ان تواجهه بأفضل الطرق، ويتخذ القرارات السليمة لحلها. وقد باتت العملية التعليمية الطريق الوحيد لتنمية الوعي الفكري، والثقافي، والعلمي السليم لدى الناس في مجتمعنا، وهي المسلك الوحيد لإعداد جيل قادر على مواجهة الحياة وجميع المتغيرات من دون أن يفقد هويته الوطنية، وأن يكون فاعلاً ومؤثراً فيما يواجهه من تحديات فلا سبيل لإعداد مثل هذا الجيل إلا بالتعليم، ولكن أي تعليم؟ إنه التعليم الذي يتحسس المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويستشرف الحلول ومتطلباتها، فذلك هو التعليم الذي ينسجم مع أيّاً تطور يصاحب اي من قطاعات الحياة المختلفة.

إن مفهوم التطور المنشود للتعليم لا يبدأ من الأساليب التقليدية لتطوير التعليم كتطوير المناهج وتحسين البيئة التعليمية، بل يبدأ من كيفية النظر إلى المعرفة؛ وقد مرت هذه الأخيرة حتى الآن بثلاث مراحل رئيسية: الأولى: في الحقبة التي سبقت ظهور الكمبيوتر إذ انحسر مفهوم المعرفة في مقدار ما يخزن الفرد في ذاكرته بمعنى الذي يخترن في ذاكرته أكبر كمية من المعارف يكون متعلماً أكثر، لذلك انعكس هذا المفهوم على نوعية المناهج التعليمية وأساليب التدريس والمهارات التي يحتاجها المتعلمون، فترسخت أساليب الحفظ في التعليم وكان لا يكسر جموده إلا بعض الأسئلة التي تعتمد على أنماط التفكير التي تظهر في بعض اختبارات الاساتذة.

الثانية: في عصر انتشار الكمبيوتر وعصر سهولة الحصول على المعارف، إذ تغيّرت النظرة إلى المعرفة وأصبح التعليم الحقيقي هو كيفية توظيف المعرفة وليس تخزينها، فبدأت المناهج التعليمية وأساليب إعداد المعلمين تنحى بنحوٍ موثوق إلى احتضان هذه النظرة للمعرفة، فاكتملت العملية

التعليمية العديد من البرامج الإلكترونية التي توظف المعارف للوصول إلى أهداف كان الوصول إليها حلمًا في عصر تخزين المعرفة مثل برامج (Simulation, AutoCad) وغيرها من البرمجيات؛ فتغيرت أساليب التدريس، وتغيرت أنماط الاختبارات لتنسجم مع النظرة الحديثة للمعرفة.

الثالثة: هي المرحلة التي تمر بها المعرفة الآن والتي بدأت مع عصر ثورة وسائل التواصل الاجتماعي وعصر عوامة التعليم؛ فأصبح توظيف المعرفة لوحده لا يتلاءم مع هذا العصر، وإنما عصر صناعة المعرفة التي يحتاجها الفرد سواء في محيطه الضيق أو محيطه الواسع، بمعنى أن يقوم الفرد بصناعة المعرفة التي يحتاجها، ويوظفها لحاجاته وتحسين بيئته.

إن الحكومات المتعاقبة منذ 2003 حتى اليوم سعت إلى تحسين البيئة التعليمية أو الخدمات التعليمية فقط؛ لأن اتخاذ القرارات اللازمة للتغيير في أي منحى يحتاج إلى عوامل متعددة غير متوافره في الوضع الحالي للتعليم الحكومي؛ فأصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر بآلية وأساليب التعامل مع التعليم الأهلي بشقيه التعليم قبل الجامعي، والتعليم العالي؛ مما يتطلب إعداد الضوابط والتعليمات التي تحكم هذا القطاع الحيوي بما يجعله قادراً على النمو باتجاه تطوير التعليم ومواكبة التطور الذي يحصل في قطاع التعليم.

وإن على مراكز الأبحاث والمختصين بشأن التربية والتعليم التركيز في الجوانب الحقيقية في تطوير التعليم التي تساعد بالتغيير بنحوٍ سريع ومنهج، وإعداد الدراسات والبرامج التي تستشرف أنماط التعليم في المستقبل القريب.

متمنياً لمؤتمركم هذا النجاح والتسديد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المحور الأول

التعليم في العراق.. المسار والمآل

إدارة أنظمة التعليم
مسارات التعليم المستقبلية ودور تكنولوجيا
المعلومات والتمويل في صياغة التعليم

د. مالك ثويني

قدم الدكتور مالك ثويني مقارنة مشتركة ومتشعبة بين أكثر من دولة لملاحقة النجاحات المتحققة في مجال التعليم لتلك الدول، جاءت في مقدمتها: (أميركا، وبريطانيا، واليابان، وفيتنام، وسنغافورة، والإمارات)، وركز فيها على الجوانب التطبيقية والعملية، قد هدف الباحث من طريقها عرض ما ينبغي فعله في الشأن العراقي لتطوير التعليم وتحقيق التنمية، وأطلق على تلك المقارنة تسمية (الحلم العراقي القابل للتطبيق).

لقد طرح الباحث لتحقيق ذلك الحلم سؤالاً مركزياً عده الأساس لتطوير التعليم ومخرجاته، وعوائده، مفاده: ما الطالب الذي نريد؟ وأشار في هذا الشأن إلى إن محصلة العملية التعليمية هو الطالب، سواء أكان ضمن التعليم العام أم التعليم المهني أم التعليم الأهلي، إذ أثبتت التجارب العالمية أن ثمة محصلتين للطالب، هما:

1. الطالب المتمكن من الأداء.

2. الشخصية الأخلاقية للطالب.

ما هو الطالب؟



عبر التاريخ وعبر الثقافات كان للتعليم هدفين رئيسيين:

* مساعدة الطلبة على أن يصبحوا متفوقين: شخصية الأداء

* مساعدة الطلبة على أن يصبحوا جيدين: الشخصية الأخلاقية

فكيف نحارب الفساد في المستقبل عندما لا يكون الأفراد المستقبليون محصنون أخلاقياً؟

أي تكون المحصلة النهائية طالباً متفوقاً متمكناً من تخصصه، ويراعي الأخلاق المهنية والدستور الأخلاقي لمجاله العلمي؛ لذا يجب أن نبدأ من المراحل الأولى للتعليم، وبنحو متسلسل حتى التخرج من الجامعة؛ لنحصل على النتيجة الآتية: (موظف متمكن من الأداء وفي الوقت نفسه

يراعي الجوانب الأخلاقية بعيداً عن الفساد؛ وبالنتيجة سنوظف مخرجات تعليمية (طلبة) قادرة ادائياً وأخلاقياً على ممارسة عمل محترف في مختلف قطاعات سوق العمل وبعيداً عن الفساد.

ما هو الطالب؟



الشخصية الأخلاقية	شخصية الأداء
الاحترام	• الالتزام بالتطوير الذاتي المستمر
المسؤولية تجاه الآخرين	• رسم الأهداف
الحب	• أخلاقيات العمل
التواضع	• الحزم
النزاهة	• الثقة بالنفس
العدالة	• المبادرة
الشجاعة الأخلاقية	• الإبداع

ولتوضيح العلاقة بين التعليم وممارسة العمل أكد الباحث ضرورة التفريق بين الوظيفة والتوظيف، إذ تخلى العالم المتقدم عن الوظيفة وأخذ يركز في التوظيف، إذ يتيح التوظيف القدرة للمتعلم بالانتقال من مسار إلى آخر، فضلاً عن إضافة مهارات جديدة وتطوير ذاتي، أي إن التوظيف يتطلب إعداد طالب ذي شخصية أداءية لديها القابلية على التطوير الذاتي القائم على الإنتاج والإبداع والابتكار؛ ولتحقيق ذلك علينا التركيز في المنهاج الذي يقدم للطالب، وفي الوقت نفسه نضع إجابة عن السؤال الآتي: ما المهارات المطلوب تعلمها وممارستها من قبل الطالب؟، والتي علينا إدراجها في التعليم جنباً إلى جنب مع المنهاج العلمي، أي ننقل من تخزين المعلومة إلى التصور والتطبيق، ومن هنا ينبغي التركيز في الذكاء العاطفي للطالب الذي يقوم على تعزيز الثقة بالنفس ويدفع عنه الريبة والشك بالفشل والتردد بتحقيق النجاح.

تأسيساً على ما تقدم، طرح الباحث اقتراحاً يصرّ على تبنيه من قبل القائمين على التعليم في العراق مفاده: أن نرفع كلمة تعيلم ونستبدلها بمفردة تعلّم، أي التعليم والتدريب معاً، وهذا يتطلب بالضرورة أن تتضمن البيئة التعليمية ومراكزها تلبية حقيقية لمتطلبات سوق العمل والقطاعات الرئيسية للدولة.

وطرح الباحث أيضاً أنموذجاً تطبيقياً لمخرجات دراسة مهمة انتجتها جامعة (كارالينا الشمالية) تحت عنوان (مراحل التنمية) وركز فيها على المرحلة العمرية (6-11) إذ يبدأ الطفل في هذه المرحلة بفتح قدراته حيال السلوك الذاتي والعواقب المترتبة عليه، التي يجب أن تنعكس على تعليمه لتعطي شخصية موائمة بين الأداء والأخلاق؛ أي يبدأ الطالب بمرحلة البناء التسلسلي القائمة على التجربة، وتعتمد على أن يكون الطالب نشطاً، والنشاط يتطلب عدم مكوثه جالساً لمدة طويلة، إذ أكدت الدراسة أن الطالب في عمر (6-8) سنوات لا يستطيع التركيز أكثر من (5 دقائق) مع الأستاذ، وبعدها يفقد التركيز؛ مما يتطلب تحفيزه بالتفاعل والتجريب والتطبيق، ومن ثم العودة إلى ضخ المعلومات ليتمكن من فهمها، واستبقائها واستعادتها حينما يحتاج إلى توظيفها في عمل ما؛ لذا لا يصح أن تكون الدروس قائمة على ضخ المعلومات من قبل الأستاذ على مدار (45 دقيقة) ونتوقع أن الطالب سيفهم الدرس.

وقد أكدت الدراسة أيضاً أن السنة العاشرة تمثل مرحلة المراهقة الأولى للطفل، وفيها يبدأ بتكوين صورة ذاتية للنفس والحديث عن المشكلات، واقتراح الحلول مهما كانت؛ وبهذه المرحلة أيضاً يبدأ الطفل ببناء مشاريع، ولكن من دون إنجازها.

ما هو الطالب؟

المرحلة العمرية ١١-٦ سنة



- يبدأ الأطفال في هذه المرحلة بالتفكير حيال سلوكهم الذاتي والعواقب المترتبة عليه،
- هي المرحلة التي يتبنى فيها التطور الأخلاقي للطفل من خلال التجربة وفيها يبدأ الطالب بإجادة مهارة البناء التسلسلي للأشياء وهي العملية الضرورية جداً لتطوير مهارات الرياضيات.
- فيها يمكن للطلاب تطوير مهارات القراءة والكتابة بسرعة، بيد أنها تشترط أن يكون الطالب نشطاً ولما يتعلم وأن يتعلم من خلال التطبيق أكثر منه من خلال الجلوس والاستماع (الأسلوب التطبيقي المبتنع في فنلندا مثلاً وحقق لها نجاحاً كبيراً على المستوى العالمي).
- يكون من الصعب على الطالب ما بين 6-8 سنوات الجلوس والاستماع المباشر والمركز لأكثر من ٥ دقائق بينما ستكون لديهم الرغبة بعد سن الثامنة في القيام بمشاريع مختلفة دون أن يتمكنوا ربما من اكتمالها.
- تمثل السنة العاشرة بداية مرحلة المراهقة الأولى التي يبدأ الطلبة فيها بتكوين الصورة الذاتية للنفس وفي الحديث عن المشاكل واقتراح الحلول إليها مهما كانت وهو ما يعني بداية مهارات البحث لديهم عن أي معلومات إضافية للوصول إلى الحل،
- هي المرحلة الأفضل لتطوير الذاكرة الفردية.

(مقتبس من دراسة جامعة ولاية كارولينا الشمالية - مراحل التنمية)

وعلى وفق ما عُرض يؤكد الباحث أنه في حال شئنا تخريج طلبة متمكنين أدائياً وأخلاقياً، فعلى مراعاة الحقائق العلمية المذكورة آنفاً وتضمينها في المنهاج، وفي نظام الامتحانات، وطرائق التقييم المقدمة للطلاب، ويجب علينا إعداد مدرسين ومعلمين وأساتذة جامعات مؤهلين ومدرسين وعارفين بمتضمنات تلك الحقائق وقادرين على إنفاذها للطلبة.

عرض بعد ذلك ما سماه بـ ”بالأنموذج الجليدي“، الذي من شأنه أن يوضح ما ”الكفايات“ التي يجب غرسها في الطالب. ويتضمن السطح الطافي والظاهر منه المراحل التعليمية التي تنطوي على المهارات والمعرفة، أما الجزء الغاطس منه فيتضمن الشخصية الحقيقية للطلاب التي لا تظهر في مراحل التعليم الأولى، إذ إنها تقوم على التفكير الناقد، والسلوك الذاتي، والإبداعية، والمسؤولية، ولعمل مع الآخرين، ولتوافق والتكيف مع بيئة العمل.

وفي السياق نفسه، تناول الباحث أحد أهم عناصر النجاح في الدول المتقدمة، التي ينبغي لنا إن شئنا اللحاق بها أن نعمل عليه، وهو العمل الجماعي، والانتاج، والإبداع بروح الفريق؛ لذا وجب علينا لتحقيق ذلك تضمين منهاج التعليم طرائق ومحاضرات تفاعلية تتيح للطلبة التفاعل فيما بينهم، تتضمن إنجاز بعض الأعمال المرتبطة بموضوعات المواد العلمية التي يتضمنها المنهاج بنحوٍ تطبيقي، ولكن يتم إنجازها بفعل جماعي.

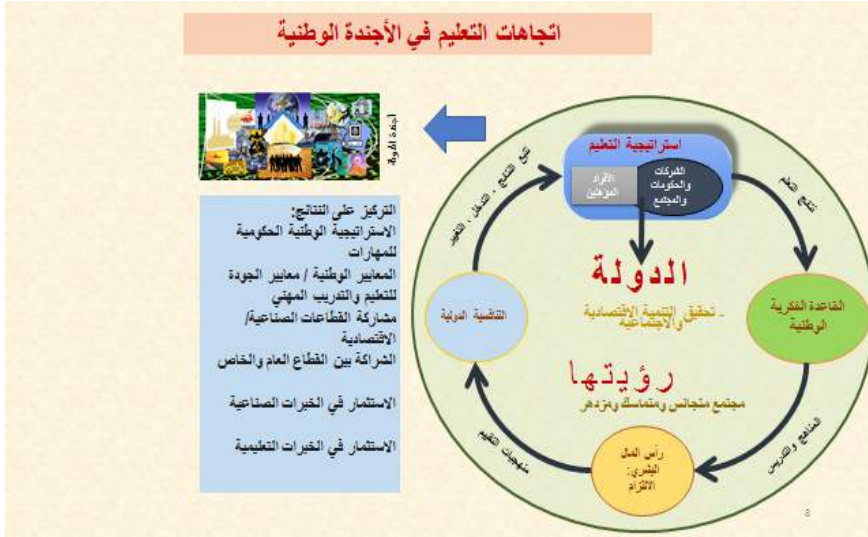


ولإيضاح أهمية الفكرة السابقة، طرح الباحث مثلاً لتحول عدداً من الشركات الكبرى في العالم وأكثرها نجاحاً من قبيل ”آبل وكوكل“ في شروطها للتعين، إذ لا تقوم شروط التعين لدى تلك الشركات على معيار الشهادة والتحصيل الأكاديمي فحسب، وإنما أخذت تركز في مدى توافق الأفراد مع بيئات العمل، وقدرتهم على العمل الجماعي، والتفكير الناقد، والخبرات الميدانية. أي التركيز على الجزء الغاطس من الأنموذج الجليدي.

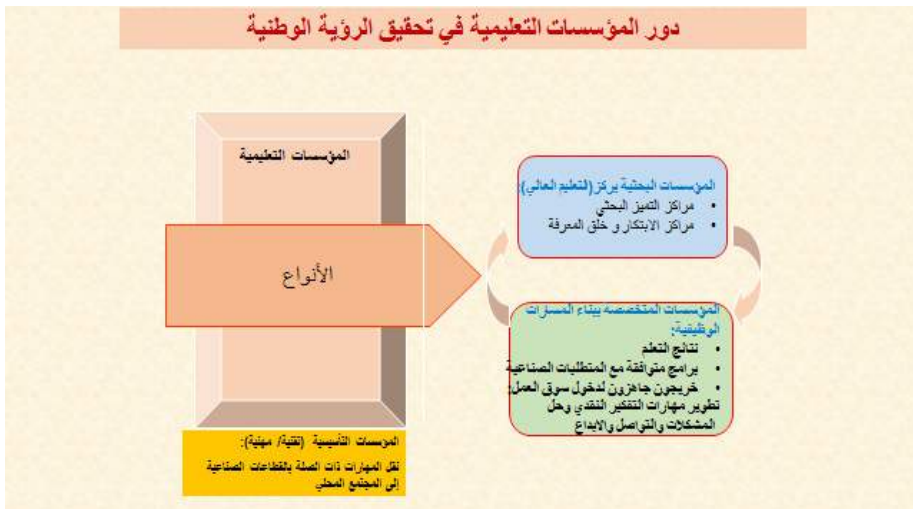
وفي الحالة العراقية -وعلى نحو خاص فيما يتعلق بـ إلتجاهات التعليم في الأجندة الوطنية- طالب الباحث -وبالإلحاح- بوجوب ألا تكون خطة التعليم في العراق صورة قائمة بذاتها من وزارتي التعليم والتربية، وبمعزل عن الشركات والمؤسسات والقطاع الخاص وسوق العمل، فضلاً عن الرؤية الاستراتيجية للدولة.

ولتحقيق أجندة وطنية فاعلة وناجحة تلبّي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل علينا التعرف على الإلتجاهات الاستراتيجية للدولة، ومعرفة رؤيتها، وما القطاعات المهمة والرئيسة لديها في المرحلة الحالية، التي ينبغي للتعليم تنفيذها، أي ان مخرجات التعليم يجب أن تصب فيها.

ولتدعيم تلك الفكرة وإيضاحها، عرض الباحث مخططاً يبين الكيفية التي يدعم من طريقها التعليم قطاعات الدولة وتغذيتها وينفذ استراتيجتها، وما تنطوي عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد اقترح مخططاً آخرأً وضح فيه ما يجب اتباعه لرؤية العراق التنموية المرتبطة بالتعليم، يقوم على ثلاثة محاور يغذي بعضها بعضاً الآخر ويستند إليه: تمثل المحور الأول بالضرورات الفكرية، والثاني بالضرورات الاقتصادية، والثالث بالضرورات الاجتماعية.



لقد حُتّم البحث بعبارة: (من دون التكنولوجيا لن نتقدم)، إذ لا يعقل ونحن نعيش في عصر الشبكة العنكبوتية والسوشل ميديا والعالم المعولم وما زال لدينا طلبة جامعات لا يعرفون استخدام الكومبيوتر والحواسيب؛ لذا علينا إدخال التكنولوجيا الرقمية والحواسيب لتلاميذ المراحة الابتدائية لنحقق الحلم العراقي بنظام تعليمي تنموي يخدم سوق العلم ومخرجات تعليمية قادرة أداثياً وأخلاقياً.



التعليم قبل الجامعي : قراءة في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق

أ.د إحسان عمر الحديشي

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات / قسم العلوم التربوية والنفسية

المقدمة

أصبح الحديث عن مدى تحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق بعد اقترابنا من سنة الهدف 2022 ضرورة ملحة وعلى درجة كبيرة من الأهمية؛ كون الأمر نابعاً من سياسات ومصالح وطنية عليا، ولعل ذلك يجعلنا على دراية بمدى التقدم المحرز في الميدان لا على أسطر الورق.

لقد تبنت وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في المركز والإقليم مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتربية والتعليم العالي أكدت فيها دور التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق ((التنمية البشرية المستدامة)) وتدعيم ((متطلبات الجودة)) على وفق معايير وطنية تتوافق مع المعايير المعتمدة عالمياً، من طريق الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في المركز والإقليم 2012-2022.

ويوضح الباحث إحدى جوانب الاستراتيجية الخاصة بمرحلة التعليم قبل الجامعي؛ كونها مرحلة يتحدد فيها مستقبل الطلبة وطموحاتهم حتى انما أصبحت لدى الناس تشكل عبئاً وضغطاً نفسياً كبيراً كون السنة الدراسية الأخيرة منها -الصف السادس الإعدادي- سنة حسم لمستقبل الطالب العلمي من جهة، وأنها حلقة الوصل بالتعليم العالي من جهة أخرى الذي طالما يتأفف من مخرجات التعليم الثانوي ويعدها مستويات علمية ضعيفة ودون مستوى الطموح من جهة أخرى.

وهذا ما أشارت إليه الاستراتيجية الوطنية بأن المنظومة التربوية والتعليمية تواجه تحدياً أساسياً خاص بمخرجات وزارة التربية، وأن هذا التحدي ينقسم على الجانب الكمي لأعداد الطلبة المتخرجين من التربية يفوق بصورة كبيرة الطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد، أما الجانب الآخر فخاص بتخصص الطلبة المتخرجين، إذ إن نحو 60 % هم من تخصص الفرع العلمي (أحيائي أو تطبيقي) و 40 % من الفرع الأدبي⁽¹⁾.

ولعل واحدة من التحديات التي شهدتها التعليم قبل الجامعي في الآونة الأخيرة هي تسرب الأسئلة، الأمر الذي أدى إلى التشكيك بمصادقية هذه الامتحانات، وانتشار ظاهرة الغش باستعمال تقانات متطورة يصعب كشفها؛ مما يستدعي التدخل لإيجاد بدائل أخرى في إجراء الامتحانات.

ولما دُكر كله أصبح الوقوف عند مرحلة التعليم قبل الجامعي قضيةً في غاية الأهمية، وأن

1. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (الملخص التنفيذي)، كانون الأول 2012 ص: 18.

تسليط الضوء في السياسات والاستراتيجيات الخاصة به أمر لا يمكن التغافل عنه، وأصبح لزاماً على صناع القرار والتربويين، والمتقنين، ورجال الأعمال التدخل وحث الخطى سريعاً للمشاركة في النقاشات التي تحدث في هذا الإطار، وتوسيع دائرة الحوار من طريق طرح الموضوع أمام الرأي العام من منظمات المجتمع المدني المحلية منها أو الدولية أو الشركات أو الجمعيات وغيرها؛ كون التعليم ما قبل الجامعي مرحلة أساسية لمستقبل الطالب العلمي وحياته الواعدة من جهة، ويعد رافداً مهماً لسوق العمل بالموارد البشرية المؤهلة في حال رُوجعت مساراته على وفق متطلبات التنمية المستدامة وأهدافها من جهة أخرى.

وجاءت الدراسة الحالية في مقدمة، وثلاثة، مباحث وخاتمة تضمنت التوصيات.

وحمل المبحث الأول عنوان الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق من حيث: (الرؤية والرسالة، والمنطلقات الاستراتيجية، وسيناريوهاها الأربعة، ومشاريعها المستقبلية)

فيما جاء المبحث الثاني بعنوان: تقييم الوضع الحالي (للتعليم قبل الجامعي) في العراق في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق من حيث محاورها السبعة: (المحور التشريعي، ومحور المنظومة الادارية (للتعليم قبل الجامعي)، ومحور الوضع الحالي للتعليم قبل الجامعي من حيث: (البنى التحتية ونظم المعلومات والتدريب)، ومحور الفرص المتاحة، ومحور الجودة، ومحور التمويل والإنفاق، محور البحث العلمي)

وأما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: التحديات التي تواجه (التعليم قبل الجامعي في العراق) والسياسات التربوية المستقبلية والخيارات الاستراتيجية لتقدمه.

المبحث الأول: الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق

1. استراتيجية الأعوام 2012-2022

لم يكن التعليم بمنأى عن الأحداث ومجريات الأمور التي عصفت بالعراق بعد 2003 من تردي أوضاعه وتراجع أحواله، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك محاولات للنهوض بواقعه وتطويره، ومن ذلك إعداد استراتيجية وطنية للتربية والتعليم العالي في المركز والإقليم من أجل وضع حد للتراجع في مخرجات التربية من جهة، والتعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى، فضلاً عن الشروع بتنفيذ خطة طموحة تعيد العافية لهذا المفصل الحيوي في العراق على وفق معايير الجودة العالمية.

ويستعرض الباحث رؤية الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق 2012 - 2022 ورسالتها وأهدافها ووسائل تحقيقها.

1-1- الرؤية والرسالة للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق:

يشير ملخص وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق إلى:

1-1-1- الرؤية: توفير فرص التعليم للجميع بما يلبي احتياجات المواطنين العراقيين وطموحاتهم، وتوافر متطلبات المجتمع المتحضر، ويحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي وأساليبه والإبداع، ويحقق تنمية مبادئ المواطنة الصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

1-1-2- أما الرسالة فتتجسد في: إصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره بمستوياته كافة، مستمداً من طبيعة المجتمع المدني، وبضمنه المجتمع الكردستاني، ومن حاجاته ومتطلبات تقدمه، مراعيّاً فيه الخصوصية القومية للأقليات، بما يجعله منافساً للمجتمع العالمي القائم على اقتصاديات المعرفة، مع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية (المادية) والمالية؛ لضمان تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتحقيق السلام في العراق⁽²⁾.

1-2- المنطلقات الأساسية للغايات الاستراتيجية

تنبت الاستراتيجية مجموعة من المنطلقات لتكون أساساً لصياغة الغايات الاستراتيجية للتربية

2. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق: ص: 23.

والتعليم العالي والبحث العلمي تلخصت هذه المنطلقات بتعليم يؤمن تكافؤ الفرص، وذو جودة عالية، ويسهم في التنمية الشاملة، ويحقق متطلبات المجتمع المتحضر، وجعل التعليم منظومة تعليمية فاعلة ودينامية.

3-1- السيناريوهات الأربعة للاستراتيجية ومشاريعها المستقبلية

أشار الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق إلى أن الوزارات المعنية بالتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في المركز والإقليم قد أعدت ستة برامج استراتيجية أساسية موحدة ومتكاملة؛ من أجل تحقيق الغايات الاستراتيجية والأهداف الفرعية التي تم تبنيها من قبلها في هذه الاستراتيجية، وتقابل هذه البرامج التحديات الأساسية التي يواجهها قطاع التربية والتعليم في العراق. وقد تم إعداد هذه البرامج في ضوء نتائج برنامج المحاكاة،() الذي أُعدَّ في ضوء أربعة سيناريوهات بديلة، هي:

1_3_1_ السيناريو الصفري الذي يستند إلى افتراض استمرار الوضع القائم دون أي تغيير؛ وبذلك فهو يستند إلى نسب النمو الطبيعي فقط دون تبني أي استراتيجية للتربية والتعليم.

1_3_2_ تبني نسب التحاق تبلغ 30 % في الدراسة الإعدادية.

1_3_3_ تبني نسب التحاق تبلغ 40 % في الدراسة الإعدادية.

1_3_4_ تبني نسب التحاق تبلغ 60 % في الدراسة الإعدادية؛ وهو السيناريو الأساس الذي بني في ضوء نسب الالتحاق المستهدفة في الاستراتيجية، وهو الذي اعتمد عليه في تقديم هذه البرامج والمشاريع بشكلها النهائي.

ويمكن تلخيص البرامج والمشاريع التي تبنتها الاستراتيجية بالآتي:

البرنامج الأول: تطوير المنظومة التشريعية والقانونية والإدارية لقطاع التربية والتعليم العالي في العراق وتحديثها، ويضم هذا البرنامج 18 مشروعاً متكاملاً، يمتد للمدة من العام 2012 حتى 2020، ويتوقع أن يؤدي إنجازها إلى تحقيق التكامل والتناسق في المنظومة التشريعية للقطاع وفك التضارب والازدواج فيها.

البرنامج الثاني: إنشاء البنى التحتية، وتوسيعها، وتأهيلها، وتحسين البيئة المدرسية والجامعية، ويضم هذا البرنامج 20 مشروعاً مختلفاً في مجال بناء المدارس والجامعات، وتحسين البيئة المدرسية والجامعية؛ ويتوقع أن يؤدي إنجازه إلى التخلص من مشكلة نقص الأبنية، وفك ازدواج الثلاثي والثنائي، والتخلص من المدارس الطينية والآيلة للسقوط، وتحسين البيئة المدرسية بنحو عام ضمن برنامج الخارطة المدرسية، وسيؤدي أيضاً إلى زيادة الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي بنحو عام وتطوير البيئة الجامعية باتجاه التعليم العالي عالي الجودة.

البرنامج الثالث: تحقيق التعليم الكفء للجميع (الالتحاق، والمساواة، والكفاءة)، ويضم 36 مشروعاً مختلفاً في مجال الالتحاق، وتحقيق المساواة، وتحسين الكفاءات الداخلية والخارجية. لقد أعد هذا البرنامج ليحقق زيادة مستويات الالتحاق إلى المعدلات الطموحة التي تبنتها الاستراتيجية، وتخفيض نسبة الأمية بصورة كبيرة، فضلاً عن زيادة فرص تعليم الإناث وذوي الاحتياجات الخاصة، ورعاية الموهوبين، والتوسع في تعليم الكبار، ويسعى إلى تخفيض نسب الرسوب والتسرب في المراحل الدراسية كافة بما فيها الدراسات الجامعية والعليا.

البرنامج الرابع: تحقيق الجودة والاعتماد في التربية والتعليم العالي، ويضم 59 مشروعاً مختلفاً في مجال الجودة؛ ومن المؤمل أن يؤدي هذا البرنامج إلى الارتقاء بجودة التعليم العام، والعالي بما يوازي المعايير العالمية المعتمدة في مجال الجودة

البرنامج الخامس: تنمية الموارد المالية وإدارتها، ويضم 14 مشروعاً، ويتوقع أن يؤدي هذا البرنامج إلى تنويع الموارد المالية، وتوسيع الاعتماد على التمويل الذاتي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية.

البرنامج السادس: رفع قدرات البحث العلمي ونتاجاته بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ويضم 19 مشروعاً، ويؤمل من هذا البرنامج أن يؤدي إلى تطوير قدرات البحث العلمي وزيادة نتاجاته المختلفة، وزيادة أعداد طلبة الدراسات العليا بمختلف الاختصاصات.

مدخل

اعتمد الباحث في تحليل واقع التعليم قبل الجامعي المحاور السبعة التي جاءت في الفصل الثاني للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي (تحليل واقع التربية والتعليم)، وهي: محور المنظومة التشريعية، ومحور المنظومة الإدارية، ومحور البنى التحتية ونظم المعلومات والتدريب، ومحور الفرص المتاحة، ومحور إدارة الجودة، ومحور التمويل والإنفاق، ومحور البحث العلمي⁽³⁾.

1. محور المنظومة التشريعية:

من السياسات المهمة لوزارة التربية وتوجهاتها الأساسية مراجعة التشريعات والقوانين، من أجل تطويرها، وتحسينها، واقتراح مشاريع قوانين جديدة من شأنها معالجة قضايا مهمة في التعليم في العراق وتطوره والارتقاء به.

إن قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق يخضعان إلى منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحدد عمل المؤسسات التربوية وتضمنت عدداً من المزايا تمثل نقاط قوة، وأساساً متيناً يمكن الاعتماد عليها في تطوير القطاع التربوي والتعليمي، وقد تم تشكيل لجنة وزارية لمراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالتربية في العراق، وتشارك وزارة التربية عضواً في اللجنة البرلمانية المشكلة من قبل رئاسة مجلس النواب العراقي لتطوير التشريعات القانونية النافذة الخاصة بالتربية والتعليم العالي، وتقديم مشاريع قوانين جديدة.

وعلى وفق هذه المنظومة فإن وزارة التربية هي المسؤولة عن رسم السياسة التربوية ووضع الخطط وتهيئة المستلزمات، وتنص على أن التعليم حق مكفول للجميع من دون أي تمييز، وأنه مجاني في جميع المراحل، وإلزامي في المرحلة الابتدائية أو (الأساس) استناداً إلى المادة (14) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

وعد الدستور العراقي لسنة 2005 التعليم عاملاً أساساً لتقدم المجتمع، إذ حرص على تضمينه العديد من الفقرات التي تناولت حق التعليم الذي تكفله الدولة للجميع، فضلاً عن مجانيته في جميع المراحل، وإلزاميته في المرحلة الابتدائية، وتشجيع البحث العلمي والإبداع وضمنان تعليم الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يشكل التعليم أساساً قوياً لقطاع التربية والتعليم يمكن الاستناد إليه لتطويره وتوسيعه بالنحو المطلوب.

3. اعتمد الباحث كذلك التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية.

إن ما ورد في الدستور العراقي (المادة 38) -فضلاً عن المواثيق الدولية- يشكل الركيزة الأساس في مكافحة التمييز في مجال التعليم في العراق بوصفه حقاً ينبغي توفيره وحمايته.

وقد ورد في الدستور عدداً من المواد خاصّة بالحقوق المدنية والسياسية هي:

- المادة (16) تنص على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك).

- المادة (29) - رابعاً تنص على (تمنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة).

- المادة (34) تنص على:

أولاً: التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكلفه الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.

ثالثاً: تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

أما عن أهم التشريعات ومشاريع القوانين الخاصّة بوزارة التربية فقد عملت لجنة التربية (2010-2014) في مجلس النواب العراقي على إقرار بعضها وتعديل الآخر بما يأتي:

1. قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011.

2. قانون الهيئة العليا لمحو الأمية الإلزامي رقم (23) لسنة 2011.

3. نظام التعليم الأهلي والأجنبي في العراق رقم (5) لسنة 2013.

4. قانون منحة التلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم (3) لسنة 2014.

وتعمل وزارة التربية حالياً على مراجعة عدد من القوانين والأنظمة ومن ذلك:

1. قانون التعليم الإلزامي

2. نظام مجلس الآباء والمعلمين رقم (1) لسنة 1994

3. قانون الكلية التربوية المفتوحة.

4. اتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم التربوي والثقافي مع دول العالم.

وتعمل وزارة التربية على رفع مقترحات لقوانين منها:

1. قانون رقم () لسنة 2018 المركز الوطني لتطوير المناهج والتقييم والامتحانات.

2. قانون رقم () لسنة 2018 خدمة المعلمين والمدرسين في المناطق الريفية والنائية.

3. قانون () لسنة 2018 رسم طابع الحملة الوطنية لبناء وإعمار المدارس ورياض الأطفال.

وهناك قوانين مشتركة بين عدد من اللجان في مجلس النواب هي:

1. مشروع قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية/لجنة التربية ولجنة التعليم العالي واللجنة المالية واللجنة القانونية.

2. مشروع قانون اللغة الرسمية، (لاشتراك لجنة التربية في إعداده) / اللجنة القانونية، واللجنة المالية، ولجنة التربية، ولجنة التعليم العالي والبحث العلمي، ولجنة الثقافة والإعلام.

خلاصة القول:

شهدت المنظومة التشريعية تقدماً ملحوظاً في تشريع عدد من القوانين وتعديل العديد منها من أجل الارتقاء بالتعليم، مع أن الحاجة ما زالت قائمة إلى الإسراع بسن تشريعات أخرى وتعديل الآخر منها أيضاً، ولاسيما الخاص منها بمد سن التعليم الإلزامي ليكون حتى الثالث المتوسط، وكذلك قوانين وأنظمة التعليم الثانوي ولاسيما أن هناك الكثير من المتغيرات والمتطلبات على أرض الواقع بحاجة إلى تدخل قانوني يضمن سلامة موقف المؤسسة التعليمية القانوني من جهة، واداء عملها على نحو يساعدها في معالجة الكثير من المعوقات من جهة أخرى، إذ لم يعد من المقبول أن تبقى وزارة التربية تعمل بأنظمة وقوانين تعود إلى عقود في القرن الماضي، مثل: نظام الامتحانات العامة رقم (19) لسنة 1972، ونظام المدارس الثانوية رقم (2) لسنة 1977.

2. محور المنظومة الإدارية للتربية (التعليم قبل الجامعي)

حددت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم المشكلة التي يعاني منها الهيكل التنظيمي للتربية

تمثلت باتباع النظام المركزي، وما نتج عنه من ممارسات إدارية غير مناسبة؛ ونتيجة لذلك دعت إلى إعادة النظر في منظومة الصلاحيات بما يخدم التوجّه نحو اللامركزية.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم لم تشر في توجهاتها الاستراتيجية ما يحدد آليات نقل الصلاحيات إلا أن دعوتها قد تحققت على أرض الواقع بموجب المادة 45 / أولاً / 1 من قانون رقم 21 لسنة 2008 المعدل (قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم) من مجموعة من الوزارات -ومن ضمنها وزارة التربية- ونقل دوائر التربية في المحافظات بجميع الوظائف والاختصاصات والصلاحيات إلى المحافظات وفك ارتباطها من وزارة التربية.

وبدلاً من أن تأخذ مجالس المحافظات دورها في تخفيف العبء عن الوزارة، أصبحت واحدة من المعوقات لعمل الوزارة نتيجة لعدة عوامل منها: أنها لم تكن مؤهلة بما فيه الكفاية، ولم تمتلك من الخبرات ما يحقق أهداف نقل الصلاحيات، ونتيجة لذلك اتسعت دائرة المشكلات وأصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل، وتشعبت المسؤوليات وتداخلت الإيرادات والقرارات إلى حد كبير، ووقع ضحية ذلك كله المؤسسة التعليمية من جهة والمنتسبين والمواطنين على حد سواء من جهة أخرى، فالبينة الإدارية في مجالس المحافظات لم تكن مؤهلة على قدر مناسب يمكنها من أداء هذه المهمة بنجاح؛ ونتيجة لذلك أعيد ارتباط هذه الدوائر إلى وزارة التربية بموجب التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (10) لسنة 2018.

الوضع الحالي للتربية في التعليم قبل الجامعي من حيث:

3_1_ البنى التحتية للتعليم الثانوي (الأبنية المدرسية)

يعاني العراق من نقص حاد في البنى التحتية والأبنية المدرسية للأسباب الآتية:

1. زيادة نسبة النمو السكاني بما يقارب 3 % سنوياً، وبالنتيجة ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في المراحل الدراسية كافة.
2. تأثيرات الحروب بأشكالها كافة عبر عقود من الزمن، التي ألحقت دماراً وخراباً كبيراً في الأبنية المدرسية.
3. الفساد الإداري والمالي نتيجة السياسات الخاطئة في إدارة ملف الأبنية المدرسية على الرغم من الموازنات المالية الكبيرة التي شهدتها العراق قبل الأزمة الاقتصادية العالمية.

4. حاجة العراق إلى 10,000 آلاف مدرسة بحسب بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية، على وفق ما جاء في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق والإقليم 2012_2022 في المراحل الدراسية كافة.

أما ما يخص التعليم الثانوي فتشير الاستراتيجية إلى وجود عجز محدود (2415) بناية مدرسية للتعليم الثانوي في العراق، وإن هناك (1214) بناية مزدوجة الدوام، فيما توجد (140) بناية أخرى ذات دوام ثلاثي، بينما هناك (313) بناية غير صالحة، و(1547) بناية بحاجة إلى ترميم، (10) بنايات طينية.

لم يشهد ملف الأبنية تقدماً ملموساً بل بالعكس، إذ ارتفع العجز إلى (3161) بحسب بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية سنة 2018؛ أي بحدود (746)، وهذا العدد يشمل أبنية المدارس المتوسطة والثانوية والإعدادية.

أما ما يخص التعليم قبل الجامعي (الثانوي والإعدادي)؛ فالعجز يقدر بـ (1362) بناية.

الخلاصة

نتيجة لما يعانيه العراق من تردٍ في البنى التحتية للأبنية المدرسية، وما يشهده من نقص كبير في أعدادها، وإن السنوات تمضي من دون حلول ناجعة تلبي طموح البلد وصناع القرار فيه، وقد أصبح البحث عن حلول وبدائل غير تقليدية ضرورة ملحة تفرضها ارتفاع معدلات النمو السكاني وازدياد الطلب على التعليم.

لقد بات لزاماً على الجميع أفراداً ومؤسسات البحث عن بدائل وحلول، ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم.

وإن الجميع أمام مسؤولية تأريخية ووطنية يفرضها الالتزام الأخلاقي أمام الأجيال المقبلة في تلبية طموحاتهم المستقبلية تنسجم وأهداف التنمية المستدامة 2030، ووصول التعليم للجميع بمواصفات الجودة العالمية والاعتماد الأكاديمي، والقضاء على ظاهرة الازدواج الثنائي والثلاثي في دوام المدارس، واكتظاظ التلاميذ والطلبة في الصفوف التي باتت ظاهرة مرفوضة لا تليق ببلد غني ولا بتأريخه الحضاري العريق.

ومن المشاريع المهمة ذات الابعاد الاستراتيجية التي يمكن أن تقدم الحل، هو مشروع المدارس التشاركية الأنموذجية (متن)، بمشاركة القطاع الخاص بنسبة 75 % من رأس مال المشروع الذي

نوقش في هيئة الرأي في وزارة التربية، ويعد هذا المشروع من المشاريع الرائدة في العالم والشرق الأوسط، كونه يقدم أ نموذجاً لمدرسة تتوافر فيها معايير الجودة العالمية.

3_2_ التدريب والتمكين:

تشير الاستراتيجية الوطنية إلى أن برامج التدريب تعاني من محدودية عمليات التخطيط الشامل وضعف الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، وضعف التعاون مع الجهات الدولية.

وبحسب بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي والمديرية العامة للإعداد والتدريب في وزارة التربية إلى أن هناك جهوداً تبذل في مجال تدريب المعلمين والمدرسين، ومع ذلك فهي دون مستوى الطموح .

وتشير إجراءات الوزارة عام 2017 إلى وضع خارطة طريق للنهوض بواقع التدريب، وتشكيل فريق استشاري من مدربين عراقيين بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولعل أهم ما يميّز خارطة الطريق تلك هي تأكيد مبدأ التعاون مع المنظمات الدولية في رفد الوزارة بأهم البرامج المتقدمة في مجال التدريب وعقد دورات تدريب المدربين.

3. محور الفرص المتاحة

تذكر الاستراتيجية أن النظام التربوي والتعليمي يواجه تحدياً كبيراً يتمثل في انخفاض فرص التعلم الكفاء (الالتحاق، والمساواة، والكفاءة) في جميع المستويات، ومنها التعليم قبل الجامعي؛ لذا عبرت الاستراتيجية عن الفرص المتاحة بثلاثة مجالات، هي:

المجال الأول: الالتحاق: إذ وضعت الاستراتيجية أهدافاً أكدت فيها العمل على زيادة نسبة الالتحاق في المراحل كافة، وفيما يخص التعليم قبل الجامعي فقد أكدت ما يأتي:

- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الإعدادية من 18 % إلى 60 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في التعليم المهني من 2 % إلى 10 %.
- زيادة نسبة الالتحاق الصافي في التعليم العالي من 14 % إلى 20 %.

وبحسب بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية فإن نسبة الالتحاق الصافي في التعليم قبل الجامعي (الإعدادي) بلغت (30 %) للعام الدراسي 2016-2017، بعد أن كانت نسبة الالتحاق الصافي للمرحلة الإعدادية عام 2008-2009 (17 %)، ومع اجتيازنا ثلثي

المدة المقررة لتنفيذ الاستراتيجية واقترابنا من سنة الهدف لم يكن التقدم المحرز بمستوى الطموح مما يؤكد ان الفجوة ما زالت كبيرة عند مقارنتها بالالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية التي بلغت 93 % للعام الدراسي 2016-2017، وفي المرحلة الابتدائية 91 % للعام الدراسي 2008-2009.

المجال الثاني: المساواة: حددت الاستراتيجية هدفها بزيادة نسبة الإناث في التعليم عموماً، وتبني برامج توعية المجتمع ولاسيما الإناث باهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة، وبلغت نسبة الالتحاق الصافي في التعليم قبل الجامعي (الإعدادي) 31 % للعام الدراسي 2016-2017، وعلى الرغم من أن النسبة قد تكون دون مستوى الطموح إلا أنها مقبولة بالنظر إلى طبيعة البيئة المجتمعية والظروف الأمنية التي يعيشها المجتمع.

المجال الثالث: الكفاءة: حددت الاستراتيجية هدفها برفع مستوى التعليم وتحسينه، الذي يؤدي بالنتيجة إلى تقليل نسب الرسوب والتسرب.

وبحسب بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي في وزارة التربية فإن نسبة الرسوب في المرحلة الإعدادية كانت 24,1 %، وإن نسبة التسرب فيها 1,3 %، بينما كانت نسبة النجاح 74,6 %، أما المدارس الثانوية فقد بلغت نسبة الرسوب فيها 28,1 %، وإن نسبة التسرب فيها 2,6 %، بينما كانت نسبة النجاح 69,3 %.

أما ما يتعلق بالتعليم المهني: فقد بلغ مجموع الطلبة الملتحقين للعام الدراسي 2004/2005 هو (73579) طالباً في حين انخفض للعام الدراسي 2013/2014 ليلغ (56048) طالبا موزعين على الاقسام (الصناعي، والزراعي، والتجاري، والفنون التطبيقية)، وفُتِح عدد من الاختصاصات المهنية الصناعية وتحديث مناهج تلك الاختصاصات وحسب متطلبات التنمية المستدامة.

4. محور إدارة الجودة في وزارة التربية:

أولت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم اهتماماً كبيراً بإدارة الجودة في التربية وبنحو منفصل عن التعليم العالي؛ للاختلافات الواضحة في مجالات الجودة وتطبيقاتها بين عمل المؤسسات، فقد أفردت لها فصلاً واسعاً من فصول الاستراتيجية؛ لدورها الكبير في تحسين النظام التربوي وتطويره والارتقاء به.

لقد تناولت الاستراتيجية موضوع الجودة من خلال خمسة محاور تمثلت بـ: (الإطار المؤسسي للجودة، وتقانة المعلومات والاتصالات، والموارد المعرفية، وإعداد أعضاء الهيئة التعليمية وتأهيلهم، ووضع آليات ضبط الجودة).

وبموجب البيان الوزاري الرقم (3832) في 2013/3/7 فقد تأسس قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي يرتبط بنحو مباشر بمكتب الوزير، ومع ذلك فإن الذي يتمعن بواقع قسم الجودة في وزارة التربية يجد أن حجم الإنجاز جيد مقارنة بعدد الموظفين وضعف الإمكانيات والدعم⁽⁴⁾، ومن تلك الإنجازات:

أ. وضع معايير الجودة للمعلمين والمدرسين والمشرفين والإدارة وتصميم استمارات لهذا الغرض من لجنة متخصصة من خبراء في الوزارة وبمساعدة عدد من المنظمات الدولية.

ب. تحليل نتائج تطبيق المعايير التربوية على عينة من المدارس ومدى التحسن المستمر بالأداء.

ت. نشر ثقافة الجودة، ومتابعة تطبيق المعايير، وتقييم مدى فاعلية الإدارة المدرسية، وتشكيل لجنة عليا في المديرية العامة للتربية في المحافظات كافة تتولى تلك المهام.

ث. تشكيل لجنة للجودة في كل مدرسة والعمل على وفق معايير الجودة العالمية.

ج. برنامج المراجعة العامة لنسب النجاح الإلكترونية.

5. محور تمويل التربية والإنفاق عليها (الإنفاق على التعليم قبل الجامعي):

تشير الاستراتيجية إلى أن المؤسسات التربوية والتعليمية تواجه تحدياً أساسياً يتمثل بانخفاض قيمة التخصيصات وانخفاض مستوى كفاءة إدارتها.

وعلى الرغم من أن العراق يعد من أغنى بلدان العالم، وشهد مراحل من الانتعاش الاقتصادي إلا أن الإنفاق على التربية والتعليم بقي دون مستوى الطموح، وعلى سبيل المثال بلغت نسبة تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للدولة (6,2%) للسنة المالية 2010، وارتفعت لتبلغ (7,2%) للعام 2016، وهذه النسبة ما تزال لا تناسب والحاجات المتنامية

4. نبذة تاريخية عن قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في وزارة التربية 2016 .

للتعليم والزيادة الحاصلة في معدلات التحاق الطلبة.

وفي الوقت نفسه شكلت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة التشغيلية النسبة الأكبر من إجمالي تخصيصات موازنة التربية إذ بلغت أكثر من (90 %) بينما كانت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة الاستثمارية اقل من (10 %) من إجمالي تخصيصات موازنة التربية؛ وهذا مؤشر يدل على عدم كفاية تخصيصات الموازنة الاستثمارية لتنفيذ مشاريع الأبنية المدرسية والمؤسسات التربوية وإنجازها لمعالجة الفجوة الحاصلة بين العرض المدرسي والطلب على المدارس.

جدول يبين تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للسنتين المائتين 2010 و2016

السنة	2010	2016
الإنفاق على وزارة التربية	5.297.787.751	7.783.064.901
الإنفاق العام للدولة	84.657.467.556	105.895.722.619
النسبة	% 6.26	% 7.35

7. محور البحث العلمي:

أشارت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي إلى أن البحث العلمي في وزارة التربية يعاني من ضعف واضح، وأن مركز البحوث والدراسات التربوية يعاني هو الآخر من مشكلات تنظيمية.

ومع أن الخيارات التي وضعتها الاستراتيجية يكاد بعضها يتحقق من خلال:

- ربط المركز بنحو مباشر بمكتب الوزير.

- تعزيز المركز بحملة الشهادات العليا.

بيد أن البحث العلمي في الوزارة دون مستوى الاستجابة للتحديات التي تواجهها الوزارة، أو ينسجم مع أهدافها، أو الارتقاء بأدائها، على الرغم من أن عدد حملة الألقاب العلمية والشهادات العليا الماجستير والدكتوراه يصل إلى (5000) آلاف من منتسبيها، وقد يعود السبب إلى:

- عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي في وزارة التربية .

- أن الهدف من إجراء البحوث والدراسات غالباً ما يكون لأغراض الترقية العلمية فقط.
- ندرة مشاركة حملة الشهادات العليا بمؤتمرات دولية.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه (التعليم قبل الجامعي في العراق) والسياسات التربوية المستقبلية والخيارات الاستراتيجية لتقدمه.

في ضوء قراءة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وتحديد ما جاء عن (التعليم قبل الجامعي) فيها توضح أن هناك تقدماً محرزاً في مجالات وتلكؤاً في مجالات أخرى، ولتقديم خيارات استراتيجية مستقبلية من شأنها الارتقاء بالتعليم قبل الجامعي لا بد من تحديد التحديات التي تواجهه أولاً.

لذا يمكننا أن نقسم هذا المبحث قسمين الأول: التحديات التي تواجه (التعليم قبل الجامعي في العراق)، والآخر: الخيارات الاستراتيجية المستقبلية لتقدمه.

1. التحديات التي تواجه (التعليم قبل الجامعي في العراق)

إن تشخيص الواقع وإبراز تحدياته من العوامل المهمة نحو التغيير والإصلاح المنشودين، وتشير الدراسة هنا إلى مجموعة من التحديات ينبغي أن يأخذ بها القائمون على رسم السياسات المستقبلية وإصلاح التعليم قبل الجامعي في العراق، وبحسب المجالات الآتية:

1. مجال العمل الإداري والمالي

- 1-1- تدخل بعض الأحزاب والجهات السياسية وأصحاب النفوذ أحياناً في طبيعة عمل وزارة التربية ومسؤولياتها حتى وصل الأمر إلى التدخل في إيسر قرارات المديرين العاملين للتربية، وأحياناً باستخدام التهديد والسلاح.
- 1-2- عدم السماح للوزير بإعادة هيكلة العاملين معه من القيادات العليا وبما يتناسب مع الوصول إلى الإبداع والتجديد التربوي في عمل الوزارة.
- 1-3- تراكمات الأداء السابق لإدارة الوزراء السابقين؛ إذ إن بعضهم ليس من ذوي الاختصاص في إدارة العملية التربوية والتعليمية التي هي صلب عمل وزارة التربية.
- 1-4- عدم معالجة العديد من ملفات الفساد الإداري والمالي لما يخص بناء الأبنية المدرسية

لاسيما الحديدية منها، وعدم الحفاظ على المال العام.

5-1- قلة التخصيصات المالية لوزاري التربية والتعليم من الموازنة الاتحادية، قياساً بمهماتهما الكبيرة في تنشئة الأجيال.

2. الأبنية المدرسية

1-2- النقص الحاد في عدد الأبنية المدرسية وعدم ملائمة المدارس الحالية لتكون بيئة صالحة للتعليم بسبب معدلات النمو السكاني أسرع من توفير العرض المدرسي؛ مما أدى إلى ازدواجية المدارس واقتضاض الطلبة بالصفوف.

2-2- عدم تنفيذ بعض الشركات المتعاقدة بالتزاماتها ضمن السقوف الزمنية المحددة للتنفيذ؛ مما سبب إرباكاً في توفير العدد المناسب من الأبنية المدرسية، أو ترميمها وقد يكون السبب الرئيس هو عدم الإيفاء بالالتزامات المالية لقلة التخصيصات.

3-2- عدم كفاية الأراضي المخصصة للأبنية المدرسية من الجهات المختصة؛ مما يشكل عائقاً لسرعة توفير الأبنية المدرسية.

4-2- عدم الدقة في أساليب التنفيذ لعدد من الأبنية المدرسية وبالمواصفات المطلوبة.

3. التقويم والامتحانات

1-3- اعتماد القبول في الجامعات على درجات الامتحانات الوزارية للصف السادس الإعدادي واعتبارها المعيار الوحيد لقياس جهد الطالب وكفاءته العلمية، مما أدى ذلك إلى شيوع التدريس الخصوصي وكثير من المشكلات النفسية للطلاب، ولأسرته، فضلاً عن الكلفة المادية.

2-3- يؤكد النظام الامتحاني في العراق قياس القدرة على التذكر عند الطلبة، وإهمال المستويات العقلية العليا مثل الفهم والتطبيق، والتحليل والتركيب والإبداع؛ لذلك حينما تضع الوزارة بعض الأسئلة لقياس هذه المستويات تصطدم برفض الطلبة وأولياء الأمور، ويساندتهم الإعلام أحياناً في اتهام الوزارة بأن الاسئلة خارجية ليس لها علاقة بالأسئلة.

3-3- وجود تدخلات واضحة في المراكز الامتحانية من قبل بعض العناصر المسلحة، وأفراد من الأحزاب المتنفذة.

3-4- فرض الدور الثالث على الوزارة والنزول بدرجات النجاح؛ مما أدى إلى عبور كثير من الطلبة الضعفاء علمياً إلى مستويات دراسية أعلى، وهذا ينعكس على المستوى العلمي في العراق.

4. المناهج

4-1- قلة توافر أعداد كافية مؤهلة تأهيلاً علمياً لأعداد المناهج وتأليفها؛ مما أدى إلى غياب استقرار المناهج وضعفها.

4-2- عدم وجود استراتيجية واضحة في إعداد المناهج وتأليف الكتب؛ مما أدى إلى إعداد كتب ليست بالمستوى المطلوب والتي لا تساير التطورات العلمية الحاصلة في العالم نتيجة ضعف كفاءة المؤلفين.

4-3- قلة المختبرات والمكتبات من حيث العدد والنوعية؛ مما أدى إلى الاعتماد على التدريس النظري وضعف الجانب التطبيقي (العملي).

4-4- ضعف كفاءة المطابع العراقية في إخراج الكتب المدرسية بما يتلاءم مع المواصفات العالمية، وعدم إيفائها بالتزاماتها الزمنية لإنجاز طباعة الكتب المدرسية.

5. الإشراف التربوي

5-1- إن اجتثاث المشرفين والاختصاصيين التربويين وبعبالة -ليس الاعتراض على الاجتثاث وإنما على عجلاته- وكم المجتثين أدى إلى حدوث فراغ هائل في الإشراف التربوي والاختصاصي، وإن التعويض كان بائساً؛ مما أصبحت هذه الشريحة عبئاً على الوزارة الآن.

5-2- ضعف كفاءة الملاك الإشرافي وضعف تمكنه من مسايرة التطورات العلمية والتربوية المتسارعة؛ مما تطلب من الوزارة جهداً استثنائياً للارتقاء به، وتشذيبه من العناصر الضعيفة، وعدم قدرة الوزارة على إعفائهم من هذه المهمة في ظل التدخلات الخارجية.

5-3- تعرّض الوزارة إلى ضغوطات من بعض المسؤولين والكتل وأعضاء مجالس المحافظات من اختيار المشرف التربوي وتدريبه؛ مما أدى إلى وجود كثير من العناصر غير الكفوءة في الإشراف التربوي.

5-4- تزايد عدد المشرفين المتجاوزين لأخلاقيات مهنة الإشراف التربوي؛ مما يتطلب تقويماً شاملاً وعميقاً على أسس ومعايير ثابتة للمشرفين التربويين الحاليين، وإقصاء السيئين مما قد يصطدم بالمحاصرة الحزبية.

6. التعليم المهني

- 1-6- ضعف التخصيصات المالية لتنفيذ الخطط والبرامج المخصصة في استراتيجية التعليم المهني والتقني في العراق (tv et)؛ مما انعكس سلباً على توفير الورش والمختبرات العلمية المتطورة والدروس التدريبية والإنتاجية والتطبيقية المتطورة لمواكبة التطورات المتسارعة في المجال التقني والعلمي.
- 2-6- ضعف مشاركة القطاع العام والخاص بالاستعانة في ورش معاهد التعليم المهني ومختبراتها في التدريب والإنتاج بما يتناسب مع حاجاتهم في سوق العمل.
- 3-6- ضعف مشاركة القطاعين العام والخاص في تحديد المتطلبات الأساسية لخريجي التعليم المهني، والحاجة الفعلية لهم في التخصصات المختلفة.
- 4-6- الضعف الواضح في دعم مدارس التعليم المهني من قبل القطاعين العام والخاص في مجالي التدريب والإنتاج.
- 5-6- قلة الدورات التدريبية والتطويرية للعاملين في مدارس التعليم المهني ولاسيما في الدول المتقدمة.
- 6-6- حاجة الورش التدريبية إلى الأجهزة والمستلزمات الحديثة.

7. التدريب والتطوير

- 1-7 - عدم توافر قيادات تدريبية مؤهلة للتدريب على وفق المعايير الدولية.
- 2-7- عدم توفير تخصيصات مالية لأعداد قادة للتدريب بالتعاون مع المنظمات الدولية.
- 3-7- وجود تداخل بين مهام المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي وأقسام الإعداد والتدريب في المديرية العامة للتربية بإقامة الدورات.

8. الطالب

- 1-8- زيادة معدلات التسرب من المدرسة لدى الطلبة ولاسيما في المرحلة الثانوية؛ بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
- 2-8- انخفاض التحاق الطلبة بالمدارس قياساً بمعدلات النمو السكاني، ولاسيما في

المرحلتين المتوسطة والإعدادية.

3-8- عدم مشاركة القطاع الخاص بفاعلية وكفاءة في توفير التعليم الأهلي للتخفيف عن كاهل الدولة لتوفير التعليم للجميع.

9. المدرس

1-1. ضعف مخرجات كليات التربية المسؤولة عن إعداد المدرسين، وأقسام إعداد المدرسين المهنيين بما ينعكس سلباً على أدائهم الجيد في المدارس.

2-1. غياب الاتساق بين مناهج كليات التربية مع متطلبات تدريس موضوعات مناهج وزارة التربية.

3-1. عدم توافر ملاكات إدارية متميزة ومتخصصة في الإدارة المدرسية؛ مما انعكس سلباً على سير العملية التدريسية بنجاح معظم المدارس.

4-1. عدم رغبة الكثير من المدرسين والمدارس العمل في المناطق النائية والأطراف؛ مما أدى إلى ضغوطات من بعض الجهات المتنفة لنقلهم داخل المدن.

رابعاً: السياسات التربوية المستقبلية والخيارات الاستراتيجية (المقترحة)

في ضوء التحديات السابقة يمكن أن تقدم الدراسة السياسات التربوية المستقبلية (المقترحة) وخياراتها الاستراتيجية، التي يمكن أن ترسم المسارات الصحيحة في العملية التربوية والتعليمية في العراق وكالاتي:

1. المجال التشريعي:

السياسة التربوية: القوانين والأنظمة هي من تكفل حق التعليم للجميع وتعمل على حمايته.

الهدف الاستراتيجي: تشريع حزمة من القوانين والأنظمة التي من شأنها الحفاظ على هبة التعليم وجودته أو تعديله.

الخيارات الاستراتيجية:

1-1. تعديل المادة (34) أولاً من الدستور فيما يخص إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائي إلى إلزامية

التعليم في المرحلة المتوسطة.

- 2-1. الإسراع بإقرار قانون (اقرأ) الحملة الوطنية لبناء المدارس ورياض الأطفال.
- 3-1. إعادة رفع قانون المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم.
- 4-1. تعديل نظام المدارس الثانوية (2) لسنة 1977.
- 5-1. تعديل نظام الامتحانات العامة رقم (19) لسنة 1972.
- 6-1. وضع تعليمات القيادة والإدارة التربوية.
- 7-1. الإسراع بتنفيذ قانون منحة التلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم (3) لسنة 2014.
- 8-1. تعديل نظام مجلس الآباء والمعلمين رقم (1) لسنة (1994).
- 9-1. تعديل قانون الكلية التربوية المفتوحة.
- 10-1. اتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم التربوي والثقافي مع دول العالم.

2. المجال المالي:

السياسة التربوية: مثلما أن التعليم حق الجميع، فهو مسؤولية الجميع.

الهدف الاستراتيجي: تنوع مصادر تمويل التعليم وتعددتها، والبحث عن مصادر جديدة غير تقليدية.

الخيارات الاستراتيجية:

- 1-1. وضع استراتيجية للميزانية توجه نحو أهداف التعليم للجميع، وزيادة نسبة تخصيصات وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي من الموازنة العامة للدولة من 8 % إلى 25 % أسوة ببعض الدول المجاورة؛ من أجل تمويل برامج التعليم الرامية إلى تحسين نوعيته وجودته في مختلف المراحل، ومنها التعليم قبل الجامعي.
- 2-1. تشجيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم والإنفاق عليه بتفعيل دور مجالس الآباء، والعمل

على تعديل نظام مجلس الآباء رقم (1) لسنة 1994 يضمن قبول التبرعات والهبات من داخل العراق وخارجه غير المشروطة من جهة، ويضمن مبدأ الشفافية والمحاسبة من جهة أخرى، بدلاً من فرض الرسوم.

3-1. تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في التعليم العام والتعليم المهني من طريق إعادة تأهيل الورش وبناء أخرى جديدة بما يتوافق وحاجات السوق واستصلاح الأراضي للتعليم الزراعي بما يحقق فرصاً للإنتاج والتدريب من جهة، وتمكين المدارس من تمويل نفسها ذاتياً من جهة أخرى.

4-1. تقييم الأداء المالي بإجراء تقييم سنوي مبني على خطط التنمية والإنفاق ووفقاً للبيانات التي تقدمها المؤسسات التعليمية والتربوية من الخطط التطويرية لها، ولبرامجها، ومشاريعها، ومراجعتها باستمرار؛ من أجل استخدام الموارد بكفاءة، وترتيب الأولويات، وتجنب الهدر، واعتماد مبدأ حماية ميزانيات التعليم.

5-1. إصدار سندات خاصة لتمويل التعليم.

6-1. أهمية الدعم الدولي حتى لو كان بمنزلة قرض من البنك الدولي لترميم الأبنية المدرسية المدمرة من جراء الأعمال المسلحة والإرهاب.

7-1. تشجيع القطاع الخاص على بناء المدارس على وفق مبدأ المشاركة المجتمعية.

3. المجال الإداري والقيادي:

السياسة التربوية: نظام إداري وقيادي تربوي قوي متميز.

الأهداف الاستراتيجية: تحقيق تطور نوعي في الجانب الإداري والقيادي.

الخيارات الاستراتيجية:

1-1. اختيار القيادات في وزارتي التربية والتعليم العالي من الكفاءات التي تحمل أعلى المستويات العلمية ولا سيما المتخصصة في المجال التربوي في وزارة التربية.

2-1. إعادة هيكلة القيادات العليا وبما يتناسب مع احتياجات تطوير العملية التربوية والتعليمية.

3-1. إصدار تعليمات متزامنة أو متساقطة مع نقل الصلاحيات إلى مجالس المحافظات، وتطبيق اللامركزية في الإدارة التربوية والتعليمية تضمن سلامة النظام التربوي، وتوضح آليات اتخاذ القرارات، وتضمن مشاركة المجتمع المحلي بفاعلية في التخطيط والتنفيذ والتقويم.

4-1. فتح أقسام القيادة والإدارة التربوية في كليات التربية والتربية الأساس والكليات التربوية المفتوحة، والبدء بمشروع تأهيل مديري المدارس في العراق على وفق برنامج منح (دبلوم مهني) وعلى وفق متطلبات القيادة والإدارة الحديثة. والهدف تحسين أداء ادارات المدارس؛ وبالنسبة لارتقاء بجودة المخرجات التعليمية.

4. مجال: الأبنية المدرسية

السياسة التربوية: وجود مدارس على وفق المعايير العالمية تشجع على تنمية الإبداع والابتكار كونها (الفضاء الذي يُحرر فيه الطلبة بأشعة أفكارهم، ونبل أرواحهم، وقوة أجسادهم).

الأهداف الاستراتيجية: متعة التعليم وإيجاد بيئة تعليمية آمنة مستدامة تتوافر فيها كل متطلبات التنشئة الصحيحة، والإعداد للحياة، ومساعدة المتعلمين على حل المشكلات، وتلبي احتياجات الطلبة الصحية، والانفعالية، والاجتماعية، والتربوية، والأكاديمية بالشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي.

الخيارات الاستراتيجية:

1-1. العمل الجاد والسريع لتوفير التخصيصات المالية لبناء المدارس.

2-1. تسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وشرائها من الوزارات المالكة والقطاع الخاص.

3-1. إعداد خارطة افتراضية لمواقع الأراضي التي تحتاجها الوزارة لبناء المدارس مستقبلياً وبما يتناسب مع النمو السكاني وحاجة المناطق.

4-1. إقرار مشروع (متن) تشجيعاً للمشاركة المجتمعية في بناء المدارس ورياض الأطفال.

5-1. مطالبة الجهات الاستثمارية في القطاعات المختلفة للمشاركة في بناء المدارس ضمن الرقعة الجغرافية التي يتم الاستثمار، فيها وإدراج ذلك في عقود الاستثمار.

5. مجال المناهج الدراسية والامتحانات:

السياسة التربوية: أفضل المناهج والاختبارات للوصول إلى العالمية.

الهدف الاستراتيجية: بناء المناهج في ضوء كفايات منظومة اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة.

الخيارات الاستراتيجية:

- 1-1. إعداد مشروع لإحكام التأليف بما يتناسب مع معايير الجودة العالمية.
- 1-2. زيادة التخصيصات المالية للارتقاء بالمختبرات والمكتبات والتعليم الإلكتروني بما يؤدي للوصول بها إلى مستوى جيد يتلاءم مع تطورات طرائق التدريس الحديثة.
- 1-3. دعم وزارة التربية بتخصيصات كافية لطبع الكتب المدرسية وإخراجها ضمن المواصفات العالمية وبجودة عالية.
- 1-4. إعادة العمل بتوجيه الطلبة بالمحافظة على الكتب المدرسية واسترجاعها وتغريم كل من يقوم بإتلافها أو عدم إعادة ترسيخ الشعور بالمسؤولية والمحافظة على الممتلكات العامة لديهم، وإمكانية الإفادة منها حين الضرورة.
- 1-5. تعزيز المناهج والكتب الدراسية بمستوى يرتقي بقدرات الطالب العقلية والمعرفية على وفق استراتيجية التعلم يقود النضج.
- 1-6. الاتجاه نحو حوسبة المناهج.
- 1-7. إعادة النظر بأسلوب وضع الاسئلة الامتحانية بما يؤكد على المستويات العليا للتفكير، وتوعية المجتمع العراقي بهذا الاتجاه العالمي الحديث.
- 1-8. تعديل نظام الامتحانات بما يؤدي إلى:

- إقرار مشروع المعدل التراكمي.
- تطبيق الاختبارات الوطنية.

- اعتماد المتوسط الحسابي كؤشر لمسار مستوى الأداء التعليمي بدلاً من اعتماد النسبة المئوية كمؤشر للنجاح فقط.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال مثل إجراء اختبار القدرات العقلية للطلاب مع الامتحانات الوزارية.
- 9-1. تحصين المراكز الامتحانية أمنياً لمنع أي تدخل أو تأثير عليها.
- 10-1. الالتزام بالأنظمة الخاصة بالامتحانات، وتحديد درجة النجاح؛ لمنع اجراءات امتحان الدور الثالث أو الرابع مهما كانت الأسباب.
- 11-1. تدريب المعلمين والمدرسين على أساليب صياغة الأسئلة الامتحانية التي تكشف قدرات الطلبة الحقيقية.
- 12-1. تفعيل دور المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم كشريك أساس في جميع مراحل إعداد المناهج الدراسية وتأليفها، ورفعها بالملاكات المناسبة.
- 13-1. إقامة مشروع بنك الأسئلة الذي مشروعاً وطنياً، وأحد ركائز النظم التربوية الحديثة في التربية والتعليم؛ لذا فهو يحتاج إلى تضافر الجهود بين تشكيلات وزارة التربية ذات العلاقة (المديريات العامة للمناهج والإشراف التربوي والإعداد والتدريب، والمركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم)، والوزارات الأخرى كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

6. مجال: الموارد البشرية

1-1- (الإشراف التربوي)

السياسة التربوية: الدور الريادي للمشرفين التربويين والاختصاص في مراكز صنع القرار التربوي أو في المدارس أو في داخل الغرفة الصفية؛ بوصفه مفتاح التقدم في العملية التعليمية التعلمية وتحقيق الأهداف.

الأهداف الاستراتيجية: توجيه المعلمين والمدرسين وإرشادهم أثناء خدمتهم، لمواجهة التغيرات العالمية المعاصرة والمتسارعة في المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوظيفها؛ من أجل خدمة العملية التعليمية التعلمية وتحقيق أهدافها، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخيارات الاستراتيجية:

1-1-6- إعادة النظر باداء المشرفين الحاليين على وفق معايير محددة تعدها وزارة التربية، والافادة من ملاكات وزارة التعليم العالي في هذا المجال، والاستغناء عن كل مشرف لا تنطبق عليه هذه المعايير.

2-1-6- منع تدخل أي جهة في اختيار المشرف التربوي وتدريبه سوى الجهة المختصة في الوزارة.

3-1-6- إعداد معايير اختيار المشرف التربوي والاختصاصي والالتزام بها.

1-2 المدرس

السياسة التربوية: الارتقاء بواقع المدرسين العلمي والتربوي والاهتمام بأحوالهم، لأنهم اللبنة الأساس لتحقيق أهداف أي مشروع، وهم من بيدهم مفاتيح النجاح.

الأهداف الاستراتيجية: تمكين المدرسين من مهارات وكفايات عملية التعليم والتعلم وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي وتحقيق معايير الجودة، بحيث يكون قادراً على صقل مواهب المتعلمين ونحت ملامح شخصياتهم القادرة على الإبداع حتى تواجه متغيرات الحياة ومتطلبات التنمية المستدامة.

الخيارات الاستراتيجية:

1-1-1. مشاركة وزارة التعليم العالي وزارة التربية في التخطيط للمناهج التعليمية وتأليف الكتب للكلليات المسؤولة عن اعداد المعلمين والمدرسين لضمان وجود تناسق وتناغم بين مناهج هذه الكليات ومتطلبات اعداد المعلم الكفاء .

2-1-1. إشراك ممثل لوزارة التربية في مجالس الكليات المسؤولة عن إعداد المدرسين والمعلمين كما كان معمولاً به في السابق؛ لإعطاء رؤية لهذه المجالس عن متطلبات وزارة التربية من مواصفات في إعداد المعلم والمدرس.

3-1-1. حث المعلمين والمدرسين على التميّز وتطوير قدراتهم ذاتياً بتعديل النظام الوظيفي ليشمل ترقيات بحسب المستويات الآتية: (معلم، معلم أول، معلم أقدم) من طريق الاعتماد على مستويات الخدمة والكفاءة، وما يقدمه المعلم من نشاطات بحثية وعلمية .

4-1-1. البدء بتنفيذ مشروع إعداد مديري المدارس على مستوى البكالوريوس بأقسام الإدارة التربوية المتخصصة.

5-1-1. البدء بتنفيذ مشروع تدريب مديري المدارس الابتدائية والثانوية من خلال دراسة الدبلوم التربوي للإدارة الحديثة والدورات التدريبية المركزة.

3-1 الطالب

السياسة التربوية: إعداد مواطن عالمي

الأهداف الاستراتيجية: أن يمتلك الطلبة مقومات الحياة وقادرين على العطاء الإنساني، والتفاعل الإيجابي، ومواكبة التطورات الكبيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا التي يشهدها العالم في عصرٍ متغيّر.

الخيارات الاستراتيجية:

1-2-1. تفعيل قانون التعليم الإلزامي ومدّه للمرحلة المتوسطة.

2-2-1. حث وسائل الإعلام المختلفة على التعاون مع التلفزيون التربوي في توعية المجتمع بخطورة بعض ظواهر التسرب والرسوب وضعف المستوى العلمي.

3-2-1. دعم التعليم الأهلي وتوثيق العلاقة بينه وبين التعليم العام، وتنظيمه؛ ليكون موازياً للتعليم الحكومي.

4-2-1. تشجيع التحاق الأطفال في رياض الأطفال.

5-2-1. إدخال السبورات التفاعلية إلى جميع الصفوف، وتزويد المدارس بالمختبرات الافتراضية، ومواكبة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا التعليم أولاً بأول.

7. مجال التدريب والتطوير

السياسة التربوية: عنصر رئيس في نجاح تأهيل الموارد البشرية بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة لمهنة التربية والتعليم

الهدف الاستراتيجية: اعداد مدربين على وفق المعايير الدولية للمدرسين

الخيارات الاستراتيجية:

- 1-1- عقد شراكات مع عدد من المؤسسات التدريبية ذات الاعتماد الدولي لاعداد قادة ومدربين في مجال التربية والتعليم
- 1-2- من ملاكات وزارة التعليم العالي في التدريب وإعداد البرامج التدريبية.
- 1-3- اعادة النظر بهيكلية المديرية العامة للتدريب بما يضمن التخطيط المسبق وتحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج وتوفير قادة التدريب على وفق المعايير الدولية ومتابعة التنفيذ والتقييم.

8. مجال التعليم المهني

السياسة التربوية: تعزيز التعليم المهني من أجل عالم العمل.

الأهداف الاستراتيجية: تحديد الأولويات والأنشطة التي من شأنها تمكين طلبة التعليم المهني من المهارات الحياتية المختلفة، وعلى وفق متطلبات سوق العمل وعالم متطور متغير.

الخيارات الاستراتيجية:

- 1-1. زيادة التخصيصات المالية الخاصة للتعليم المهني لدعم فتح تخصصات جديدة وإنشاء الورش التدريبية.
- 1-2. استثمار إمكانيات التعليم المهني في تدريب القطاعين الخاص والحكومي.
- 1-3. قيام الجهات المختصة بإدخال شرط الحصول على إجازة التدريب من ورش التعليم المهني لبعض المهن في القطاع الخاص.
- 1-4. العمل على تطوير الجانب الإنتاجي في مدارس التعليم المهني لسد حاجة الوزارة في توفير الأثاث المدرسي وطباعة الكتب والوسائل والتقنيات التربوية، فضلاً عن إنتاج بعض المواد الغذائية.
- 1-5. تنويع التعليم بما يقابلها من تخصصات في التعليم العالي والبحث العلمي.

خاتمة الدراسة (التوصيات)

يشكل الاستقرار الركيزة الأساس في أن تؤتي الجهود ثمارها، وإلا فإن الأوضاع الأمنية

والاقتصادية المتدهورة في العراق لا تقلل من قيمة تلك الجهود بقدر ما تتولد نتائجها صعوبات وتحديات جديدة يجعل الاستجابة المتأخرة لها أزمات تحول دون أن تحقق الحكومة التزاماتها تجاه توفير التعليم وجعله متاحاً للجميع.

وعلى نحو عام ما تزال الإمكانيات المتوفرة لتلبية حاجات الناس من التعليم دون المستوى المطلوب؛ وعليه فإن على الحكومة العراقية التحرك سريعاً لإيجاد حلول تتناسب والطلب المتزايد على التعليم.

(إنَّ الاستمرارية والمداومة والإصرار والعزيمة على الرغم من جميع العقبات والمثبطات والأشياء التي تبدو مستحيلة هي التي تفرق بين الروح القوية والروح الضعيفة)، ونحن هنا نبحث عن الروح القوية التي لا تنظر إلَّا إلى الجيد من الأمور وتستشرف المستقبل بروح الإيمان والعمل، لا بروح الأحلام والأمنيات وتجعل من تلك العقبات والمثبطات حجارة تبني بها جسراً للارتقاء نحو صناعة التفوق والنجاح وتحقيق الأهداف؛ لذلك قالوا: (التحديات هي جسرك لحياة أفضل).

وإن السياسة التربوية والتعليمية في جميع الدول أحد أهم أركان السياسة العامة، وإن عملية صنع السياسات ورسمها من أهم متطلبات التخطيط والنمو فيها؛ كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة للأهداف والوسائل والإجراءات، وحتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي 2022، وأهداف التنمية المستدامة 2030 لا بد لها من:

1. مراجعة الفلسفة التربوية في العراق وأهدافها بما يتوافق وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم والبحث العلمي في العراق 2012-2022 من جهة، وأهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة أخرى، من طريق وزارة التربية والجهات ذات العلاقة مثل لجنة التربية النيابية في مجلس النواب العراقي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومنظمات المجتمع المدني كمنظمة المعلمين، وغيرها من المؤسسات المعنية بالشأن التربوي في العراق.

2. مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالتربية على نحو عام وتعليماته، وأنظمة التعليم الثانوي على نحو خاص من أجل تعديلها بما يتوافق وحاجات البلد والمتطلبات التنموية، كونها الضامن لحقوق المواطنين في حق التعليم ونوعيته وجودته، فتعديل قانون التعليم الإلزامي وذلك يجعل سن الإلزام في التعليم يمتد إلى الدراسة المتوسطة كونها مرحلة أساس في تنمية قدرات الإنسان وبناءه

وإعداده، وإنها ضمان حقيقي لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الإعدادي، ويكون ذلك عبر مجلس النواب العراقي السلطة التشريعية في البلد.

3. تأكيد العمل بالاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2012-2022 ومتابعة تنفيذ برامجها ومشاريعها على وفق خطط له، وتذليل كل التحديات التي تواجه استمرار عملها، ويكون ذلك بتفعيل عمل لجنة المتابعة المشكلة من أجل هذا الغرض، وبإشراك الجهات الراعية في اعداد الاستراتيجية ولاسيما منظمة اليونسكو الدولية.

4. التوجه نحو اقتصاديات المعرفة ذلك أن الاقتصاد المبني على المعرفة يركز في قيمة القدرات الفكرية لدى الفرد، وينظر إلى الإنسان بوصفه منتجاً للمعرفة وهي صورة تعدّه الشركات والدول على حد سواء مصدر قوة، ويكون ذلك بالتشبيك في العمل بين وزارت التربية والتخطيط والتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع الخطط والبرامج التنموية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل المجلس الوطني للتربية والتعليم العالي الذي يعد اللبنة الأساس في ردم الفجوة بين التربية والتعليم العالي والجسر الرابط بين عمل الوزارتين.

5. مراجعة برامج إعداد المدرسين في كليات التربية بحيث تتوافق وفلسفة اقتصاديات المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، وهندسة التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة لإعداد استراتيجية المدرسين في العراق من طريق رسم سياسات واضحة المعالم في التخطيط السليم لإعداد المدرس كمّاً ونوعاً وعلى وفق أسس علمية سليمة، من طريق وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتربية.

6. تأكيد أهمية المشاركة المجتمعية في التربية والتعليم بإبراز دور المدرسة وتفعيل مجالس الآباء والمجالس المحلية (أن أي أمة تريد أن تنهض من جديد، فليس هناك ما هو أفضل من أن توفر لأبنائها التعليم، وإذا أردنا السلام والعدل والتمتع بالوظائف والرخاء وأردنا لشعب ما أن يتحلى أفرادهُ بالإنصاف، فليس هناك من مكان آخر للشروع فيه بهذا المسعى غير المدرسة).

7. مُراجعة جميع التجارب العالمية الناجحة، في مجال التعليم من أجل التنمية المُستدامة، وإعداد الدروس المُستفادة التي تتناسب مع ظروف المُجتمع والبيئة المحليّة.

8. الأخذ بنظر الاهتمام ما سلطت عليه الدراسة من تحديات والسياسات التربوية المستقبلية (المقترحة) لمعالجتها بنظر الاهتمام.

9. وضع استراتيجية للتعليم الثانوي قبل الجامعي على وفق مشروع تنويع التعليم الثانوي من أجل تلبية حاجات الطلبة وتأهيلهم للحياة وسوق العمل والاقتصاد المبني على المعرفة

إن ما جاءت به الدراسة من تساؤلات وإجابات عنها لا يعني أنها قد غطت الموضوع من جميع جوانبه فالحديث عن التعليم عموماً والتعليم قبل الجامعي على نحو خاص ورسم السياسات التربوية له؛ ويعني الحديث عن الحياة وعليه يقتضي الاهتمام بمراحل التعليم جميعها تخطيطاً سليماً ومراجعة مستمرة، فالمستقبل الذهبي أمامنا وليس خلفنا.

إن استشفاف المستقبل ليس ضرباً من ضروب العرافة، بل هو بحث في تراب اليوم عن بذور ستورق يوماً؛ لذلك علينا أن نعرف تماماً أن حياة المستقبل ليست كحياة اليوم وإن التعليم للمستقبل غير التعليم للحاضر. فالتطلع إلى المستقبل ومحاولة المشاركة في رسم صورة له، هي رغبة الإنسان منذ الأزل، والعملية التربوية بنحو عام هي الإعداد للمستقبل.

إن الذي ينبغي إدراكه بعمق أنه لا تنمية في بلد مثل العراق من دون إصلاح التعليم بحيث يعدّ الإنسان العراقي إعداداً حقيقياً للاستجابة للتحديات سواء أكانت تكنولوجية بكل متطلباتها، أم ديمقراطية بكل احتياجاتها، أم غير ذلك من التحديات التي تعصف بنا.

وأن تجديد النظام التعليمي أمرٌ لا غنى عنه لجعل العراق بلداً مزدهراً وناجحاً. وظهور عراق ناجح سيشارك بصورة واضحة في ميادين العلوم والتكنولوجيا، والاتصال، والثقافة، وسيعود بالخير على المنطقة، وعلى العالم بأسره.

التعليم قبل الجامعي في العراق: الوعد المؤجل

أ. د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية / جامعة بغداد

مقدمة

«أظن أنني لم أقم بالمعجزة في سنغافورة، أنا فقط قمت بواجبي نحو وطني فخصصت موارد الدولة للتعليم، وغيّرت مكانة المعلمين من الطبقات الدنيا في المجتمع إلى المكان اللائق بهم، وهم من صنعوا المعجزة التي يعيشها المواطنون الآن، وأي مسؤول يجب بلده ويهتم بشعبه كان سيفعل مثل فعلي»

لي كوان يو، مؤسس سنغافورة الحديثة

إن التعليم هو حق أساس من حقوق الإنسان، وهو أمر جوهري لإطلاق القدرات والطاقات البشرية. كما يحمل في طياته وسائل وأدوات فاعلة تعزز رأس المال البشري: الإنتاجية، والدخل، والقدرات التشغيلية، فضلاً عن رفع مستوى النمو الاقتصادي. غير أن هذه الفوائد تذهب إلى أبعد من المكاسب النقدية: إذ يساعد التعليم الناس في التمتع بحياة أكثر صحة، ومنحهم المزيد من السيطرة على حياتهم؛ وهو ما يولد ثقة أكبر ويعزز رأس المال الاجتماعي، ويشارك في بناء المؤسسات التي تسهم في توفير فرص الاندماج والازدهار المشترك⁽¹⁾.

ويعد تعزيز فرص الشمول وتنمية رأس المال البشري لتحسين جودة نوعية الحياة ورفاهية المجتمع مفتاحاً دائماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، ورئيساً لبناء الأنموذج التنموي الذي تسعى إليه معظم دول العالم في رؤيتها للتنمية المستدامة 2030. هذا الالتزام لتمكين جميع المواطنين - بغض النظر عن النوع الاجتماعي، والعرق، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، والموقع الجغرافي - يركز إلى اعتقاد راسخ يعتبر النمو الشامل ليس مفتاحاً للرفاه الفردي والمجتمعي فحسب، بل أيضاً عاملاً حاسماً للحفاظ على استقرار متين ومستدام للنمو الاقتصادي. إذ يمثل التعليم محركاً قوياً للتنمية وأحد أقوى أدوات التخفيف من الفقر وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين والسلام والاستقرار.

لقد شهد العراق خلال العقود الأربعة الماضية سلسلة من المشكلات والتحديات ألفت بظلالها على المشهد التنموي العام، والتي انعكست على مجموعة من الأزمات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أدت إلى عرقلة تنفيذ الخطط التنموية المرسومة والكثير من البرامج والسياسات، كما تعاضمت ظروف التحدي بعد تعرض العديد من المحافظات إلى احتلال من قبل التنظيمات الإرهابية منذ حزيران 2014، وما نجم عنها من تداعيات النزوح وفقدان الأمن الإنساني فضلاً عن

1 - World Bank, World development Report 2018, Learning to realize education's promise, 2018, p.39.

مشكلات الفساد وهي من أكبر التحديات التي يمكن أن تواجه راسمي الخطط والسياسات اليوم. وعلى الرغم من محاولات الحكومة اعتماد منهج التنمية المتوازنة المرتكز إلى إعطاء فرص متساوية لكل من النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية واستقرار المجتمع، فإن معطيات الواقع تظهر بما لا يقبل الشك أن أوضاع المجتمع ومناخات الاستقرار وفرص الرفاه تعرضت لاهتزازات وتصدعات وانتهاكات هزت الوجدان الجمعي في أمنها الإنساني، وأوضاعها المعيشية وجودة نوعية الحياة التي تعالج احتياجات الفرد الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن الاحتياجات النفسية.

إن تحقيق الأمن الإنساني والرفاه الاجتماعي أمر ضروري لتعزيز الإنتاجية والحراك الاجتماعي، في الوقت الذي تساعد في تعزيز فرص التماسك والاندماج الاجتماعي، وترسيخ أسس الوحدة الوطنية. إذ يمثل تنمية رأس المال البشري أداة تمكين حاسمة للحفاظ على الاستقرار والنمو ودعم فرص التحول لجميع القطاعات في ظل أنشطة كثيفة المعرفة، كما أن كفاءة وفعالية سوق العمل ضرورية أيضاً لجذب الاستثمارات وتمكين الجميع من المشاركة والتمتع بفوائد النمو الاقتصادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الحكومة تحاول عبر خططها وبرامجها وسياساتها الالتزام بضمان الإنصاف وتوفير الفرص لجميع شرائح المجتمع، التي ستستفيد بمجموعها من تعزيز إمكانات الوصول إلى تلك الفرص والتمتع بالصحة والتعليم الجيد؛ مما يقوي كفاءة البنية التحتية والمرافق الاجتماعية، ويحسن فرص العمل وتنظيم المشاريع. وتمثل تنمية رأس المال البشري أداة تمكين حاسمة لقيادة واستدامة النمو الاقتصادي ودعم عمليات التحول في جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيما الأنشطة كثيفة المعرفة.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

1- الإشكاليات:

يعاني النظام التعليمي في العراق في ظل إرث الماضي واستحكامات الحاضر خلافاً بنبويًا ومنهجياً في مسيرته وإنجازاته رغم تحريجه مئات الآلاف من الاختصاصات المختلفة، لكنه في المحصلة يعاني من إخفاقات في إدراك الهدف الجوهرى من تنشئة متعلمين مؤثرين مبتكرين، إذ تدنت نوعية العملية التعليمية/ التعليمية، وعملية تدريب المعلمين والإدارة الكلية لقطاع التعليم في أعقاب سنوات من الإهمال والفساد. وبقيت ثقافة الخوف والضعف تلازم شخصية التلاميذ منذ الصغر وبمختلف المراحل الدراسية، وهم يخضعون لنظام تربوي يعاني من الترهل والسطحية، في ظل رداءة المنشأة

التعليمية ومناهج غير مواكبة للتطورات المعرفية وكثير من المعلمين يفتقدون للكفاءة التربوية والعلمية. وبدلاً من أن تركز مدة التربية والتعليم في مختلف مراحلها ودرجاتها العليا في إعداد مواطن متوازن يعي هويته الوطنية ودوره العلمي والمهني فإنه يجتاز هذه المدة الحساسة بوعي محايد سلبي نحو تلك الأهداف الوطنية والعلمية التي هي الأساس في حياة أي مجتمع مفترقاً عن سياق الضرورات المطلوبة في البحث والإنتاج العلمي، وسوق العمل، وعلى الأغلب يجري ضمه إلى الدورة الاستهلاكية البيروقراطية العقيمة التي تجتازها دولة ريعية مترهلة مسرفة، وتغدو تلك المدة الحاسمة في حياة المجتمع بلا أهمية، يجري تجاهل قيمتها ودورها لتتواصل كأية عملية ميكانيكية غطية من دون أن تشكل أية نقلة نوعية أو إبداعية مؤثرة في سلم التطور المعرفي للبلد.

وفي عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، بقي التعليم في البلدان النامية يروح تحت وطأة الكثير من الإشكاليات والمعوقات البنيوية، وفي هذا السياق، يؤكد سافيدرا، وزير التعليم السابق في بيرو وهو حالياً مدير أول قطاع التعليم بالبنك الدولي، إن «البلدان النامية بعيدة كل البعد عما يجب أن تكون عليه في مجال التعلم. فالكثير منها لا يستثمر موارد مالية كافية ويحتاج بشدة إلى الاستثمار بكفاءة أكبر. لكن الأمر لا يتعلق بالمال فقط، بل تحتاج البلدان أيضاً إلى الاستثمار في قدرات الأشخاص والمؤسسات المكلفة بتعليم الأطفال. فهناك حاجة ملحة إلى إصلاح التعليم الذي يتطلب المثابرة وكذلك توافقاً سياسياً بين الحكومة ووسائل الإعلام ورواد الأعمال والمعلمين وأولياء الأمور والطلبة. ويتعين عليهم جميعاً تامين التعلم الأفضل والمطالبة بذلك»⁽²⁾.

لقد باتت العملية التربوية والعلمية في العراق تحبو بسياق كمي، وهي تروح تحت مؤثرات بنيوية مثل التحكم والتدخل، والتخلف، ربما هنالك تفاوت في مقدار الضرر بين مدة وأخرى وهي تعاني من الهبوط العلمي والفساد وتدهور البنى التحتية ليطمأى إرث الماضي بفساد الحاضر.

واليوم لم يملك التعليم في العراق مستلزمات الصرح العلمي الأصيل وأسس المعرفة، فهو في أغلب مراحلها وتحليلاته المفصلية بناء قلق، سهل الاختراق لخضوعه لتأثيرات الثقافات الفرعية (القانون الموازي) وثقافة المحاصصة واختلالاتها المدمرة، إلى جانب الفساد المالي والإداري، وضغوط الأزمة المالية، أضعفت جميعها الأداء المؤسسي، وشاركت في تعثر المسار التنموي وجعلها مؤسسة لا يمكنها تنشئة متعلمين مبتكرين مبدعين.

تطرح هذه الورقة مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما واقع التعليم قبل الجامعي في العراق اليوم؟
- وهل يمكن أن يتاح التعليم الأساس لجميع العراقيين بدرجة عالية من الجودة والمهارة والالتقان؟
- هل بالإمكان إعادة تصميم النظام التربوي من راع للسلوك الامتثالي في المجتمع إلى تربية المواطن المنجز المتحرر والناقد والمقتدر على التعلم ذاتياً والباقي لمجتمع المعرفة؟
- كيف نواجه خطر الأمية، ونساعد الكبار على تحسين تعليمهم ومهاراتهم بتعزيز برامج التدريب وبناء القدرات؟
- وهل هناك ضمان لوجود معلم مقتدر ومتفان في كل صف؟
- كيف نحسن كفاءة النظام التعليمي بالتركيز في كفاءة الأداء المؤسساتي وتحديث المناهج؟
- وهل يمكن المزاوجة بين التعليم الأساس العام والتأهيل المهني بدرجة متكافئة، وبما يوفر القوة العاملة بالكم والكيف المطلوب في سوق العمل؟
- هل يمكن تامين المتطلبات المؤسسية البشرية والمالية القادرة على بناء مجتمع المعرفة؟
- وما هي خيارات تعزيز فرص التعلم مدى الحياة Lifelong learning؟
- وكيف نلبي متطلبات البحث والتطوير التكنولوجي، والربط بين مؤسسات التعليم والأبحاث من جهة، وقطاعات الأعمال الصناعية والزراعية والخدمية من جهة أخرى؟

2- أهمية الدراسة:

يعد التعلم وبناء المعرفة العامل الأقوى في مسار التحول الاجتماعي والتنمية البشرية. فالتعليم محرك اساسي يملك الناس، ويساعد على تطوير المعرفة والمهارات والقدرة على أدائهم الكامل كبشر والعيش مع الآخرين باحترام وكرامة. ويساعد التعليم على تحقيق الإنصاف والمساواة. وتعرب دساتير معظم البلدان، بما فيها دستور العراق عن عزمها على ضمان تكافؤ الفرص في التعليم للجميع،

بصرف النظر عن النوع الاجتماعي أو اللون أو أية هوية فرعية أخرى.

أن النظام التعليمي هو عماد أية أمة حية فمصيورها ومستقبلها يتوقفان بنحو حاسم على نوعية هذا النظام وأساسه؛ ذلك أن تطور أي مجتمع ونهضته مرتبط بنجاح نظامه التربوي والتعليمي ومؤسساته المختلفة مدارس، ومعاهد، وجامعات....، ففي مجاله الرحب تجري تنشئة المواطنين وتربيتهم بما يبني ويرسخ روح المواطنة ويعززها بين مختلف أطراف المجتمع. فالمنهج التربوي والتعليمي يغدو ملهماً للمجتمع ومرجعية معرفية وقيمية لأطيافه المختلفة، فيها تتفاعل وتتظافر أركان العملية التربوية والتعليمية والوطنية والإنسانية، لتبني وتهذب السجايا والقيم الأخلاقية وتنشئ المسارات السامية لبناء الضمير الإنساني والوطني من طريق قيمة الترابط الحي بين الفلسفة التربوية، والمنهج العلمي، والمعلم، في ظل احترام استقلالية التعليم وحرمة صروحه ومناهجه العلمية، بعيداً عن الأدلجة والمصادرة، وإعلاء صوت المعرفة والعقل النقدي في رحابه.

وليس من شك أن عالم الألفية الثالثة، بات يفرض على الدول والشعوب تحديات كبرى، لتأمين موقعها وضمان مصالحها ومستقبلها، في النظام العالمي الجديد، هذا النظام الذي ما يزال يعرف مخاضاً عبر الاستقطابات والصراعات والتفاعلات بين الأطراف التي تحاول رسم معالمه وتقسيم الأدوار فيه، وهو ما يتجسد في التدخلات المباشرة وغير المباشرة، وتغذية بعض النزاعات، واستخدام القوة أحياناً أو الحصار الاقتصادي لتقويض أي نزوع نحو التحرر والتأثير في تحديد خارطة المصالح المقبلة.

ولعل أهم المداخل، تأهيل المواطن العراقي على المستويات كافة، وأن تكون السياسة الاجتماعية مركزة إلى التربية والتعليم والصحة، والتشغيل كأولويات كونها تجسداً واحقاقاً لقيمة الإنسان، وتأهيلاً للإنسان كونه القيمة الأسمى لبناء مجتمع المعرفة.

3- التعليم حرية:

منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، تم الاعتراف بالتعليم كقاعدة أساسية من قواعد حقوق الإنسان، وسلط الضوء على دوره كضامن لكرامة الإنسان وأساس للحرية والعدالة، والسلام. وبلغه أمارتيا صن (Amartya Sen)⁽³⁾ يساعد منهج بناء القدرات على تعليم الفرد والحفاظ على أصوله وقدرته وتحويلها إلى حالة الرفاهية - أو توسيع خياراته وقدراته وأفعاله؛ بالتالي

3. Sen, Amartya, . Development as Freedom. New York: Oxford University Press, 1999.

يعزز التعليم من تأثيراته الإيجابية على مستوى المجتمعات المحلية والوطنية.

والتعليم قبل هذا وذاك يوسع نطاق الحرية من طريق الكثير فتد المزيد من القنوات، من خلال رفع الطموحات وزيادة القدرات في الوصول إليها. هذه الفوائد المادية وغير المادية تخدم المجتمع على مستوى لأفراد والأسر والمجتمعات على حدٍ سواء.

جدول (1) يبين الفوائد المادية وغير المادية للتعليم على الفرد والأسرة والمجتمع

الفوائد	الفرد/ الأسرة	المجتمع
● فرص عمل أوسع ● إنتاجية أكبر ● دخل أعلى ● مستوى فقر منخفض	● إنتاجية أعلى ● نمو اقتصادي أسرع ● مستوى فقر منخفض ● تنمية بعيدة المدى	المادية
● حياة طويلة وصحية وخلافة ● مرونة وتكيف اعلى ● التزام راسخ بالمواطنة (الحقوق والواجبات). ● خيارات أوسع ● رضا أفضل للحياة	● حراك اجتماعي فاعل ● خدمات مؤسسية عالية الجودة ● انخراط أعلى في العمل المدني ● تماسك اجتماعي ● انخفاض تأثير العوامل السلبية الخارجية	غير المادية

لقد عكست العديد من التقارير التنموية العالمية وجود أخطار محدقة بالمسار التعليمي ولاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وحذرت من احتمال ضياع الفرص وتدهور مستوى معيشتهم وتلاشي الآمال بمستقبل آمن بسبب فشل مدارسهم الابتدائية والثانوية في توفير التعليم اللازم الذي يحقق لهم النجاح والاندماج في الحياة. وأفاد تقرير جديد للبنك الدولي، محذراً من أزمة في قطاع التعليم على مستوى العالم، إذ يشير إلى أن الالتحاق بالمدارس من دون تعلُّم لا يمثل فقط فرصة إنمائية ضائعة، بل يشكل أيضاً ظلماً عظيماً للأطفال والشباب في مختلف أنحاء العالم.

يشير تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي 2018⁽⁴⁾: التعلُّم لتحقيق الدور المتناظر من التعليم، أنه من دون تعلُّم، سيفشل التعليم في الوفاء بالوعد المنتظر منه بإخلاء الفقر المدقع،

4. World Bank Group, Learning to realize education's promise, World Development report, 2018.

وخلق الفرص، وتحقيق الرخاء للجميع. فحتى بعد قضاء العديد من السنوات في التعليم، لا يستطيع ملايين الأطفال القراءة أو الكتابة أو إجراء العمليات الحسابية الأساسية. وتؤدي أزمة التعلم إلى اتساع الفجوات الاجتماعية بدلاً من تضيقها، إذ يصل التلاميذ - المحرومون بالفعل بسبب أوضاع الفقر أو الصراع أو النوع أو الإعاقة - إلى مرحلة البلوغ دون اكتساب حتى أبسط المهارات الحياتية.

وفي هذا الإطار يذهب رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم إلى «أن أزمة التعلم تعكس أزمة أخلاقية واجتماعية واقتصادية. فالتعليم يعد الشباب، عندما يُقدّم تقدماً جيداً، بالحصول على عمل وأجور أفضل، وصحة جيدة، وحياة بلا فقر. وفي المجتمعات المحلية، يحفز التعليم الابتكار ويدعم المؤسسات ويعزز فرص التماسك الاجتماعي. لكن هذه المنافع تتوقف على نوعية التعلم وبدونه يمثل الالتحاق بالمدارس فرصة مهددة، بل والأكثر من ذلك أنه يمثل ظلماً عظيماً، فالأطفال في المجتمعات الأشد فشلاً في تحقيق ذلك هم الأكثر احتياجاً إلى تعليم جيد يؤمن النجاح في الحياة».

ثانياً : التعليم في العراق: مؤشرات الواقع

ما يزال التعليم أحد أهم الشواغل الرئيسة للمسار التنموي في العراق، إذ على الرغم من التقدم النسبي الذي تحقق في مجال الالتحاق بالتعليم بمراحله كافة، ما تزال تحديات مواكبة البناء المعرفي وتطوير المهارات تشكل تحدياً كبيراً في المراحل الدراسية كافة؛ لذا تنصب جهود الاستراتيجيات والسياسات والخطط التنموية على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي سعيّاً لإعداد أجيال تستطع التعامل بمنهجية علمية ومعرفية مع الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية مع التأكيد على الهوية الوطنية ومنظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية الموروثة.

لقد بقيت معظم مناطق العراق تعاني من فقر متعدد الأبعاد ولا سيما في ميدان التعليم، إذ إلى جانب الارتفاع في معدلات الأمية والبطالة والتخلف الاقتصادي، تزداد وبنحو ملحوظ التفاوتات بين الجنسين في كل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من الإنجازات

التي تحققت أبان العقود الماضية، وعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على السواء، ما يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل الارتقاء في منظومة التعليم.

1- معدلات الالتحاق:

لابدّ من الاعتراف أولاً بأن إشكالية التعليم تبدأ بعدم التحاق الأطفال بالمدرسة، أو تسربهم منها، أو استمرارهم في مدرسة لا يتوافر فيها المناخ ومقومات التعليم الجيد. ويترتب على ما تقدم ارتفاع نسب الأمية الأبجدية والحضارية. وعلى الرغم من الاهتمام النسبي بتوفير فرص التعليم لجميع من هم في سن الدراسة وزيادة فرص الالتحاق والتوسع في التعليم الرسمي والأهلي، ظلت التحديات التي تواجه قطاع التربية كبيرة لاسيما بعد احداث حزيران 2014 وما خلفته من مآسٍ خلّفت افواجاً كبيرة من النازحين ولدت عبئاً ثقيلاً على القطاعات كافة وبضمنها قطاع التربية. وأن مؤشرات التعليم في العراق ما تزال بعيدة عن الأهداف المرجوة في تحقيق المساواة بين الجنسين في اكتساب التعليم بجميع مراحله التعليمية ولاسيما بين المحافظات والمناطق الحضرية والريفية.

فقد شهدت معدلات الالتحاق الصافي بنحو عام ارتفاعاً ملحوظاً في المراحل التعليمية ولاسيما في المتوسطة والإعدادية، إذ في الوقت الذي ارتفعت في المرحلة الابتدائية بنسبة (2.9 %) من 91 % للعام الدراسي 2009-2010 إلى 92.9 % للعام الدراسي 2016-2017، ارتفعت في المرحلة المتوسطة من 34 % إلى 55.1 % بنسبة (21.1 %)، وفي المرحلة الإعدادية من 16 % إلى 29.6 % (بنسبة 13.6 %). لقد استمرت الفجوة بين المراحل الدراسية (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية). إذ على الرغم من الارتفاع الواضح في نسب الالتحاق في المرحلة الابتدائية ظلت نسب الالتحاق متدنية في المرحلة المتوسطة والإعدادية.

جدول (1) يبين معدلات الالتحاق في التعليم قبل الجامعي في العراق

السنوات	التعليم الابتدائي %	التعليم المتوسط %	التعليم الإعدادي %
2010 / 2009	91	34	16
2012 / 2011	93	40	22
2013 / 2012	94	45	24
2017 / 2016	92.9	55.1	29.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي

لقد بلغت الفجوة بين المراحل المختلفة في العام الدراسي 2016/2017 (37.8 %) بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة و(25.5 %) بين المرحلة المتوسطة والمرحلة الإعدادية وهذا يعود لعدد الطلبة الراسبين في المرحلة الابتدائية مما يؤثر على معدل الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة وكذلك في الالتحاق في المرحلة الإعدادية، فضلاً عن وجود قنوات أخرى جاذبة مثل: (التمريض، التعليم الديني في الوقفين السني والشيعي، والسكك، والدفاع، والداخلية).

2: التباين المكاني في مؤشرات التعليم:

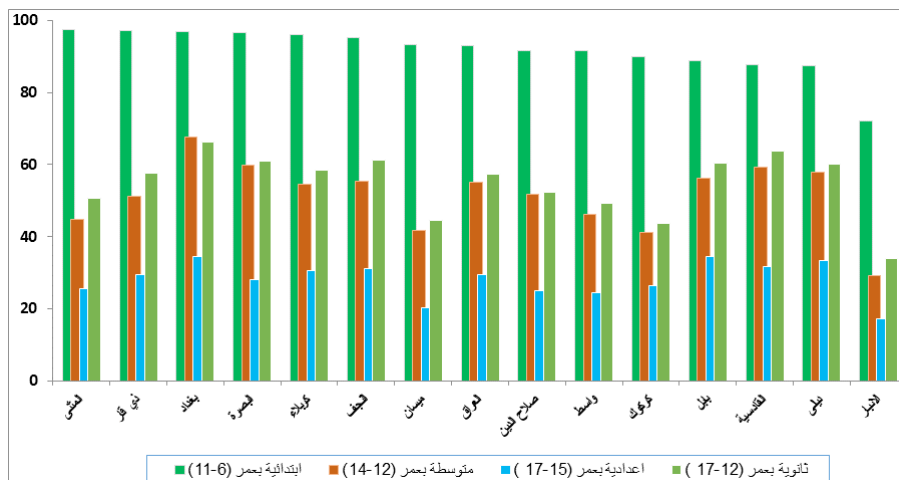
لم تكن السياسة التعليمية إزاء الحضر والريف والمحافظة متوازنة، ولا سيما من حيث توفير البنى التحتية للنظام التعليمي ومن حيث تنمية الوعي بأهمية التعليم؛ لذلك بقيت مناطق كثيرة محرومة من الخدمات التعليمية أو أن سكانها لا يظهرون اتجاهات إيجابية نحو التعليم؛ لذا ظهرت هناك فوارق بيئية عند توزيع بيانات التعليم على خارطة العراق، وهي فوارق قد تعكس درجة الخلل في السياسات التعليمية، وتطبيقاتها على الصعد البيئية.

أ. مؤشرات الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية

تشير الإحصاءات الاجتماعية والتربوية للعام الدراسي 2016/2017 إلى أن أعلى المعدلات لصافي الالتحاق في المدارس الابتدائية ضمن الفئة العمرية (6-11) سنة في التعليم (الحكومي والأهلي والوقف) كانت في محافظات المثنى (97.5 %)، وذي قار (97.1 %) وبغداد (97 %) والبصرة (96.5 %) وكربلاء (96 %)، والنجف (95.1 %) على التوالي، في مقابل ذلك سجلت محافظة الأنبار أقل معدلات الالتحاق الصافي لهذا العام إذ بلغت (72.1 %).

أما الالتحاق بالمدارس المتوسطة ضمن الفئة العمرية (12 - 14) فقد انخفضت المعدلات بنحو عام وتباينت في المحافظات، إذ سجلت بغداد أعلى المعدلات بنسبة (67.7 %) فيما كانت المحافظات (الأنبار وكركوك وميسان) تحتوي أقل معدلات الالتحاق الصافي حيث كانت (29.3 %، 41.3 %، 41.7 %) على التوالي. أما معدلات الالتحاق الصافي بالمدارس الإعدادية ضمن الفئة العمرية (15-17) فقد انخفضت المعدلات عموماً في جميع المحافظات وتراوح بين (34.6 %) في محافظة بغداد وهي الأعلى مقابل (17.3 %) في محافظة الأنبار وهي الأدنى، وكما مبين في الشكل (1).

شكل (1) التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي وأهلي ووقف) في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية والثانوية حسب المحافظات للعام الدراسي 2016/ 2017



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، العام الدراسي 2016/ 2017

جدول (2) التباين المكاني في معدلات الالتحاق الصافي (حكومي وأهلي ووقف) حسب المحافظات والجنس والمرحلة للعام الدراسي 2016/ 2017

المحافظات	ابتدائي بعمر (11-6)			متوسطة بعمر (14-12)			إعدادية بعمر (17-15)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
نينوى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	91	93	91.6	55	49	51.7	29	21	25
كركوك	92	88	90	42	41	41.3	24	29	26.3
ديالى	89	86	87.5	56	60	57.8	31	36	33.4
بغداد	99	95	97	68	68	67.7	31	38	34.6
الأنبار	73	71	72.1	31	28	29.3	18	17	17.3
بابل	96	82	88.9	60	52	56.1	34	35	34.5

30.6	34	27	54.5	56	53	96	95	97	كربلاء
31.2	36	27	55.5	56	46	95.1	93	97	النجف
31.6	35	29	59.4	58	61	87.8	80	96	الديوانية
25.7	26	25	44.7	44	46	97.5	96	99	المنشي
24.5	25	24	46.2	44	48	91.5	85	98	واسط
29.6	28	31	51.3	49	54	97.1	96	98	ذي قار
20.2	21	20	41.7	38	46	93.3	90	96	ميسان
28.2	29	27	59.8	59	61	96.5	95	98	البصرة
29.6	31	28	55.1	54	56	92.9	90	95	العراق

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، العام الدراسي 2017/ 2016

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث والمناطق يعكس اختلالاً بنيوياً واضحاً في منظومة البناء المعرفي. فعلى صعيد المراحل الثلاث تظهر المؤشرات أن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، على وفق المؤشرات المذكورة آنفاً، هي أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية وكذا الأمر في المرحلة الإعدادية بالنسبة إلى مخرجات المرحلة المتوسطة، وهذا يعني أن هناك هدرًا في الفرص التعليمية بتلك أكثر من نصف أعداد الطلاب في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، وهو ما يشكل ضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيصات مالية من الممكن استثمارها في خلق فرص تعليمية أخرى.

3- فجوة النوع:

ليس من شك أن جميع قضايا التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين الجنسين والإنصاف في التعليم. وتشمل القضايا التي لها تأثير مباشر بقضايا التمدد - المسافة بين المنزل والمدارس، وتطوير البنية التحتية، وتسهيلات الطرق والنقل، والوصول إلى التسهيلات الرقمية، وبناء المدارس والمرافق الصحية، وتوقيت ساعات الدراسة، ونسبة الطلاب إلى المدرسين، وعدد المدرسات في المدرسة، وعدد الطالبات، وما إلى ذلك.

وتؤكد معظم الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتعليم على أهمية المستوى

التعليمي في المرحلة الابتدائية. ومن المهم أيضاً النظر إلى التعليم العالي في الجامعات العامة والخاصة أيضاً، حيث ما تزال المنظومات الثقافية حاکمة للكثير من القرارات والإجراءات كما في المدرسة الابتدائية. إذ تعكس المعطيات الإحصائية القيود التي تواجه الإناث، وتسلب الضوء على أوجه التفاوت بين الجنسين التي تشكلها البنى الداخلية.

سجلت بيانات وزارة التربية العراقية ارتفاع معدلات التحاق الذكور مقارنة بالإناث للأعوام الدراسية (2016-2017) حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور للمرحلة الابتدائية (95%) مقابل (90%) للإناث للمرحلة ذاتها وللعام الدراسي نفسه. وكذلك الحال بالنسبة للدراسة المتوسطة حيث سجلت نسب الالتحاق (56%) للذكور مقابل (54%) للإناث للعام الدراسي (2016-2017)، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت نسب التحاق الذكور (28%) مقابل (31%) للإناث للعام الدراسي (2016-2017).⁵

4- التباين الريفي-الحضري:

إن من أهم معايير قياس نجاح النظام التعليمي هو نسبة انتقال التلاميذ من الصف إلى الصف التالي، وتظهر البيانات الرسمية أن المحافظات العراقية حققت نسباً جيدة عام 2011. إذ بلغت (100%) في واسط، ثم كربلاء (98.1%). أما أقل النسب فكانت في ميسان (85.3%).⁶ ويلحظ أن معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي لم تتحسن كثيراً ولا سيما للإناث في الريف إذ بلغت نسبة الإناث هناك (25.1%) مقابل (53.9%) في الحضر، و(42.9%) لإجمالي العراق. فيما بلغت نسبة البنين في الريف (44.5%) مقابل (57%) في الحضر، و(52.2%) لإجمالي العراق بحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4:2011).⁷

جدول (3) يبين تفاوت نسب التحاق الأطفال على مستوى الحضر والريف

المؤشر	حضر	ريف
نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي	90.1%	83.6%
نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي	26.3%	21.1%

5. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص: 216.

6. الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات، شهر آب، 2009، ص: 9.

7. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المرأة والرجل في العراق: إحصاءات تنمية، 2012، ص: 14.

المصدر: وزارة التخطيط، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية 2012.

ولعل أخطر ما يهدد المسار التنموي للبناء المعرفي هو أن كثيراً من الخطابات والافتراضات عن الطفولة والشباب والمرأة تستند في حقيقتها إلى القوالب النمطية بدلاً من الشواهد والأدلة العلمية. وإن بعض وسائل الإعلام والنشاطات الأكاديمية الدولية المهتمة بالسياسات الخاصة بالطفولة تفصلهم كأفراد قائمين بذاتهم بصرف النظر عن أسرهم، أو مسكنهم، أو المجتمع الذي يعيشون فيه⁽⁸⁾. إذ يتم التركيز -عادة- على الأطفال الذين يواجهون خطر الفقر المدقع والحرمان، مثل أولئك الذين يعيشون في الشارع، والاتجار بهم في الأعمال الخطرة، أو المعرضين للصرعات المسلحة والهجرة القسرية وعلى صعيد آخر تميل وجهات النظر الخاصة بالأطفال عموماً إلى وصفهم بأوصاف يغلب عليها طابع الاستخفاف أو التحقير؛ على سبيل المثال: الميل إلى تصوير أطفال الشوارع في البلدان النامية على أنهم مجاميع من الهاربين أو المشردين والمنحرفين.

وبناءً على المؤشرات التي وافرتها المعطيات الإحصائية، وما توافرت من معلومات وانطباعات الواقع توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة هي أن الأطفال يواجهون تحديات جسيمة مع وجود بيئة غير ملائمة تعيق من ممارسة هذا الدور؛ ويمكن تحديد أهم تلك المعوقات:

1- بيئة اقتصادية غير ملائمة للتنمية البشرية، وهي بمعنى أدق بيئة غير ملائمة للأطفال، إذ تفاعلت متغيرات المرحلة الانتقالية مع الاختلالات البنيوية للاقتصاد العراقي، فأوجدت عجزاً بنيوياً، وتوالداً متواصلاً للمشكلات؛ وهذا الوضع يضعنا أمام حاجة حقيقية إلى أنموذج جديد للتنمية يكون التغيير المطلوب في البيئة الاقتصادية. إذ ماذا نفسر انتشار الفقر (حوالي 20 % من السكان) في بلد مثل العراق وهو من البلدان الغنية بموارده؛ وعمل الأطفال يستشري في جميع المناطق؟ وما معنى أن يكون هذا المعدل مرتفعاً في ظل موازنة اتحادية لم تكن مسبقة في تأريخ العراق؛ فهذه الحقائق ربما تعود إلى:

● استمرار المرحلة الانتقالية لأكثر من عشر سنوات، وهذا الأمر يؤدي -بلا شك- إلى استنفاد طاقات المجتمع، وعدم استفادتهم من الفرص. فضلاً عن أن المرحلة الانتقالية ما تزال مجهولة التوجه.

● هناك تعثر في أنجاز التحولات المطلوبة، إذ ظل البناء الاقتصادي هشاً، واستمر النفط هو القطاع المهيمن، مع تراجع واسع في أهمية القطاعات الأخرى، وهذا الوضع ليس في صالح الطفولة

8. Leonardi, C.. "Liberation or Capture: Youth in Between 'Hakuma', and 'Home' During Civil War and Its Aftermath in Southern Sudan." African Affairs 106(424) 2007: 391-412.

والشباب.

2- البيئة الاجتماعية: إذ ظلت البيئة الاجتماعية لأكثر من عقدين مأزومة تعاني من اختلالات بنيوية بسبب الحروب والإرهاب والعنف والتهديد الأمني والبطالة والأمية، فضلاً عن التفاوتات، الموجودة في المجتمع والحراك الاجتماعي المزيف؛ وهذه بمجملها تخلق وضعاً لا يسمح باندماج المجتمع عموماً والأطفال خصوصاً.

تكمن المشكلة الرئيسة لتمكين الأطفال في العراق في النظام التعليمي الذي يعد الساحة الأساسية لبناء قدرات الأطفال. النظام التعليمي أحياناً يفشل في أن يؤدي دوراً في عملية التغيير والبناء، إذ ما يزال الطفل العراقي يتلكأ في طرح آرائه بحرية لأن المناهج وطرق التدريس لا تعلم الطالب على حرية التفكير، فهي تربية امتصاصية لا نقدية، تضخ المعلومات ولا تتيح لهم التفكير؟ وهذا النظام لا يصنع قادة.

من جانب آخر، يرتبط نظاماً التعليمي بالبناء الطبقي، إذ إن التعليم المجاني يوسع فرص تحقيق العدالة، غير أن التحول إلى مساحة التعليم الأهلي الخاص والتي ترتفع كلفة الدراسة فيه إلى حدود لا تتحملها معظم الأسر؛ مما يضيق الفرص أمام الحراك الاجتماعي؛ وبالتالي تقليص فرص مشاركة واندماج الشباب.

5- البنى التحتية:

أ- تظهر الإحصاءات التربوية للمدارس الحكومية (عدا المهني والمعاهد) للعام 2015/ 2016 ما يأتي⁽⁹⁾:

- يبلغ عدد المدارس (22608) مدرسة.
- يبلغ عدد الأبنية المدرسية (15167) بناية مدرسية.
- عدد الأبنية المدرسية قيد الإنشاء (التي تتقّد من قبل وزارة التربية ومن قبل المحافظات حسب خطة تنمية الأقاليم والجهات الأخرى) (2339) مدرسة، وبنسب إنجاز مختلفة، علماً أن غالبيتها متوقفة بسبب الأزمة المالية التي يمر بها البلد.

9. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2011-2018، ص: 215.

- بلغ عدد الأبنية المتضررة جراء العمليات الإرهابية (1380) بناية منها (674) بناية متضررة كلياً، و(706) بناية متضررة جزئياً.
- يبلغ العجز في الأبنية المدرسية بعد الأخذ بالحسبان الأبنية قيد الإنشاء والمتضررة بمقدار (6484) بناية.
- يبلغ العجز في الأبنية المدرسية دون الأبنية قيد الإنشاء ومع الأبنية المتضررة بمقدار (8147) مدرسة.
- يُعالج العجز في الأبنية المدرسية باللجوء إلى أسلوب الازدواج في الدوام، إذ بلغ الازدواج الثنائي بمقدار (6337) مدرسة، والازدواج الثلاثي بمقدار (961) مدرسة.
- تعاني أغلب المدارس من اكتظاظ أعداد الطلبة في الصف الواحد، إذ بلغت المعدلات كما يلي:
- معدل طالب / صف ابتدائي = 37.
- معدل طالب / صف متوسط = 41.
- معدل طالب / صف إعدادي = 37.
- يبلغ عدد المدارس الأهلية للمراحل كافة (رياض الأطفال، والابتدائية، والمتوسطة، والإعدادية) نحو (1675) مدرسة، بينما بلغ عدد التلاميذ حوالي 250416.
- ب. الأبنية المدرسية حسب المحافظات:

من ملاحظة الجدول (4) يتبين أن أعلى عدد لأبنية رياض الأطفال سجل في محافظة بغداد (330)، وثم محافظة البصرة (136)، وأقل عدد من الأبنية في محافظتي الأنبار (16) والمثنى (24). أما ما يخص الأبنية المدرسية للمرحلة الابتدائية فسجل أعلى عدد أيضاً في محافظة بغداد وبلغ (524) مدرسة ابتدائية، في حين أن محافظة كركوك تحتوي على أقل عدد من المدارس الابتدائية وهو (64) مدرسة.

وتشير الإحصاءات التربوية للأبنية المدرسية في المرحلة المتوسطة والإعدادية إلى أن محافظة بغداد يوجد فيها أعلى عدد من هذه المدارس (1334)، بينما أقل المحافظات هي المثنى وبعدها (152) مدرسة متوسطة وثانوية وكما مبين في الجدول ادناه.

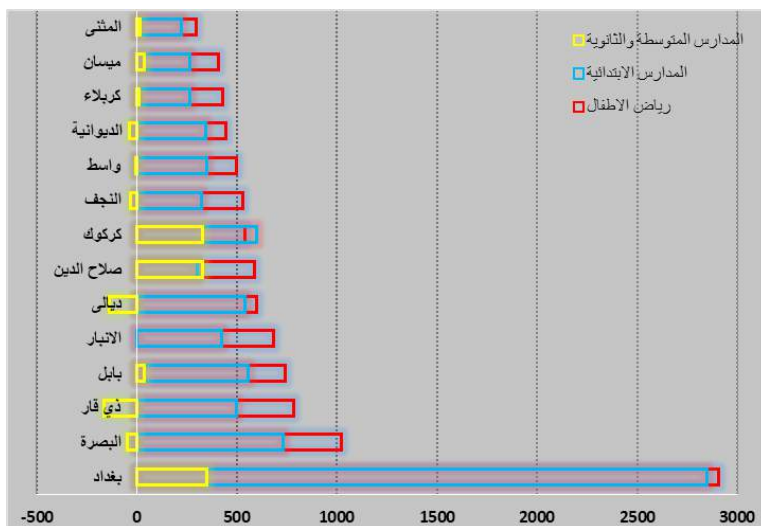
جدول (4) التباين المكاني في عدد الأبنية القياسي والفجوة في عدد الأبنية في مراحل رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية، والمتوسطة والثانوية حسب المحافظات لعام 2016.

المحافظة	رياض الأطفال			المدارس الابتدائية			المدارس المتوسطة والثانوية		
	عدد الأبنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الأبنية	عدد الأبنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الأبنية	عدد الأبنية القياسي	العدد الفعلي	الفجوة في عدد الأبنية
نينوى	1481	-	-	1543	-	-	771	-	-
كركوك	635	94	541	662	64	598	331		331
ديالى	649	50	599	676	136	540	338	475	-137
الأنبار	702	16	686	731	304	427	366		
بغداد	3238	330	2908	3373	524	2849	1687	1334	353
بابل	818	77	741	852	294	558	426	386	40
كربلاء	484	53	431	504	238	266	252	241	11
واسط	547	48	499	570	218	352	285	290	-5
صلاح الدين	632	44	588	658	356	302	329		329
النجف	585	53	532	609	284	325	305	337	-32
الديوانية	512	66	446	534	191	343	267	303	-36
المثنى	323	24	299	336	111	225	168	152	16
ذي قار	832	47	785	867	366	501	433	594	-161
ميسان	442	33	409	461	196	265	230	191	39
البصرة	1158	136	1022	1206	472	734	603	650	-47
المجموع	13039	1071	11968	13583	3754	9829	6791	4953	1838

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير احصاءات التربية لعام 2016/ 2017.

يبين الشكل (2) النقص أو الفجوة في عدد الأبنية التي من الواجب إضافتها إلى الأبنية الحالية للوصول إلى عدد الأبنية القياسي وحسب معيار السكان في مرحلة رياض الأطفال ومرحلة الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إذ يجب توفير (2908) بناية لخدمة رياض الأطفال، و(2849) مدرسة ابتدائية، و(353) مدرسة متوسطة وثانوية في محافظة بغداد، فقد سجلت المحافظة أعلى عدد للنقص في الأبنية لهذه المراحل، في حين يوجد فائض في الأبنية المتوسطة والثانوية حسب المعيار المعتمد لعدد السكان في ست محافظات وكما مبين في الشكل.

شكل (2) التباين المكاني بالنقص في عدد الأبنية في خدمة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية حسب المحافظات لعام 2016.



4- الإنفاق على التعليم قبل الجامعي:

يلاحظ أن مصروفات وزارة التربية ضمن موازنة العام 2013 مقارنة بالعام 2009 قد ازدادت بنسبة 72 %، وكذلك مصروفات الوزارة ضمن المنهاج الاستثماري للعام نفسه ازدادت بنسبة 40 % كما موضح في الجدول رقم (5)؛ وهذا يعود إلى الوفرة المالية التي تحققت خلال تلك الفترة إلا أن المصروفات انخفضت للموازنتين 2015 مقارنة بالعام 2009 فيما يخص

الموازنة سجلت نسبة الانخفاض 55 % و 82 % ضمن المنهاج الاستثماري الذي يُعزى إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثم انخفاض إيرادات الدولة؛ مما انعكس على مخصصات الموازنة الجارية والاستثمارية، وهذا الانخفاض في الإنفاق المخصص لوزارة التربية قد أثر على مجمل العملية التعليمية وكما موضح في الجدول رقم (9) الخاص بالأبنية.

جدول (5) يبين المخصصة والمصرفية للتربية من الموازنة الجارية للأعوام من 2009 إلى 2015

السنة	المبلغ المخصص	المبلغ المصروف	نسبة الإنفاق	نسبة التطور في المصروفات مقارنة مع 2009
2009	4608534820000	4534546479390	98.3	-
2010	50444444480	4615779560871	91.5	2
2011	7133005616000	5833657664102	81.7	29
2012	7603235708	6862864466845	90.2	51.3
2013	7980460000	7818385540715	97.9	72.4
2014	-	7715070839936	-	70.1
2015	7272790858	7010600149656	96.3	54.6

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة وتم إعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط / دائرة التنمية البشرية.

ثالثاً: التعليم قبل الجامعي وفقاً للمراحل:

أ- رياض الأطفال:

هذا المؤشر ينسجم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030) الغاية 4-2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول 2030.

تعد مرحلة رياض الأطفال المكان الأول لتنمية إبداع الطفل، إذ تشكل أحد أهم المحطات الحورية في تأهيل الطفل علمياً واجتماعياً ونفسياً واعداداً مدروساً سليماً، فهي توفر الخبرات والتجارب المختلفة التي تخدم الطفل وتكسبه الخبرات اللازمة ليبدأ حياته بنحوٍ مستقل؛ مما يسهل عمليات الالتحاق الأولى بالمرحلة التعليمية الابتدائية.

وبالاحظ خلال المدة (2009-2016)، أن هناك زيادة مُطَّردة في عدد دور الرياض وعدد الأطفال وعدد الهيئات التعليمية عند مقارنة العام الدراسي 2015/ 2016 مع العام الدراسي 2009/ 2010؛ وهي نسب متقاربة وإيجابية، فقد بلغت نسبة التطور لعدد رياض الأطفال وعدد الأطفال المسجلين (4 %) أما عدد الهيئات التعليمية فقد بلغت نسبة التطور (3 %) عدا نسبة عدد الشُّعب فقد انخفضت بنسبة (1- %) وهو مؤشر سلبي لا يتناسب والزيادة الحاصلة في عدد الرياض وعدد الأطفال المسجلين وعدد أعضاء الهيئة التعليمية؛ مما يستوجب زيادة عدد الشُّعب لتغطية هذه الزيادات.

ب- التعليم الابتدائي:

المؤشر ينسجم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030) الغاية 1-4 ضمان أن يتمتع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد؛ مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030.

على الرغم من أن الجهد التربوي سجل تقدماً ملموساً في معدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية للفئة العمرية (6-11) سنة خلال العام الدراسي (2010/2011) وحتى العام الدراسي (2015/ 2016) من (91 %) ليصبح (95 %).

إلا أن التعليم ما قبل الجامعي ما يزال يعاني من ثغرات وإشكاليات كبيرة، إذ هناك نسبة من الأطفال ما يزالون خارج المدرسة، وهناك فجوة في نسب الالتحاق بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من الطلبة الراسبين الذين غالباً ما يتسربون إلى سوق العمل. وحتى الأطفال الموجودون في المدارس يواجهون كثيراً من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية واللوجستية تؤدي عموماً إلى إبطاء عملية التعليم والتأثير في نوعيته، فضلاً عن تأثيرها على معدل الالتحاق في المدارس ولاسيما التحاق الفتيات.

جدول (6) البيانات والمؤشرات التربوية في التعليم الابتدائي للمدة (2009/ 2010 – 2015/ 2016)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد التلامذة	عدد الهيئة التدريسية	عدد الشعب	مؤشر تلميذ/مؤشر تلميذ/ معلم
2010/2009	13687	4672453	264604	137336	34
2011/2010	14048	4864096	263412	142173	34
2012/2011	14420	5077944	268293	146459	35
					18
					18
					19

19	35	152299	273295	5288845	14830	2013/2012
19	35	157863	280516	5464515	15329	2014/2013
20	35	158790	281892	5589173	15549	2015/2014
21	37	158197	278018	5778421	1576	2016/2015
% 17	% 9	% 15	% 5	% 24	% 15	نسبة التطور للعام الدراسي 2015/2016 مع العام الدراسي 2009/2010
% 11	% 6	% 4	% 1	% 9	% 6	نسبة التطور للعام الدراسي 2015/2016 مع العام الدراسي 2013/2012

المصدر: وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي واعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط /
دائرة التنمية البشرية

أما فيما يخص البيانات الاحصائية للتعليم الابتدائي حسب المحافظات، فحين مقارنة العام الدراسي 2015 / 2016 مع العام الدراسي 2009 / 2010 نجد أن هناك نسب انجاز نوعية في زيادة عدد المدارس، وعدد الطلبة المسجلين اذ سجلت محافظة كربلاء أعلى نسب التطور في عدد المدارس والبالغ (25 %) ونسبة تطور اكبر في عدد الطلبة البالغ (43 %) وعلى الرغم من هذا التطور إلا أنه لا يتناسب والزيادة الحاصلة في نسب أعضاء الهيئة التعليمية والبالغة (8 %) وعدد الشعب البالغة (26 %).

وعدم التناسب هذا بدا واضحاً سلباً في محافظة البصرة من خلال مؤشر طالب/شعبة، حيث كان معدل (42) طالباً لكل شعبة في عام 2015 أي بانحراف (12) طالباً. وأيضاً بانحراف مقداره (6) في مؤشر طالب/معلم لتصل إلى (26) طالباً لكل معلم؛ وبهذا يتعد عن المؤشر العالمي البالغ (20) طالباً لكل معلم.

ج- التعليم الثانوي الحكومي

هذا المؤشر ينسجم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030) الغاية 1-4 ضمان أن يتمتع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد؛ مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول 2030.

بقي مستوى تقديم الخدمات التربوية في التعليم الثانوي متبايناً ولاسيما ما بين المناطق الحضرية والريفية وحسب النوع الاجتماعي بين المحافظات.

وتبرز تلك التباينات في المرحلة الإعدادية على مستوى نشر التعليم⁽¹⁰⁾، أو على مستوى توفير متطلبات نوعية التعليم وتوزيع المدرسين من حيث الخبرة. ويمكن تحديد أهم المؤشرات بالآتي:

- على الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للفئة العمرية (12-14) سنة للتعليم المتوسط والبالغة (56 %)، والفئة العمرية (15-17) سنة للتعليم الإعدادي والبالغة (29 %)، بيد أن الفجوة ما تزال كبيرة في هذا المجال؛ نتيجة وجود قنوات أخرى تستقطب المتخرجين من المرحلة المتوسطة، فضلاً عن سوق العمل.

- إن استمرار الفجوة بين مدخلات كل مرحلة دراسية ومخرجاتها للمراحل الدراسية الثلاث يسبب هدراً في الفرص التعليمية بتلك عدد غير قليل من الطلبة في كل مرحلة دراسية من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، وهو ما يشكل ضغطاً على الموازنة التربوية وخسارة للتخصيصات المالية، من الممكن استثمارها في توليد فرص تعليمية أخرى.

- على الرغم من الزيادة الملحوظة في نسب التطور في عدد الطلبة للأعوام الدراسية 2009/2010 حتى عام 2016/2015 (الجدول 7)، إلا أن ذلك صاحبه انخفاض بعدد المدارس الثانوية، وعدد الهيئات التعليمية، والشعب المدرسية للعام نفسه. أما عدد الشعب فلا تتناسب والتطور الحاصل في عدد الطلبة؛ مما يتطلب العمل على زيادة أعداد المدارس، وأعداد أعضاء الهيئة التعليمية، وزيادة الشعب المدرسية وبما يتلاءم والزيادة الحاصلة.

- بلغ مؤشر طالب/شعبة (34) طالباً في عام 2009، وارتفع إلى (39) طالباً في عام 2015 بانحراف مقداره (5) طلاب، وهو مؤشر سلبي نظراً لابتعاده عن المؤشر العالمي البالغ (30) طالباً لكل شعبة.

- حين دراسة البيانات الإحصائية للتعليم الثانوي في المحافظات نلاحظ أن أكبر نسبة تطور لعدد

10. أي: البناء المدرسي (ويمكن قياسها بتباين عدد مدارس المرحلة الدراسية منسوباً إلى عدد المدارس للمرحلة السابقة لها).

المدارس الثانوية هي في محافظة ذي قار، إذ بلغت (8 %) للعام الدراسي 2015/ 2016 مقارنةً بالعام 2013/ 2014 إلا أنها لم تكن بمستوى الزيادة نفسه لعدد الطلاب وعدد الشعب وعدد أعضاء الهيئة التعليمية التي شكلت نسبة أقل من الزيادة الحاصلة في عدد المدارس، إذ بلغت نسبة عدد أعضاء الهيئة التعليمية (3 %)، ونسبة الطلاب المسجلين (15 %)، و(7 %) لعدد الشعب.

أما أقل نسب في عدد المدارس الثانوية فتمثلت في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة، إذ لم يكن هناك تطور للعام الدراسي 2015/ 2016 مقارنةً مع العام الدراسي 2009/ 2010، ومن ثم بغداد / الكرخ الثالثة بنسبة (2 %).

وبنحو عام فإن أغلب المحافظات سجّلت نسب تطور عالية في عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي 2015/ 2016 مقارنةً مع 2013/ 2014، إذ سجّل أعلى نسب تطور في محافظة البصرة بنسبة (74 %)، ومن ثم محافظة المثنى بنسبة (70 %) فضلاً عن محافظات أخرى وبنسب متفاوتة، إلا أن هذه الزيادة لا تتلاءم مع نسب التطور في عدد المدارس، وعدد الشعب، وعدد الهيئات التعليمية؛ وهذا التفاوت يبدو واضحاً من خلال المؤشرات التربوية، إذ سجل معدل طالب / شعبة لمحافظة بغداد – الرصافة الثانية (48) طالباً لكل شعبة بانحراف مقداره (18) طالباً عن المعدل العالمي، يليها في محافظة بغداد – الرصافة الثانية، إذ بلغ معدل طالباً / شعبة (47) طالباً / شعبة للعام 2015/ 2016 بانحراف (17) طالباً عن المعدل العالمي، فضلاً عن أن محافظة ميسان أيضاً سجلت معدل انحراف في مؤشر طالب / شعبة مقداره (14) طالباً الذي كان (44) طالباً لكل شعبة للعام الدراسي 2015، مع العلم أن نسبة الزيادة في عدد الشعب كان (36 %).

جدول (7) المؤشرات التربوية في التعليم الثانوي حسب السنوات (2009-2010)

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد الهيئة التدريسية	عدد الشعب	مؤشر طالب/شعبة	مؤشر تلميذ / معلم
2010/2009	5182	1877434	135964	54655	34	14
2011/2010	5472	1953766	136446	55695	35	14
2012/2011	5746	2174477	138399	60312	36	16
2013/2012	6069	2348332	142591	64007	37	16
2014/2013	6396	2443932	152197	66120	37	16

17	38	67818	154846	2578124	6499	2015/2014
18	39	69626	154986	2728415	6556	2016/2015

المصدر: وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي واعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط / دائرة التنمية البشرية.

أما بشأن محافظات (نينوى، صلاح الدين، وكركوك، والأنبار) فبسبب تعرضها للعمليات الإرهابية فلم تتوفر بيانات دقيقة عنها للعام 2015 فتم دراسة نسب التطور للعام الدراسي 2013/ 2014، مع العام الدراسي 2009/ 2010. ونلاحظ أن أكبر نسبة انحراف كانت في محافظة الأنبار من خلال انخفاض النسبة إلى (-2%) كذلك انخفاض حاد في عدد الشعب بنسبة (16%)، وهو لا يتلاءم مع نسب الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين والبالغ (43%) وعدد المدارس الثانوية ونسبة (16%)؛ مما يستوجب رفق هذه المحافظة بعدد كافٍ من أعضاء الهيئة التعليمية مع زيادة عدد الشعب؛ فهذا الانحراف أثر بنحو واضح من خلال زيادة معدل طالب / شعبة لهذه المحافظة وللعام نفسه حيث بلغ المعدل (35) للعام 2013/ 2014 طالب لكل شعبة؛ أي بمعدل انحراف (5) طلاب وهو يبتعد عن المؤشر العالمي.

أما المحافظات التي تعرضت للإرهاب ومنها محافظات (نينوى، صلاح الدين، وكركوك)، فقد سجلت زيادة متفاوتة في نسب التطور لجميع المؤشرات، إلا أن نسب التطور في عدد أعضاء الهيئة التعليمية كانت أقل من نسب التطور في عدد الطلبة وعدد المدارس الثانوية، وكان هذا واضحاً في نسب التطور لعدد أعضاء الهيئة التعليمية لمحافظة صلاح الدين، إذ بلغت (16%)، بينما بلغت نسبة التطور لعدد الطلبة (69%) وعدد المدارس (40%) وهي نسب تفوق نسبة عدد أعضاء الهيئة التعليمية، حيث كان هناك انحراف مقداره (3) في معدل طالب/شعبة والبالغ (33) طالب.

د- التعليم المهني:

هذا المؤشر ينسجم مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (2030) الغاية 3-4 ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي الجيد الميسور الكلفة بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول 2030، وينسجم مع ما ورد الغاية 4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة بما في ذلك المهارات التقنية و المهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول 2030، وكذلك ينسجم مع ما ورد في الغاية 4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة بحلول 2030.

يوفر التعليم المهني فرص التدريب وبناء القدرات للطلبة قبل التخرج لتأمين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل ضمن مستويات العمل المهني والماهر، ومن خلال أشكال متنوعة من التدريب النظري والعملية والميداني.

وحين مقارنة مؤشرات المدة (2009-2016) يلاحظ، أن نسبة التطور في عدد الطلبة في ميدان التعليم المهني وعدد الهيئات التعليمية لا يتناسب مع عدد المدارس وعدد الشعب.

فحين مقارنة العام الدراسي 2015/ 2016 بالعام الدراسي 2009/ 2010 نجد انخفاضاً في عدد الطلبة بمقدار (1- %)، وكذلك لعدد الهيئات التعليمية بنسبة (0 %) على الرغم من التطور في نسبة المدارس البالغة (4 %) وعدد الشعب (3%). أما عند مقارنة العام الدراسي 2015/ 2016 بالعام الدراسي 2014/ 2013 فنجد انخفاضاً حاداً في عدد الهيئات التعليمية وبنسبة (3- %) مع ارتفاع نسبي في عدد الطلبة (4 %)، وبنسبة أقل في عدد المدارس (1 %)؛ مما يتطلب توجيه الاهتمام إلى زيادة عدد المدارس، وعدد أعضاء الهيئة التعليمية ليتناسب والزيادة الحاصلة لسد الفجوة في هذه الشريحة.

جدول (8) عدد المدارس والتلامذة وأعضاء الهيئة التعليمية والشعب للتعليم المهني للمدة من 2009/2015.

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد التلامذة	عدد الهيئة التدريسية	عدد الشعب	مؤشر تلميذ / مؤشر تلميذ / شعبة	مؤشر تلميذ / مؤشر تلميذ / معلم
2010/2009	295	58902	12426	2719	22	5
2011/2010	294	56169	12464	2745	20	5
2012/2011	295	56301	12553	2767	20	4
2013/2012	298	58689	12745	2808	21	5
2014/2013	304	56048	12787	2773	20	4
2015/2014	308	57641	12725	2801	21	5
2016/2015	308	58145	12391	2810	21	5

المصدر: وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي واعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط / دائرة التنمية البشرية

هـ- التعليم الأهلي:

ازدادت نسبة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التربوية، إذ ارتفع عدد المدارس الأهلية من (289) مدرسة في العام الدراسي (2010/ 2009) إلى (1603) في العام (2015/ 2016) بمعدل نمو سنوي (75 %) لتصبح نسبة المدارس الأهلية إلى المدارس الحكومية (7 %).

وقد ارتفع عدد الطلبة المسجلين في المدارس الأهلية من (38089) طالباً في العام الدراسي (2010/ 2009) إلى (232970) في العام الدراسي (2016/ 2015) بمعدل نمو سنوي (85 %) لتصبح نسبة عدد الطلبة في المدارس الأهلية إلى المدارس الحكومية (2,7 %) في العام (2016/ 2015)، ومن الأسباب المهمة لهذه الزيادة إلى وعي أهالي الطلبة بأهمية هذه المرحلة، فضلاً عن تحسن مستوى الدخل لبعض الأهالي، والتصور لديهم أن التعليم الأهلي يقدم خدمة أفضل من التعليم الحكومي.

أما نسبة التعليم الأهلي إلى الحكومي فيلاحظ أن هناك زيادة مطردة في نسبة التعليم الأهلي إلى التعليم الحكومي في جميع المراحل، وخلال المدة قيد الدراسة (2009 – 2015)، إذ بلغت النسبة لجميع المراحل في عدد المدارس (7.1 %) في العام الدراسي 2015/ 2016 بعد أن كانت (1.5 %) في العام الدراسي 2009/ 2011، وبنسبة زيادة (5.6 %) وكذلك الحال لعدد الطلبة في جميع المراحل فقد بلغت النسبة (2.7 %) في العام الدراسي 2015/ 2016 بعد أن كانت النسبة (0.6 %) في العام الدراسي 2009/ 2015 .

جدول (9) عدد الأطفال والتلامذة في المدارس الأهلية

العام الدراسي	عدد الأطفال في رياض الأطفال الأهلية	عدد التلامذة في المدارس الابتدائية الأهلية	عدد الطلبة في المدارس الثانوية الأهلية	الإجمالي
2010/2009	9819	15645	12625	38089
2011/2010	18634	29556	24880	73070
2012/2011	21583	46313	36944	104840
2013/2012	23220	62474	46346	132040
2014/2013	25795	87695	57336	170826
2015/2014	26651	102862	65545	195058
2016/2015	29031	127266	76673	232970

المصدر: وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي

و- مراكز تعليم الكبار (محو الأمية)

من ضمن أهم السياسات التربوية هو القضاء على الأمية الذي يشكل حقاً من حقوق الإنسان وأداة لتعزيز القدرات الشخصية وتحقيق التنمية البشرية، والاجتماعية، فضلاً عن أنها تشكل نواة التعليم الاساسي للجميع، إذ بلغ عدد مراكز محو الأمية (896) مركزاً موزعاً على المحافظات عدا محافظات (نينوى، وصلاح الدين، والأنبار، وكركوك) لعدم توافر بيانات دقيقة لعام 2015، إذ كانت أكبر نسبة لعدد مراكز محو الأمية في محافظة ديالى، وبنسبة (13 %) ومن ثم محافظة بابل بنسبة (2 %) .

جدول (10) مراكز تعليم الكبار (محو الأمية) حسب المحافظات

مراكز تعليم الكبار (محو الأمية) حسب المحافظات								
المحافظات	عدد المراكز		عدد الدارسين					
	العدد	%	ذكور	%	إناث	%	مجموع	%
ديالى	119	% 13	2779	% 25	9316	% 24	12095	% 24
بغداد رصافة 1	29	% 3	170	% 2	1387	% 4	1557	% 3
بغداد رصافة 2	93	% 10	954	% 9	3472	% 9	4426	% 9
بغداد رصافة 3	28	% 3	616	% 6	191	% 0	807	% 2
بغداد كرخ 1	65	% 7	348	% 3	1170	% 3	1518	% 3
بغداد كرخ 2	56	% 6	456	% 4	4626	% 12	5082	% 10
بغداد كرخ 3	34	% 4	404	% 4	924	% 2	1328	% 3
بابل	108	% 12	1428	% 13	3852	% 10	5280	% 11
كربلاء	55	% 6	417	% 4	770	% 2	1187	% 2
النجف	43	% 5	473	% 4	1125	% 3	1598	% 3
القادسية	47	% 5	1033	% 9	3224	% 8	4257	% 8
المتن	63	% 7	133	% 1	1455	% 4	1588	% 3
واسط	22	% 2	457	% 4	667	% 2	1124	% 2
ذي قار	79	% 9	740	% 7	4543	% 12	5283	% 11
ميسان	23	% 3	431	% 4	510	% 1	941	% 2
البصرة	32	% 4	228	% 2	1791	% 5	2019	% 4
المجموع	896	% 100	11067	% 100	39023	% 100	50090	% 100

المصدر: وزارة التربية / دائرة التخطيط التربوي وإعداد المؤشرات من قبل وزارة التخطيط / دائرة التنمية البشرية.

أما أقل نسبة لعدد مراكز محو الأمية فكانت بنسبة (2 %) في محافظة واسط. أما فيما يخص عدد الدارسين فقد بلغ (50090) متعلماً إذ شكلت نسبة الإناث (78 %) ونسبة الذكور (22 %)

(%) وكانت أكبر نسبة لعدد الدارسين أيضاً في محافظة ديالى، ونسبة (24 %)، ومن ثم محافظة بابل وذوي قار بنسبة (11 %) . أما أقل نسبة لعدد الدارسين فكانت لمحافظة (بغداد / الرصافة الثالثة، كربلاء، واسط، ميسان) ونسبة (2 %).

رابعاً: التعليم والتنمية المستدامة:

جاء الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDGS) بشأن ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع). وهنا تسعى الأهداف العالمية للتنمية المستدامة إلى توفير تعليم نوعي جيد على المستويات كافة، بدءاً بالطفولة المبكرة ومروراً بالتعليم الابتدائي والثانوي وانتهاءً بالتعليم الجامعي. وتعد زيادة المشاركة في العملية التربوية وزيادة إكمال مراحل التعليم المختلفة وتحسين نتائج التعلم على كافة مستوياته، ولاسيما في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاع، أولوية رئيسية. إذ تسعى أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى تأسيس نظام تعليمي نوعي على المستويات كافة من دون التضيحية بالتراث الثقافي للمجتمع. غير أن دخول العراق في نفق الأزمات وتراكمها لسنوات طويلة وسع مساحة الصعوبات أمام تنفيذ الأهداف، واستدامتها.

1. التعليم: التحديات

لا تقتصر أهمية التعليم من منظور التنمية البشرية المستدامة كونه مساراً رئيساً يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته، فالتعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو غاية في حد ذاته وإشباع يحتاج إليه البشر لتمكينهم من ممارسة حياتهم وأدوارهم الإنسانية المختلفة على نحو أفضل. فالاستثمار في التعليم يمثل أحد مظاهر تكوين رأس المال البشري الذي يعد من ركائز الاستدامة في التنمية البشرية، لكن التعليم قبل الجامعي في العراق بقي يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية، إذ إلى جانب التحديات المشار إليها آنفاً والمتمثلة بالالتحاق ومشكلات البنى التحتية واستمرار الارتفاع في نسب الأمية هناك مجموعة من التحديات تجدر الإشارة إليها أهمها:

- تدني كفاءة النظام التعليمي، بسبب محدودية استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل الملاكات التعليمية وتدريبها؛ وعدم توافر نظام الإدارة للمعلومات التربوية؛ فضلاً عن ضعف أساليب الاختبار والتقويم المعتمدة، وتعرض الطلبة إلى الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات والعنف والإرهاب.
- استمرار النقص في توفر التقنيات التربوية في تحديث المناهج الدراسية الناجمة عن قلة التخصيصات

المالية، ومحدودية استخدام التقنيات التعليمية الحديثة، وضعف مواكبة التوجهات الحديثة في تقويم المناهج الدراسية؛ مما حد من فرص الوصول إلى مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي.

- تدني الأدوار التنموية للتعليم المهني بسبب عزوف الطلبة عن الالتحاق في هذا المجال، وعدم تحديث المناهج الدراسية، وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، ومحدودية قبول خريجي التعليم المهني في التعليم التقني، وضعف قدرات التدريسيين، فضلاً عن تقادم تقنيات الورش والمعامل.
- ضعف الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام وضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات، ونقص في تطبيق اللا مركزية الإدارية على مستوى المركزي والمحلي فضلاً عن الضعف في آليات الرصد والتقييم.
- استمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع، والتفاوت بين المحافظات، على الرغم من التطور النسبي المتحقق في ميدان التعليم في السنوات الأخيرة؛ إذ نجم عن كل هذه التحديات وجود مخرجات يطغى عليها الجانب الكمي على حساب التطور النوعي؛ لذا فإن الحاجة الملحة لمواجهة هذه التحديات تركز في تحسين نوعية التعليم للجميع وضمانها، وتشجيع المشاركة الشعبية العامة في عملية التعليم وربط التعليم باحتياجات البلد، وتحسين الكفاءة الإدارية؛ لضمان النمو والتطوير التربوي المستدامين.

2. الفقر والتعليم:

يعد الفقر انتهاكاً لحقوق الإنسان لأنه لا يقتصر على مجرد ضالة الدخل أو انعدامه، بل هو أيضاً ظاهرة مركبة من الحرمان المتعدد الأبعاد، وهو في العراق يُعبر عن مفارقة لافتة بين غني في الموارد ولا مساواة في التوزيع، ويمكن القول على نحوٍ من التعميم إن الكثير من أبناء الأسر الفقيرة يعملون، فضلاً عن كونهم أكثر عرضة للمخاطر الصحية، وللزواج المبكر، والتعرض للانحراف؛ وهو ما ينعكس سلباً على مجمل أوضاعهم التعليمية.

وليس من شك أن عبء فقر الأطفال يؤثر سلباً على قوة الأسرة الاقتصادية وإمكاناتها في مواجهة التحديات؛ مما يزيد من احتمالات التسرب من المدارس، فضلاً عن خفض قدرتها على تقديم الرعاية الصحية لأطفالهم، مما ينعكس سلباً على مستويات التوتر في حياة الأسرة وزيادة مخاطر وقوع الأبناء في براثن التهميش والاستغلال والإهمال، إلى جانب المؤثرات التي تنعكس على

النمو الاقتصادي الوطني وتقويض فرص المساواة والتماسك والاندماج الاجتماعي. وفي خضم هذه التدايعات يجد العنف العائلي دعماً في كثير من السياقات من الأعراف الاجتماعية، ويتحدث كل من الرجال والنساء عن الضغوط الاقتصادية وأدوار وعلاقات الجنسين المتغيرة كعوامل رئيسة للعنف المنزلي، الذي ينعكس مباشرة على أوضاع الأبناء التعليمية وخياراتهم ومستقبلهم⁽¹¹⁾.

تتجسد المشكلة الأساسية في العراق في تنامي نسبة الفقراء بين الأطفال، إذ في الوقت الذي يشكل فيه نسبة الفقر في العراق 19 % من مجموع سكان العراق عام 2012 (الذين يقل دخل الفرد الشهري 105.500 دينار عراقي، وهو خط الفقر الوطني)، وقد سجلت نسبة الفقراء من الأطفال 58 % من مجموع الفقراء، أي أن 1 من بين كل 4 أطفال يعيشون دون خط الفقر⁽¹²⁾.

تظهر معطيات الواقع بما لا يقبل الشك أن الفئات الأكثر تضرراً من الفقر في العراق هم الأطفال، إذ ازداد الفقر المدقع بين الأطفال ليلغ ضعف معدل البالغين. ويبلغ معدل الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي 1.2 % عام 2011، وهو معدل يقارب ضعف مجموع المعدل للبالغين وكبار السن؛ فهذه البيئة المتدهورة جعلت الأطفال أكثر عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر، ذلك أن خط الفقر -الذي يعرف أنه احتمال الوقوع بالفقر- أعلى بنسبة 25 % بين الأطفال مقارنة مع إجمالي السكان عام 2012. لقد ازداد خطر الفقر للأطفال منذ عام 2007 بنسبة 8 %، وبلغت أعلى نسبة خطورة في عام 2012 للأطفال بعمر 14-5 سنة⁽¹³⁾.

لقد ارتفعت معدلات الفقر بوتائر تندر بخطر محقق بعد حزيران 2014 واحتلال المجموعات الإرهابية لكثير من المناطق في أربع محافظات (نينوى، صلاح الدين، والأنبار، وكركوك) نجم عنها نزوح ملايين من السكان إلى مختلف محافظات العراق وخارجه، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة بمستويات مهددة للأمن الإنساني؛ الأمر الذي انعكس بنحو واضح على الطفولة العراقية ومستقبلها التنموي.

أما على صعيد العمل فقد بين المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS3) أن طِفلاً واحداً من بين كل تسعة أطفال بعمر (5 - 14) سنة أي (11 %) من مجموع أطفال هذه الفئة يعملون. وأن كثيراً من الفقراء يضطرون لدفع أبنائهم إلى سوق العمل في وقت مبكر على حساب

11. البنك الدولي، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة، ط1، 2002، ص: 123.

12. د. مهدي العلاق، مصدر سابق.

13. المصدر السابق نفسه.

تعليمهم. ويعمل الذكور بنسبة أكبر من الإناث (12 % مقابل 9 % على التوالي) وترتفع نسبة الأطفال في المناطق الريفية بالمقارنة المناطق الحضرية (18 % مقابل 6%). وطبقاً لمسح عام 2011 فإن الصورة قد تغيرت إلى حدٍ ما. إذ أن طفلاً واحداً يشغل من بين كل (14) طفلاً بعمر (5-14) سنة أي (7 %) بانخفاض قدره (4) درجات نسبة عن عام 2006. وتزداد نسبة اشتغال الأطفال في الريف إلى (10%) مقابل (5 %) في الحضر ويشغل الأولاد بنسبة أكبر من الإناث (8 % مقابل 6 %) (14).

لقد كشفت كثير من الدراسات (15) أن هناك صلةً بين العيش في أسرة فقيرة ورفاه الطفل ومستوى نوعية الحياة بنحو عام، على الرغم من أن بعض الدراسات لا تظهر وجود ارتباط مباشر بين العاطلين عن العمل ومستوى رفاهية الطفل، ولكن تأثير البطالة على الأطفال بالغاً إذا نتج عنه تفاقماً في مستوى الفقر أو الحرمان. وقد تكون الآثار أخف عند دفع الحكومة فوائداً للأسر في حالة فقدان العمل أو شمولهم بتسهيلات الضمان الاجتماعي؛ وفي هذه الحالة، فإن فرض شروط صارمة من الفوائد يمكن أن يكون لها تأثير محدود على الأطفال لأنهم لا يتمتعون بتغطية شاملة من الفوائد أو الخدمات (16).

عموماً يبدو أن هناك أربعة تأثيرات مترابطة بعلاقات قرائنية تزيد بنحو كبير من تعرض الطفولة للهشاشة هي: الفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، والبيئات الخطرة.

الأول: ما يزال الفقر المطلق أحد أخطر التهديدات التي تواجه الطفولة في البلدان النامية (17). في الوقت نفسه يؤثر على أعداد كبيرة من الأطفال في البلدان ذات الدخل المرتفع. وعلى الرغم من أن الآثار التنموية غالباً ما تكون غير مباشرة، فإن الفقر يرتبط بمجموعة من المخاطر المحددة، كسوء التغذية والبيئية والاكتظاظ. على سبيل المثال: ترتبط حالات الاكتظاظ بعلاقات سلبية أقل

14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسح MICS-4، مصدر سابق، ص: 41.

15. Bradshaw, J., & Richardson, D. 2009. 'An index of child well-being in Europe.' Child Indicators Research 2 (3): 319-51.

16. Richardson, D. 2010. 'Child and family policies in a time of economic crisis.' Child and Society 24: 495-508.

17. Wachs, T. D., and A. Rahman.. "The Nature and Impact of Risk and Protective Influences on Children's Development in Low-Income Countries." In P. R. Britto, P. L. Engle and C. M. Super, eds., Handbook of Early Childhood Development Research and Its Impact on Global Policy. Oxford: Oxford University Press, 2013.

استجابة على مستوى الأبوة والأمومة، فضلاً عن أن ضعف التواصل بين الوالدين والطفل يؤثر سلباً على التنمية المعرفية والنتائج الأكاديمية¹⁸. ويواجه الأطفال الذين يعيشون في البلدان المأزومة والفقر أيضاً أنواعاً معينة من المخاطر، مثل الملاريا والتهجير القسري المرتبط بالنزاع المسلح⁽¹⁹⁾.

الثاني: في معظم المجتمعات الإنسانية، تتشكل حالة الفقر من خلال البنى السياسية والاقتصادية والمؤسسات والقيم التي دأبت على منح الامتياز لبعض فئات الأطفال وحرمت الآخرين منها، وينجم عنها ارتفاع مستويات اللامساواة بين الأفراد في الاستهلاك والدخل أو الأصول (اللامساواة العمودية كما يطلق عليها ستewart)⁽²⁰⁾، والتي يمكن أن تكون عائقاً حاسماً أمام انتقال الأطفال إلى مرحلة البلوغ، إذ تقيد الموارد والفرص عند أكثر الفئات تهميشاً أو حرماناً، على سبيل المثال: غالباً ما يقوض الفقر بشكل ملحوظ حالة احترام الذات.

الثالث: الكثير من الأطفال غالباً ما يكونوا عرضة للهشاشة ليس بسبب التباين في الموارد المادية الفردية أو المادية المطلقة، ولكن بسبب انخفاض القيمة الثقافية للجماعات أو لفئات معينة من الناس في المجتمع بحكم كونهم ينتمون لفئة أو مجموعة عرقية أو ثقافية؛ وتأسيساً على ذلك تتعاظم ظروف غياب المساواة وبدرجة أكبر أو أقل مع وجود عيوب تستند إلى مجموعة السمات الثقافية المعرزة لحالة غياب المساواة الأفقية، وهذه غالباً ما ترتبط بالعرق والطائفة واللغة والدين والجنس و/أو الإعاقة البدنية أو العقلية. فهذه المجموعات توصم باستمرار مع الفئات والشرائح المستبعدة اجتماعياً والمحرومة اقتصادياً، وتجد الفوارق الراسية في القيم الاجتماعية والثقافية تعبيراً لها في الديناميات داخل الأسرة، والمشاركة في المؤسسات، وممارسات الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصادية. و بعض الفوارق لدى بعض المجموعات -على سبيل المثال: القائمة على النوع الاجتماعي- تتعاظم بوضوح خلال مدة المراهقة عندما يبدأ الشباب بتولي أدوار تنموية ومسؤوليات تقوم على أساس النوع الاجتماعي في مرحلة البلوغ.

18. Wachs, T. D. , "Expanding our view of context: The bio-ecological environment and development." In R. Kail, ed., *Advances in Child Development and Behavior*, vol. 31: 365-411. New York: Academic Press, 2003.

19. Wachs, T. D., and A. Rahman., Op cit.

20. Stewart, F., "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development." QEH Working Paper Series no. 81. Oxford: University of Oxford, 2002.

ولعل من المهم الإشارة إلى أن كثيراً من حالات غياب المساواة الأفقية ومظاهر الاستبعاد الاجتماعي المرتبط بها يمكن أن يزيد بسبب طبيعة القيود المكانية المرتبطة بالموقع الريفي؛ مما يزيد من مشكلات تأمين خدمات عالية الجودة، والتعرض للتدهور البيئي وغيرها من المخاطر. في هذه الطريقة، تلتقي المشكلات الناجمة عن القيود المكانية، وحالات غياب المساواة الأفقية والعمودية جميعاً في حياة الكثير من الأطفال؛ مما يؤدي إلى تقليص الخيارات المتاحة أمامهم ولاسيما إذا كان الطفل أو الفتاة، من مجموعة أو أقلية عرقية أو من الذين يعيشون في منطقة ريفية نائية. ونتيجة لذلك؛ تتجذر حالة الفقر والتهميش الاجتماعي وعلى نحو متزايد داخل الأسر والمجتمعات المحلية، وربما تتفاقم طول حياة الفرد وتنتقل عبر الأجيال⁽²¹⁾.

الرابع: تبقى البيئات الخطرة المأزومة سبباً رئيساً لحالات استبعاد الناس وتهميشهم، إذ إن آثار التعرض المبكر لتلوث البيئة، بما في ذلك المياه غير المأمونة الشرب، وتلوث الهواء، وسوء الصرف الصحي والأمراض المعدية، يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على المدى الطويل؛ فالأطفال الصغار هم أكثر عرضة للتأثيرات الفسيولوجية الناجمة عن التلوث. وتشمل المخاطر البيئية من تلوث الهواء إلى التعرض للرصاص والتلوث الضوضائي، إذ أظهرت الدراسات وجود صلة بين التنمية النفسية والاجتماعية والمعرفية والتعرض للضوضاء.

خامساً: آفاق للمستقبل:

1. فرص النهوض والارتقاء:

«إن أفضل طريقة للحد من عدم المساواة في العمل وزيادة متوسط إنتاجية قوة العمل والنمو الشامل للاقتصاد على المدى الطويل يكون بالاستثمار في التعليم».

«Thomas Piketty توماس بكيتي- رأس المال في القرن الحادي والعشرين»

يرى الكثير من المختصين في الشأن التنموي إن أزمة التعلّم هي أزمة أخلاقية واقتصادية.

21. Boyden, J., and G. Mann., "Children's Risk, Resilience and Coping in Extreme Situations." In M. Unga, ed., Handbook for Working with Children and Youth: Pathways to Resilience Across Cultures and Contexts. Thousand Oaks, California: Sage Publication, 2005. P. 11.

فالتعليم يَعد الشباب، عندما يُقدّم تقدماً جيداً، بالحصول على عمل وأجور أفضل، وصحة جيدة، وحياة بلا فقر. وفي المجتمعات المحلية، يحفز التعليم الابتكار ويدعم المؤسسات ويعزز التماسك الاجتماعي. لكن هذه المنافع تتوقف على التعلّم ودونه ربما يمثل الالتحاق بالمدارس فرصاً مهدورة. فالأطفال في المجتمعات الأشد فشلاً في تحقيق ذلك هم الأكثر احتياجاً إلى تعليم جيد للنجاح في الحياة».

أ- الابتكار في السياسات محرك رئيس لتحسين التعلم:

توصي الكثير من الدراسات والتقارير باتخاذ خطوات ملموسة على صعيد السياسات لمساعدة البلدان النامية على حل أزمة التعلّم الخطيرة في مجال تدعيم تقييمات عملية التعلّم، واستخدام الأدلة على الممارسات الناجحة وغير الناجحة للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، وتعبئة حركة اجتماعية قوية للدفع باتجاه إجراء تغييرات بالتعليم تساند إتاحة «التعلّم للجميع».

وعلى الرغم من أن هذه الفجوات البالغة في التعلّم ليست قائمة في جميع البلدان النامية، بيد أن العديد من هذه البلدان يتخلف كثيراً عن تحقيق ما يطمح إليه. وتُظهر التقييمات الدولية الرائدة بشأن مهارات القراءة والكتابة والحساب أن أداء التلميذ المتوسط في البلدان الفقيرة أسوأ من أداء 95 % من التلاميذ في البلدان المرتفعة الدخل؛ مما يعني أن هذا الطالب سيحظى باهتمام خاص في فصله الدراسي بتلك البلدان للاهتمام برفع مستواه. وفيما يتعلق بالعديد من الطلبة ذوي الأداء المرتفع في البلدان المتوسطة الدخل وهم الشباب الذين يُصنّفون في الربع الأعلى ضمن مجموعاتهم، فإنه يمكن ترتيبهم في الربع الأدنى ببلد أكثر ثراء.

ب- فرص تحقيق التقدّم أمر ممكن:

يشير التقرير إلى أنه حينما تضع البلدان وقادتها «تحقيق التعلّم للجميع» ضمن أولوياتها الوطنية، فإن معايير التعليم يمكن أن تتحسن تحسّناً كبيراً. فبلد مثل كوريا الجنوبية، مزقه الحروب

وكان يسجل خلال خمسينيات القرن الماضي معدلات متدنية جداً في معرفة القراءة والكتابة، استطاع تعميم الالتحاق بتعليم عالي الجودة حتى المرحلة الثانوية بحلول عام 1995، وقد استطاع شبابها تحقيق أعلى المستويات في تقييمات التعلّم الدولية.

● أظهرت النتائج التي حققتها فيتنام عام 2012 في اختبار لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لطلبة المرحلة الثانوية في الرياضيات والعلوم والقراءة، الذي يُسمّى البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، أن مستوى أداء طلبتها الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً يتساوى مع مستوى أداء نظرائهم في ألمانيا على الرغم من أن فيتنام أفقر بكثير.

● حققت بيرو بين عامي 2009 و2015، أسرع معدلات النمو في نواتج التعلّم الإجمالية، وذلك بفضل اتخاذ إجراءات منسّقة بشأن السياسات.

وعن ذلك، قال **بول رومر**: «الطريقة الوحيدة لتحقيق تقدّم هي استخلاص الحقيقة من الوقائع. وإذا سمحنا بذلك، فإن الوقائع الخاصة بالتعليم تكشف عن حقيقة مؤلمة، ففيما يخص عدد كبير جداً من الأطفال، فإن الالتحاق بالمدارس لا يعني التعلّم».

استناداً إلى الأدلة التي توصلت إليها الدراسات والتقارير والبحوث الميدانية التي جمعت خلال مشاورات مستفيضة جرت مع الحكومات والمنظمات المعنية بالتطوير والبحث ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في 20 بلداً⁽²²⁾، يقدم التقرير ثلاث توصيات بشأن السياسات:

❖ تقويم مستويات التعلّم لتصبح أهدافاً قابلة للقياس:

يمكن القول إن حوالي نصف البلدان النامية لديها مقاييس لقياس مستوى التعلّم في نهاية المرحلتين الابتدائية والإعدادية. ومن خلال وضع تقييمات للطلبة جيدة التصميم، يمكن مساعدة المعلّمين على توجيه الطلبة، وتحسين إدارة النظام، وتركيز اهتمام المجتمع على التعلّم؛ ويمكن أن تؤدي هذه الإجراءات إلى إثراء وتعزيز خيارات السياسات الوطنية، ورصد ما يتحقق من تقدّم، وتبسيط

الضوء على الأطفال الذين لا يحققون التقدم المنشود.

❖ جعل المدارس تعمل لصالح الجميع من طريق:

- تأمين التغذية الصحية للحد من الإصابة بالتقزم والهزال وتعزيز نمو المخ.
- التحفيز للتعليم في سن مبكرة بتوفير فرص متكافئة للجميع مع استعداد عالٍ للتعلّم.
- اجتذاب الأشخاص البارعين للعمل بالتدريس وتحفيزهم عبر التدريب المصمم خصيصاً للمعلّمين مع الاستعانة بموجهين.
- استخدام وسائل تكنولوجية تساعد المعلّمين على التدريس بطريقة تناسب مستوى الطالب
- تقوية الإدارة المدرسية بما في ذلك المديرين.

❖ تعبئة طاقات وإمكانات جميع من له مصلحة في التعلّم من طريق:

- استخدام المعلومات والمقاييس لتعبئة المواطنين.
- زيادة المساءلة، وخلق إرادة سياسية لإصلاح التعليم.
- إشراك أصحاب المصلحة المباشرة، بما فيهم مجتمع الأعمال، في جميع مراحل إصلاح التعليم بدءاً من التصميم حتى التنفيذ.

ولعل من المهم الإشارة إلى أن كثير من الحلول التي طرحت في الماضي -وما تزال تركز في جوانب مثل امتيازات العاملين والتدريب والأبنية المدرسية والمختبرات وغيرها، وهي كلها مهمة، غير أن القليل قد طرح حول فلسفة التعليم. إن من المهم أن نسأل: أي تعليم نريد للألفية الثالثة؟ فمن المؤكد أن الإجابات على هكذا سؤال تغيّرت عبر السنوات والمراحل، والعراق اليوم في مفترق طرق خطير ومن ثم ينبغي أن نلاحظ الآتي:

- إن العراق في مرحلة انتقالية يحاول أن يرسى بعض مرتكزات الديمقراطية وقد يحتاج إلى بضع

سنوات حتى تستقر مؤسساته وتمارس وظائفها على نحو مهني خارج الضغوط السياسية والاقتصادية.

- إن الثمن الاجتماعي للتحويل نحو اقتصاد السوق عالي الكلفة؛ ما يتطلب تحديداً واضحاً لنوع العلاقة بين النظام التعليمي والسوق. فالكثير من الآراء المطروحة تحاول أن تجعل التعليم مجرد تابع سلبي للسوق وهذا غير صحيح.
- تحديد الدور التنموي للدولة من حيث التمويل ورسم السياسات والمتابعة والتقييم، وما الأدوار التي يمكن للحكومات المحلية أن تؤديها؟
- هل نحتاج إلى خطط طوارئ لمواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة (كالأبنية المدرسية)؟
- ما مصادر تمويل التعليم في ظل التحولات المتوقعة في العراق؟
- هل نحتاج إلى هيئات جديدة تنسجم مع التطورات الحديثة في عالم المعرفة؟
- كيف نبني ثقافة التعليم المولّد لفرص العمل؟
- إلى أي مدى يمكن تنفيذ تجارب مدرسية جديدة يمكن أن تغطي بعض أشكال الطلب على التعليم (المدارس المفتوحة، ومدارس القرى، ومدارس المعلم الواحد، وغيره).
- ما الإجراءات المطلوبة لبناء العلاقة بين التعليم والمجتمع وتعزيزها؟
- كيف نغيّر آليات التعليم التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين والتقبل السلبي؟
- ما أوجه التغيير المطلوبة في معاهد ومؤسسات المعلمين وبنية ووظائف الإدارات المدرسية؟
- كيف ننشط إجراءات وفعاليات مثل: الصحة المدرسية، والتغذية المدرسية، والبحث الاجتماعي والنفسي، والرياضة، والترويح، وغيرها؟.
- كيف نعزز الحضور الرقابي والتوجيهي في العملية التعليمية؟

- هل نحتاج إلى إعادة النظر في أساليب الامتحان والتقويم؟
- هل نحتاج إلى مدونات للسلوك التعليمي؟ ومن يضعها؟
- كيف نستفيد من تجارب المجتمعات الأخرى ولا سيما التي دخلت في نفق الحروب والأزمات؟

2. خيارات النهوض: أولويات الأهداف من أجل التمكين

استندت الاستراتيجية العراقية للتربية والتعليم إلى ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة من خلال توسع بناء المدارس، والاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ، والاهتمام برياض الأطفال والطفولة المبكرة، وتعليم الفتيات وذوي الاحتياجات الخاصة، ومحو الأمية وتعليم الكبار.

الثاني: الجودة الشاملة في التعليم من طريق الإصلاح المتمركز على المدرسة وتأهيل المدرس للاعتماد التربوي والتنمية المهنية للمعلم ورعايته، وتطوير المناهج التعليمية والأنشطة الطلابية، وتفعيل دور التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية، وتطوير نظم الامتحانات والتقويم، ورعاية الموهوبين والمتفوقين، وتطوير التعليم الفني وتحسين جودته.

الثالث: رفع كفاءة النظم المؤسسية، من طريق التأهيل والدعم المؤسسي للا مركزية والبحث العلمي؛ لذا فإن توفير إطار تنموي لمواصلة تحسين نوعية التعليم، لا بد أن يركز بنحو أساس في بناء الدولة، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز قدرات المؤسسات التعليمية الوطنية، وردم الفجوة التعليمية.

ولطالما يسعى النظام التربوي والتعليمي إلى تعزيز الفرص لبناء رأس مال بشري نوعي يشارك في تنمية الاقتصاد والمجتمع، فإن تطبيق مختلف البرامج في القطاعين العام والخاص سيساعد في تلبية الاحتياجات المجتمعية لبناء المعرفة والمهارات. ويتم التركيز على غرس منظومات القيم الإيجابية -قيم الأخلاق، والنزاهة، والتسامح، والحوار، والإمانة والمسؤولية الاجتماعية- لتوسيع الخيارات من أجل تطوير نوعي لرأس المال البشري، وتعزيز أسس الحكم الرشيد في القطاع العام والخاص. فهذه المسارات يمكن أن تساعد العراق في مواجهة تحديات العولمة، وإن وفرة رأس المال البشري النوعي والحكم الرشيد سيجعل العراق منطقة جذابة للاستثمارات.

يتطلب المضي بهذه الخطوات من الدولة أن تدير -وبمزيد من الاهتمام- الشؤون التعليمية وبالذات التعليم الأساس ومحو الأمية، باعتبارهما حقوق مشروعة لكل فرد، ذكراً أو أنثى، وأن توجه سياسة الاقتصاد الكلي صوب تحقيق الأهداف التعليمية المعلنة، التي لها صلة مباشرة مع أهداف سياساتها السكانية والتنمية.

إن مسارات النهوض التنموي للتعليم التي تشكل مرتكزات أساسية لبناء رأس المال البشري تتطلب تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز مكانة التعليم:

تهيئة بيئة معززة لنوعية التعليم ترتكز بنحوٍ اساس على الارتقاء بمستوى العاملين اقتصاديا واجتماعيا وجذب أفضل القدرات للعمل في هذا القطاع. وعلى وفق هذا المسار، لا بد من إطلاق برامج نوعية للارتقاء بهذا القطاع على الصعد المحلية والوطنية، بما فيها التعبئة المجتمعية لرفع مكانة التعليم بوصفها المفتاح لكل تغيير نوعي يصب في مصلحة المجتمع وتقدمه. وتسعى الدولة إلى تعزيز مكانة هذه المهنة بالتركيز في أن يكون العمل في هذه المهنة مجزياً من الناحية المادية، وبناء قدرات العاملين في هذا الميدان وتمكينهم، فضلاً عن المكانة الاجتماعية التي ينبغي أن يضع العمل في مهنة التعليم مكاناً مائزاً للفرد في بيئته الاجتماعية، وأن يكون الوصول لها عبر قنوات انتقائية يعتمد الاختيار فيها على معايير علمية وموضوعية دقيقة.

2. رفع مستوى الالتحاق في المدارس وخفض نسب التسرب:

تعزيز فرص جذب الطلبة للأجواء المدرسية من طريق تذليل الصعوبات لاسيما الاقتصادية بتمكين الشرائح الفقيرة ومنخفضة الدخل من الحاق ابنائهم بالتعليم وابقائهم بالمدارس، وبناء المهارات والتدريب المهني لضمان بقائهم في النظام التعليمي، مع الأخذ بالحسبان معدلات الزيادة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم، وإنقاذ من يتلأ في العملية التعليمية، وخفض كثافة الصفوف، إلى جانب التأكيد على رفع مستوى توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.

3. توفير الأبنية والمستلزمات المدرسية:

توفير الأبنية الكافية لاستيعاب الإعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة في رياض الأطفال والمدارس كافة، وتحسين المناخ التنظيمي والبيئة الدراسية الآمنة والصحية في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة.

4. محور الأمية:

تهيئة بيئة تمكينية تساعد المجتمع في مواجهة تحدي الأمية، وتعزيز فرص الالتحاق وترصين قدرات المؤسسات التعليمية من طريق:

- محور أمية الكبار ومواجهة الأسباب المؤدية لارتفاعها ببعض المناطق الجغرافية.
- جعل التعليم الإلزامي إلى مستوى الدراسة المتوسطة (الأساسية).
- دعم وتعزيز إمكانات وقدرات وزارة التربية (الهيئة الوطنية لمكافحة الأمية).

5. تجسير الفجوة الريفية الحضرية:

ردم الفجوة بين الريف والمدينة بتأمين التغطية الشاملة لجميع المناطق الريفية، فضلاً عن تقليص الفجوة على مستوى الإنجاز الأكاديمي بين مدارس الريف والحضر؛ وهذا يكون بتبني برامج وطنية تقوم على تعزيز فرص التعليم في الريف والمناطق النائية، من أجل ضمان التمتع بحق التعليم وفي جميع المستويات، فضلاً عن الاهتمام بتقديم حوافز مادية للطلبة ولاسيما في المناطق الريفية والأسر الفقيرة.

6. جذب القيادات التعليمية وتطويرها:

ليس من شك ان جودة المعلم هي أهم العوامل المحددة للمخرجات التعليمية، وأن تطوير القيادات المدرسية هي الطريقة المثلى لتحسين المخرجات التعليمية لتطوير مستويات التدريس في الصفوف الدراسية. والمدارس الأفضل أداء غالباً ما تجذب أفضل المرشحين في التدريس، وهي مؤسسات تحتاج إلى تطوير وبناء قدرات مستمرة للقيادات التعليمية، وهذا يتم عبر الآتي:

- الاستثمار في القيادات التعليمية والتربوية في جميع المؤسسات، على أن تركز عملية الاستثمار في القيادات التعليمية والتدريسيين الممتازين وبرامج التدريب الأساسية، وإجراء عمليات التغيير بطرق محكمة ودقيقة، إلى جانب تكثيف عمليات التدريب النوعية وصولاً لمخرجات تعليمية مائزة.
- جذب المواهب الممتازة في التعليم وتطويرها، عبر تعزيز الجاذبية الشخصية والمهنية من أجل الارتقاء بتلك المواهب، وتحسين نوعية التدريب العملي، بإشراف كفاءات علمية من ذوي

المؤهلات العالية لضمان التطوير المستمر للمهارات المهنية.

- تحسين فرص اعداد المعلمين باعتماد تجارب التدريب العملي وتوفير الحوافز لضمان أداء جيد في الفصول الدراسية.

7. تحسين فرص الحصول على نوعية عالية للتعليم (المناهج وطرق التدريس):

- إعادة النظر بمناهج التدريب وبرامجه، وبناء المهارات في المدارس، وجعلها أكثر جذباً للطلبة ومواكبة للتطورات العلمية والمعرفية المتسارعة من خلال:
- إعادة النظر بالقضايا والأنشطة ذات الصلة بالمناهج الدراسية؛ لضمان أن توفر أساساً قوياً لتطوير جوهر الكفاءات، وتعزيز فرص المنافسة، ومواكبتها للاحتياجات المتغيرة.
- مراجعة مناهج تدريب المعلمين؛ بهدف تحسين محتوياتها، وتعزيز مهاراتهم التربوية وتمكينهم بنحو أكبر لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.
- تقديم دورات جديدة وفقاً للمتغيرات الجديدة في سوق العمل، لتحسين فرص توظيف الخريجين المحليين.

8. مناهج جديدة لرعاية الإبداع والابتكار:

تعتمد المناهج الدراسية بمحتوياتها المحددة وكتبها المقررة على نمط التربية الامتصاصية القائمة على الحفظ، مقابل المناهج الحديثة الرامية إلى تطوير التفكير والتجديد والابتكار، أي: التعليم الذاتي، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا وأنظمة المعلومات والمكتبات.

ومما تقدم فإن الخطوات المطلوبة في هذا المسار لا بد أن تبدأ بتقديم مناهج جديدة ولاسيما للمدارس الابتدائية والثانوية، مركزة في غرس قيم الإبداع من خلال بناء المواطن الناقد المقتدر على التعلم ذاتياً والباين لمجتمع المعرفة، ونقطة الانطلاق تبدأ من المراحل المبكرة للمتمدرس.

9. الحد من التمييز المبني على اساس النوع الاجتماعي في التعليم:

تطرح ثقافة المجتمع التقليدية تصوراً سلبياً عن تعليم المرأة، وتؤدي الأسرة دوراً في التحاق الفتاة بالتعليم والانتظام فيه. ويبدو أن هذا الموقف أكثر سلبية حين تتداخل عوامل الفقر والحرمان،

مع سطحية الوعي بأهمية التعليم. وإن هذه العوامل ذات صلة بالبرامج التنموية، وتتعلق بمضامين الإعلام وقدرته على تغيير اتجاهات الناس، وتعزيز وعيهم بضرورة تعليم الفتاة وأهميته لمستقبلها. وتأسيساً على ذلك لا بد أن يركز المسار التنموي على:

- تحقيق معدل التحاق أفضل للبنات في المدارس الابتدائية والمتوسطة.
- التوسع في فتح مراكز محو الأمية ولاسيما في المناطق الفقيرة والريفية، ومد سنوات التعليم الإلزامي إلى مرحلة الدراسة المتوسطة.

10. مناهج تعزز قيم الإنجاز:

إن بناء رأس المال البشري من طريق التعليم عالٍ الجودة هو أحد التحديات الأكثر أهمية التي تواجه المسار التنموي في العراق. وبإمكان النظام التعليمي القوي والمسؤول - في جميع المراحل - أن يحسن من فرص ازدهار الدولة وزيادة مساحة التنافس على الصعيد الدولي؛ وهذا يمكن أن يتم من خلال:

- بناء مجتمع المعرفة المبني على ثقافة إنجاز وأداء ونزاهة وشفافية.
- مجتمع يقدر أبنائه الثقافية والفنون وتراثهم الحضاري؛ ويعرف هذا المجتمع من خلال الشعور القوي بالمسؤولية الاجتماعية، ولا يتأثر بسهولة بموجات العولمة.
- إعادة تصميم النظام التربوي بما يعزز فرص تربية المواطن المنجز والمبادر والناقد والمقتدر على التعلم ذاتياً.
- توسيع الخيارات المتاحة للطلبة والأساتذة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها لصالح المعرفة والبحث العلمي.

11. اهتمام أوسع بالتعليم المهني:

- رفع نسب الملتحقين في المدارس المهنية والمعاهد التقنية، والتقليل من نسب التسرب، وتخفيف كثافة الصفوف ومن ثم رفع مؤشرات البناء المعرفي في المجال التقني بإعادة تخصيص الموارد لصالح التعليم التقني، وتحسير الفجوة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالمدارس المهنية.

12- غرس القيم والأخلاق المتينة في سن مبكرة هو المفتاح لبناء شخصية الفرد؛ ولأجل تحقيق هذا الهدف يتطلب إدراج هذه المنظومات من القيم والمثل الأخلاقية في المناهج المدرسية والأنشطة باعتماد مناهج وبرامج تعزز المعايير والقيم الأخلاقية كأ نموذج للإدارة المشتركة الجيدة، والمسؤولية الاجتماعية، وقيم المواطنة في المجتمع وبما يتماشى مع المبادئ الحضارية التي يشترك فيها الجميع.

13. تعزيز فرص مشاركة القطاع الخاص بتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية وتحفيز دور القطاع الخاص للمشاركة الإيجابية، بما يعبئ الموارد المجتمعية لخدمة العملية التعليمية.

14- العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة:

لا يقتصر تقديم التعليم على المدارس النظامية والقطاع الخاص، بل أن يمتد إلى تأمين بيئة تدرس صحية لذوي الإعاقة والأيتام والأحداث الجانحين والمشردين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وهذا يتطلب تخصيص صفوف خاصة في المدارس الحكومية من أجل تأمين بيئة مناسبة تحقق لهم الكرامة والإنجاز العلمي، فضلاً عن تطوير مهارات التدريسيين وإدخالها في إطار العمل الخاص بالتطوير والتقييم، وإطلاق حملات توعية بالاحتياجات الإنسانية لهذه الشرائح المهمة.

كوريا الجنوبية: قصة نجاح غير متوقعة أساسها البناء المعرفي والمهاري

كوريا الجنوبية اليوم دولة متطورة بكل المقاييس. اقتصادها يزيد عن تريليون دولار، وتسلسلها الاقتصادي الثالث عشر من بين اقتصادات العالم، يضعها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومستوى نصيب الفرد من بين أعلى البلدان نمواً وتقدماً من الناحية التكنولوجية. تأتي كوريا وباستمرار من بين الدول الأعلى في تقييم مستوى الطالب دولياً ولاسيما في علوم الرياضيات والعلوم الصرفة وبرنامج التقييم الدولي للطلبة (PISA). وبما يثير الإعجاب وبعد بحق معجزة هي السرعة التي تحولت فيها كوريا من رماد الحرب الكورية إلى قوة تكنولوجية واقتصادية يحسب لها حساب. قبل نصف قرن، عانت من وفرة اليد العاملة الرخيصة. اختطت تجربتها التنموية مركزة إلى تطوير النظام التعليمي وتنمية رأس المال البشري كوسيلة لتحسين الإنتاجية وهو ما أوصلها إلى مصاف الأمم المتقدمة. واتسم ذلك التعليم بقدرته على التنافس عالمياً، في الوقت نفسه يضمن دعم جميع الطلبة وفي جميع المستويات، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، إلى جانب التدريب على المهارات. وشملت المبادرات جعل التعليم الإلزامي في المدارس المتوسطة، مصحوباً بتطوير التعليم الفني والتدريب عبر شراكات وثيقة مع أكبر تكتلات من الشركات والمؤسسات في كوريا مثل إنشاء الجامعات التي تسهم الشركات في إدارتها وتوجيهها. ووطرت معاهد التعلم مدى الحياة. تركزت الحصة الكبرى في استثمارات التعليم العالي التي يلتحق فيها اليوم أكثر من 3600000 طالب في المؤسسات العامة والخاصة للتعليم العالي. وأعادت الحكومة هندسة نظام التعليم لإعطاء الأولوية في المواهب إلى القطاع الصناعي والتكنولوجي في البلاد.

المحور الثاني
المناهج واقتصاديات التعليم: التحديات
والفرص

أثر الإنفاق التربوي على جودة التعليم في العراق

د. علي شديخ الزبيدي
مستشار في وزارة التربية

أ.م. د. فلاح خلف علي
قسم الاقتصاد - الجامعة المستنصرية

المقدمة:

برهنت التجارب الدولية على ان التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل وجود رأس بشري قادر على تنفيذ اجندة التنمية⁽¹⁾؛ الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى قطاع تعليمي وتربوي قادر على تطوير القدرات ورفع المؤهلات والمهارات في شكل رأس المال البشري ومؤسسات تشكيل أطر العمل التي تعالج إخفاقات التنمية، بالمقابل فإن تخلف هذا القطاع، سيساعد في تدني مستوى التعليم ويضعف من إسهامه الإيجابي في رفع معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وسيقود ذلك إلى استمرار الحلقة المفرغة للتخلف⁽²⁾. وقد برهن رواد مدرسة النمو الداخلي في هذا الصدد على وجود نوع من الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو الاقتصادي ومستوى رأس المال البشري، فضمن هذا المجال أكد لوكاس على أن المستوى التعليمي المرتفع للعاملين سيرفع مستوى إنتاجية رأس المال البشري، ويحفز على زيادة مستوى الابتكار والاختراع، الذي سيساعد بدوره في رفع مستوى إنتاجية جميع العاملين⁽³⁾. وبالتالي فإن حجم المساهمة الإيجابية للتعليم في التنمية ستوقف على نوعية التعليم ومدى ملاءمته لاحتياجات المجتمع في المراحل الإنمائية المختلفة⁽⁴⁾. وأخذت أهمية قطاع التربية والتعليم منحىً تصاعدياً بعد التحول نحو الاقتصاد المعرفي والأنماط التقنية، التي جعلت من التعليم شرطاً ضرورياً لمواصلة عملية الإنتاج⁽⁵⁾؛ وعليه أصبح التعليم الأداة الرئيسة لبناء القدرات البشرية والحصول على وظيفة مجزية واكتساب المعرفة اللازمة للأفراد والمجتمعات لتطوير إمكاناتها، ويعد التعليم المدخل الملائم لإدماج الفئات الضعيفة والمهمشة وتوسيع مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁶⁾. وقد دفعت تلك الحقائق بقطاع التعليم نحو الأولوية في ترتيب الإنفاق العام في الدول التي تدرك مدى أهمية وجود رأس مال بشري مؤهل لضمان استدامة النمو على المدى الطويل. يستلزم الانتقال نحو تبني مثل هذا التوجهات في العراق وجود سياسة تعليمية لا تخضع لجماعات الضغط السياسي وتبنى سياسات تهدف إلى تحسين مستوى رأس المال البشري على المدى الطويل، وإن هذه التوجهات تستلزم تبني رؤية تهدف إلى تحقيق استقلالية الموازنة التربوية

عن ضغوط التقلبات في إيرادات الموازنة العامة -التي تخضع للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلب الإيرادات النفطية، فضلاً عن خضوعها لجماعات الضغط السياسي التي تستهدف الاستحواذ على الموارد من أجل دعم نفوذها السياسي- بما يضمن تحديد حد أدنى ثابت للإنفاق التربوي يحفظ له القدرة على امتصاص الصدمات التي تتعرض لها الموازنة العامة الناجمة عن تلك التقلبات.

مشكلة البحث: أسفر التلازم بين تخصيصات الإنفاق التربوي وظروف الموازنة العامة عن توثيق ارتباط القطاع التربوي بالنظام السياسي والاقتصادي غير المستقر، الذي أدى إلى مواجهة الإنفاق التربوي لمجموعة من الاختلالات كانت السبب في ضعف كفاءة أداء القطاع التربوي وتسببت في التدهور المستمر في جودة التعليم في العراق.

أهمية البحث: تعود أهمية البحث إلى محاولة الكشف عن إثر الاختلالات في الإنفاق التربوي على كفاءة وجودة التعليم في العراق ولاسيما بعد عام 2003.

فرضية البحث: "أن تبعية الإنفاق التربوي للتقلبات في الموازنة العامة تمثل السبب الرئيس في التدهور المستمر في جودة التعليم في العراق".

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تشخيص الآثار المترتبة على ارتباط النظام التربوي بالنظام السياسي في العراق، من طريق قناة الإنفاق التربوي وتأثير التقلبات في هذا الإنفاق على تمويل القطاع التربوي على كفاءة أداء هذا القطاع وجودة التعليم في العراق.

حدود البحث: من الناحية الزمانية يتوقف البحث عند مراحل زمنية مختلفة لاستعراض أهم التطورات في الإنفاق التربوي وهذه المراحل تمتد من المدة (1965-2016)، ومن الناحية المكانية يشمل البحث عموم محافظات العراق (باستثناء إقليم كردستان).

منهجية البحث: أعتمد البحث المنهج الاستقرائي الذي يستند إلى تحليل البيانات لتشخيص

نقاط الاختلال في بنية الإنفاق التربوي؛ لفرز الظروف والمتغيرات والمؤشرات الخاصة بكل مرحلة، ولاسيما ما تعرض له العراق من حروب وعقوبات واحتلال وصدّات أدّت إلى انخيار مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات التربوية بعد عام 2003؛ وبناء على تلك المنهجية سيتناول البحث عدد من المحاور وكما يأتي:

أولاً: الاتجاه التنازلي للإنفاق التربوي.

أسفر التلازم بين القطاع التربوي والنظام السياسي عن تبعية القطاع التربوي لظروف التقلب في الموازنة العامة وخلق هذا التلازم اتجاهات شديدة الانحدار في الإنفاق التربوي، ويمكن التوقف عن أهم مراحل هذا الانحدار، وكالاتي:

1- مرحلة الوفرة:

شهدت المدة (1951-1980) حالة من الوفرة المالية نتيجة الارتفاع الملحوظ في عوائد تصدير النفط الخام، بعد اتفاقية مناصفة الأرباح في العام 1950، وما تلاها من تحسّن في الوضع المالي للحكومة العراقية، سمح لها بالحصول على إيرادات نفطية تعادل (51 %) من عائدات النفط، وقد انعكست تلك التطورات على أداء قطاع التربية فتشير بعض التقديرات إلى إن مجموع المتعلمين من الجنسين قد ازداد في العام 1958 بنسبة 30 % في المرحلة الابتدائية و 17 % في المرحلة لثانوية عما كان عليه عام 1945، وتضاعف أعداد الطلبة أربع مرات عام 1968 مقارنة بعام 1958، وانخفضت الفجوة بين الذكور والإناث فأصبحت 2 إلى 1 عام 1976⁽⁷⁾. وقد انعكست هذه الوفرة على خطط وبرامج وسياسات النظام التربوي، التي استهدفت التوسع في التعليم كمّاً ونوعاً، وقد توجّه هذا التوجه بتبني سياسة مجانية التعليم، التي ساعدت في زيادة الحصة النسبية لمخصصات التمويل لقطاع التربية بشقيها الجاري والاستثماري، وقد ظهرت آثار هذه الزيادة في التخصيصات على نحوٍ تقدم ملحوظ في النظام التربوي، وكان من أبرز دلائل

هذا التقدم ارتفاع المؤشرات الكمية والنوعية في جداول المقارنات الدولية طبقاً لتصنيفات البنك الدولي واليونسكو والمنظمات الدولية ذات العلاقة، التي صنفت النظام التربوي في العراق على أنه الأفضل في المشرق العربي، وكانت تلك النتائج محصلة لتسارع معدلات النمو السنوية للمؤشرات الكمية وبشكل متواصل خلال عقد السبعينات إلى منتصف عقد الثمانينيات، فوصلت معدلات الالتحاق والتسجيل في المرحلة الابتدائية إلى 100 % وفي بعض الأعوام فاقت تلك النسبة عندما التحق حتى الطلبة فوق سن تلك المرحلة، وانخفضت إلى حد كبير نسب التسرب والرسوب في المراحل الدراسية كافة، مما يشير إلى أن النظام التربوي أصبح يعمل بكامل طاقته الاستيعابية المتاحة، وشهدت هذه المرحلة بروز نوع من التوازن الإقليمي من خلال تبني سياسات نشر التعليم على جغرافية العراق كلها، التي تكفلت بإيصال التعليم إلى القصبات والقرى النائية والمناطق المهمشة والمهملة، وقد سجّل التعليم خلال هذه المرحلة ارتفاعاً كبيراً في كفاءته الداخلية، فسجل أدنى المعدلات في نسب التسرب والرسوب بين الدول العربية، واستكملت النهضة التربوية بمحملة محور الأمية التي حققت نتائج نسبية ملموسة، تمثلت بتراجع كبير في نسب الأمية ضمن الفئة العمرية (15-45)، إلا أن ما يؤخذ على هذا الزخم التربوي أنه أقتصر على تعميم التعليم الإلزامي على المرحلة الابتدائية ولم يمتد بالقوة نفسها إلى بقية المراحل الدراسية. فقد تراوحت نفقات التعليم بصورة نسبية إلى الميزانية الاعتيادية للمدة من 1968-1978، بين 14 % و 21 %، وقد تطورت المبالغ المخصصة لقطاع التعليم في الميزانية الاعتيادية من 71,4 مليون دينار عام 1971. 1972 إلى 113,6 مليون عام 1975-1976 وبنسبة 19,8 % و 13,9 % من مجموع تخصيصات الميزانية على التوالي، ومع أن النسبة قد مالت إلى الانخفاض، غير أن معدل النمو السنوي قد بلغ 11,8 %، وقد تطورت المبالغ المرصدة لقطاع التربية والتعليم والبحث العلمي في مناهج التنمية وخططها من نحو 80 مليون دينار في المنهاج الاستثماري لعام 1977، وبنسبة 3,7 % من مجموع تخصيصات المنهاج إلى 298 مليون دينار وبنسبة 5,6 % في الخطة السنوية لعام 1980

ثم أصبح المبلغ نحو 127 مليوناً ونسبة 2,3 % من مجموع تخصيصات الخطة السنوية لعام 1983؛ وبذلك فإن معدل النمو السنوي لهذه التخصيصات بلغ للمدة 1977-1980 نحو 68 %، ونحو 9,8 % سنوياً للمدة 1977-1983⁽⁸⁾.

2- مرحلة تغيير أولويات الإنفاق العام:

كان القطاع التربوي في العراق - كبقية القطاعات - ضحية عقدين من الحروب والصراعات الدموية التي بدأت أواخر العام 1980 ولم تنته حتى الآن 2018، فإلى جانب العقوبات الدولية التي فرضت على العراق منذ عام 1990، ازداد الوضع تدهوراً بعد حرب تحرير الكويت 1991، التي أدت إلى تعريض مختلف المؤسسات التعليمية لعمليات التدمير والتخريب، وانخفضت نسبة الإنفاق على التعليم إلى 2,8 % من الإنفاق العام للدولة سنة 1998، مقارنة بنسبة 7,6 % في سنة 1988-1989. وقد شهدت المدة (1982-1989) تغييراً في أولويات الإنفاق العام الذي بدأ بمنح الأولوية لقطاع الأمن والدفاع على حساب قطاعات الإنتاج، وقطاع التربية والتعليم والصحة، فقد فرضت ظروف الحرب تبني سياسات عسكرية لاقتصاد؛ مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للإنفاق العام على البنية الاجتماعية (الصحة والتعليم)، ولاسيما قطاع التربية والتعليم الذي دفع به إلى مؤخرة الترتيب، فقد انخفضت حصته النسبية في أثناء المدة (1984-1989) إلى حوالي (4 %) من الناتج القومي الإجمالي، وتدنّت حصته من تخصيصات الموازنة العامة إلى حوالي (8 %) ⁽⁹⁾، وقد انعكس الارتفاع في معدلات التضخم على القوة الشرائية لرواتب المعلمين والمدرسين، بحيث دفعتهم إلى البحث عن وظائف في القطاع الهامشي والقطاع غير المنظم لتعويض النقص الذي طرأ على دخولهم نتيجة لهذا التدهور، وبدأت تظهر خلال هذه المرحلة مظاهر التدهور وعدم الرضا الوظيفي وعدم القناعة بجدوى مهنة التعليم، وساعدت تلك الظروف في أضعاف الحافز على التدريس وانخفاض مستوى كفاءة التعليم مقارنة بالمرحلة السابقة؛ وقد هيأت تلك التطورات

الظروف المناسبة لشيوع بيئة عمل تربوي تتسم بالسلبية، ساعدت في تداعي صورة المعلم في ذهنية المجتمع وفي ذهنية الطالب خاصة؛ مما سهل من مهمة ارتقاء وشائج العلاقة التربوية بين طرفي المعادلة التربوية، ومما زاد من تفاقم الأمور تباطؤ وعدم جدية سياسات تصحيح الأجور، التي شاركت في تكريس حالة الانفصام بين التحصيل العلمي والمردود الاقتصادي، وتراجع قناعة الأفراد بدور التعليم في تحسين مستوى الدخل، وقد أضعف هذا الأمر حافز الأسر على تشجيع أبنائها على مواصلة التعليم، فضلاً عن تراجع قناعة الطالب نفسه بإمكانية تحسن دخله في المستقبل إذا واصل التعليم. تضافرت كل تلك العوامل لتخلق مناخاً تربوياً تشوبه الكثير من نقاط الخلل في النواحي التعليمية والمؤسسية، وكان انخفاض التمويل الحكومي هو المتغير الحاكم الذي ساعد في تعميق آثارها⁽¹⁰⁾.

3- مرحلة العقوبات الدولية

شهدت المدة (1990-2003) ظروف غزو الكويت ورد الفعل الدولي العسكري والاقتصادي والسياسي على هذا الغزو، وكانت أبرز نتائجه تدمير للبنية التحتية والبنية الإنتاجية، وفرض الحصار الاقتصادي؛ وقد شاركت تلك التطورات في دخول الاقتصاد العراقي حالة من الركود الاقتصادي الطويل الأجل؛ ومما زاد من تفاقم الأمور تغير أولويات الإنفاق العام لصالح التصنيع العسكري ودعم مؤسسات الدولة الأمنية وإهمال الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة، الذي تمثل بالهبوط الحاد في الحصة النسبية لقطاع التربية من الناتج القومي الاجمالي إلى أقل من 3 %، وتدهورت حصة الطالب من الإنفاق على التعليم حتى وصلت إلى (47 دولاراً سنوياً). إذ بلغ متوسط الإنفاق السنوي للطالب الواحد خلال المدة 1993-2002، قرابة 47 دولاراً، بانخفاض حاد من قرابة 620 دولاراً في أواخر الثمانينيات. وفضلاً عن ذلك، فقد بلغت خسائر قطاع التربية والتعليم أثر حرب الخليج الثانية في عام 1991 حوالي 34 مليار دولار، شملت تدمير المدارس والمعاهد والكليات ومراكز البحوث، ومعامل إنتاج اللوازم المدرسية

من أثاث وقرطاسية، وقد بلغ عدد المدارس التي طالها تدمير كلي أو جزئي حوالي 3800 مدرسة و16 معهداً فنياً و6 من الجامعات والمراكز الثقافية، وقد جمدت لجنة (661) التي شكلتها الأمم المتحدة لتنفيذ بنود برنامج النفط مقابل الغذاء استيراد المستلزمات التعليمية والتربوية، وعلقت تنفيذ العقود البالغة 24 عقداً جميعها خاصة باستيراد هذه المستلزمات، إذ إن الكتب المدرسية من أهم المستلزمات لجودة التعليم الأساس، وفي دراسة أجريت عام 1989 اتضح أنه حينما يوفر كتاب لكل تلميذ في الصف وفي كل مادة يمكن أن تحدث زيادة في المعلومات التي يتلقاها التلميذ وزيادة في فاعلية إيصال هذه المعلومات، وحينما لا توفر كتب كافية للتلاميذ⁽¹¹⁾.

أولاً: أدنى نقطة في تاريخ الإنفاق التربوي

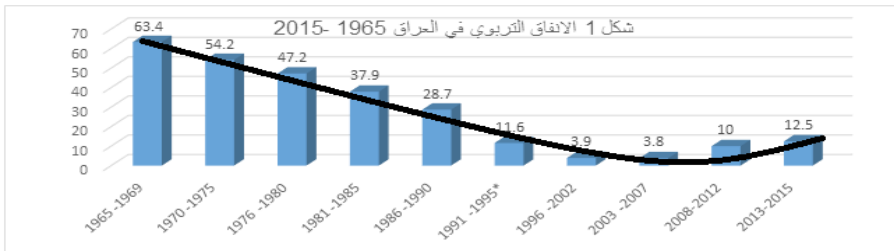
شكل عدم الاستقرار الأمني بمختلف مظاهره وتحليلاته تحدياً كبيراً لاستقرار وانتظام العملية التربوية بعد عام 2003، إذ ألقت ظاهرة الإرهاب والتوتر والاقتتال الطائفي بظلالها على سير النظام التربوي، وهددت استقراره الضروري؛ مما خلق بيئة معاكسة للتعليم وانتظامه، وساعد التزايد في ظاهرة التهجير الجماعي القسري للمناطق بعد عام 2006 على ازدياد حالة عدم الاستقرار الدراسي. وفي ظل تلك الظروف شهد الإنفاق على التعليم انخفاضاً ملحوظاً دفع القطاع التربوي إلى التركيز على تغطية النفقات التشغيلية مع تخصيص نسب متواضعة للاستثمار، لا تفي بمتطلبات رفع مستوى الجودة والكفاءة. وقاد هذا الانخفاض في الاستثمار إلى زيادة الضغط على الأبنية المدرسية وتراجع صلاحية الكثير من المنشآت والأبنية التعليمية ومحدودية المتاح من المنشآت النموذجية ذات الجاهزية الكاملة في كافة مراحل التعليم واشتداد التنافس عليها. وبما أن متغير الإنفاق على التعليم هو متغير يمثل تخصيصات التراكم في رأس المال البشري، فالانحدار الشديد الذي شهده الإنفاق على التعليم إبان تلك المرحلة يعبر عن مدى التدهور الذي تعرض له رأس المال البشري في العراق الذي سجل أدنى نقطة في تاريخه، فقد بلغ هذا الانحدار نقطة النهاية الصغرى خلال المدة 2003

2007- حينما بلغت نسبته 3.8 %، على الرغم من النمو السكاني المضطرد وتكالب الضغوط التي أنتجتها التغييرات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى هبوط مستوى جودة التعليم في العراق⁽¹²⁾.

جدول (1) الإنفاق التربوي في العراق 1965- 2015

نسبة الإنفاق على التعليم التربوي	المدة
63.4	1969 - 1965
54.2	1975 - 1970
47.2	1980 - 1976
37.9	1985 - 1981
28.7	1990 - 1986
11.6	1995 - 1991
3.9	2002 - 1996
3.8	2007 - 2003
10	2012 - 2008
12.5	2013-2015

المصدر: 1-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، العراق، ص:120،
2009 . 2-وزارة التربية. 3-المجموعة الإحصائية السنوية.



المصدر: من عمل الباحث من بيانات جدول 1

ويمكن القول إن هناك عاملين أساسيين أسهما في التدهور الكبير في حصة الإنفاق

التربوي:

الأول: الهبوط الحاد في الإنفاق على التعليم بالمرحلتين الثانية والثالثة، للمدة (1991

-2015)

الثاني: عدم تبني الإدارة التربوية للرؤيا والتخطيط الاستراتيجي الكفيل بتقديم مقترحات بديلة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تهدد باختيار النظام التربوي برمته، الذي أفقدها المرونة والقدرة على طرح هذا النوع من البدائل، ومن أبرز الدلائل على ذلك حينما خفضت الحكومة بتخفيض التخصيصات بنحوٍ حاد، لم يتحرك النظام التربوي من أجل تبني معايير جديدة أو إجراء ترتيب جديد للأولويات تجعل هذا التخفيض يتناسب مع المراحل الدراسية أو مع التوزيعات الجغرافية (المحافظات والأقضية)، بل ترك الأمور تخضع للاجتهادات الشخصية والإجراءات العشوائية وحسب التنافس بين فقرات الإنفاق.

ومن أبرز مظاهر هذا الاختلال ما يأتي⁽¹³⁾.

1- ضعف الطاقة الاستيعابية للأبنية المدرسية مقابل النمو المطرد في أعداد الطلبة.

2- تبني نظام الازدواج في البناية الواحدة (دوام أكثر من مدرسة في البناية الواحدة) في

محاوله التكيف مع هذا النقص في الأبنية المدرسية.

3- إن ضعف الاهتمام بتحديث وصيانة وتأهيل هذه الأبنية قلص من عمرها المتوقع

وزاد من هشاشة بنية عرض الأبنية المدرسية، فتؤكد التقارير الفنية لوزارة التربية أن 70 % من

تلك الأبنية، أما بحاجة إلى ترميم، بدرجات مختلفة، أو تعاني من مشاكل نقص خدمات الصرف

الصحي أو نقص مياه الشرب؛ فتحولت معظم تلك المدارس إلى أبنية متهالكة تسهم في بتشوية

النسيج الحضري والمعماري للمدن والقرى والإرياف بدل من أن تكون أبنية تدعم النواحي الجمالية والمعمارية في تلك المواقع؛ وتجدر الإشارة إلى تباين المحافظات في حجم الفجوة، وكذلك تباينها في توزيع الطلبة حسب الجنس نظراً للقيود الاجتماعية المعروفة⁽¹⁴⁾.

4- تزامنت هذه الفجوة مع إخفاق النظام التربوي في أثناء تلك المدة في تحسир فجوة الالتحاق حسب الجنس، لصالح الذكور.

ثانياً: اختلال بنية الإنفاق التربوي:

أجمع الباحثون في الشأن المالي للاقتصاد التربوي على ان الموازنة العامة للتربية في العراق تعاني منذ عقود من عدة اختلالات وعميقة ومن أبرزها:

1-الاختلال الموازنة التربوية لصالح النفقات التشغيلية

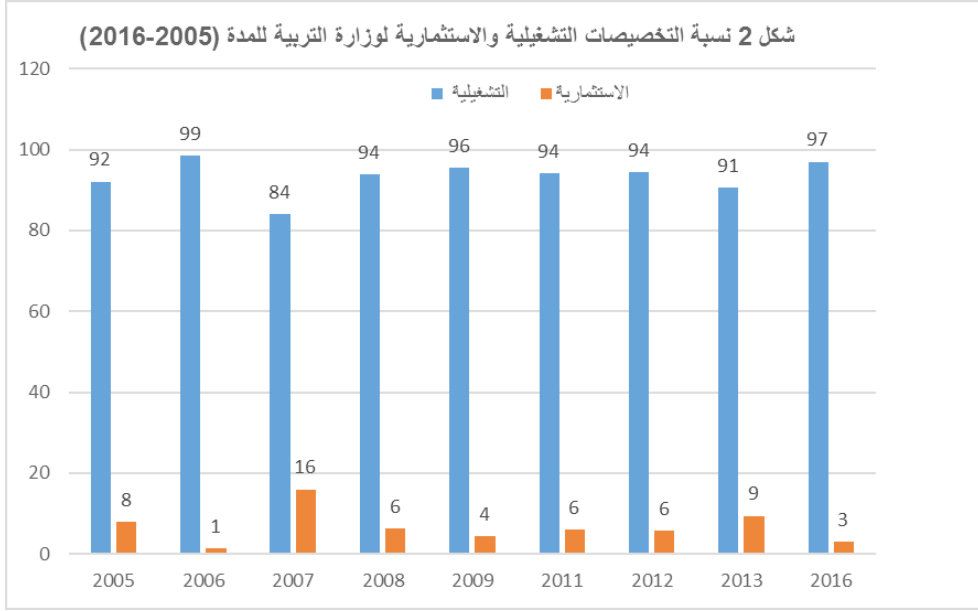
شكلت الموازنة الاستثمارية أقل من 7 % من مجموع الموازنة التربوية كمتوسط للمدة (2005-2013) في أبعاد الحالات؛ مما ضيع فرصاً متعددة للاستثمار التربوي في معالجة العجز المزمن في العرض المدرسي الذي يشهد اتساعاً مستمراً ناجماً عن الزيادة السكانية عامة وتزايد الفئات السكانية في سن التعليم، فضلاً عما أضافته الحروب المتتالية من تدمير للبنية التحتية للمدارس، والاندثار غير المعوض. ولم تساعد الإجراءات التكميلية لوزارة التربية (الازدواج الثنائي والثلاثي) على الحد من ذلك العجز التربوي، فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في نسبة الإنفاق التربوي من الموازنة العامة إلا أن النفقات التشغيلية تستحوذ على أكثر من 92 % من التخصيصات، مما يشكل عائقاً أمام تحسين البنية التحتية للتعليم. وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية وعجز شديد في عرض الأبنية المدرسية؛ أدى إلى تنامي اعداد المدارس المزدوجة ثنائياً وثلاثياً، وكذلك أعداد المدارس غير الصالحة للتعليم من الناحية التربوية، وإذا أضفنا لذلك

شدة الضغط السكاني على القطاع التربوي المتمثل بارتفاع معدلات نمو الفئة العمرية (6-8 سنة) التي تعكس حجم الارتفاع المتوقع في الطلب المدرسي.

جدول (2) التخصيصات التشغيلية والاستثمارية لوزارة التربية للمدة (2005 - 2016)

السنة	التشغيلية	الاستثمارية	المجموع	التشغيلية %	الاستثمارية %
2005	1167830	100000	1267830	92	8
2006	1479888	22000	1501888	99	1
2007	1928112	366000	2294112	84	16
2008	2270352	150000	2420351.89	94	6
2009	4608535	212500	4821034.82	96	4
2011	7133006	450000	7583005.616	94	6
2012	7603236	455000	8058235.708	94	6
2013	7980460	830600	8811060	91	9
2016	7630053	197820	7827873	97	3

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، الدائرة الاقتصادية.



المصدر: من عمل الباحث من بيانات جدول (2)

2- اختلال توزيع النفقات التشغيلية التربوية

شهدت فصول الموازنة التربوية التشغيلية اختلالاً واضحاً لصالح الفصل الأول (الأجور والرواتب) الذي احتجز أكثر من 90 % من النفقات التشغيلية خلال المدة (2003 - 2015) وهو فصل غير مرّن للتغيرات المالية لعدم مرونة الأجور والرواتب باتجاه التخفيض، وهذا الاختلال لم يبق للفصول الأخرى الحرية الكافية لاختيار السلع والخدمات التي من شأنها تحسين نوعية التعليم، وصحيح أن العمل في النظام التربوي هو كثيف، إذ يتجاوز عدد العاملين في التربية أكثر من 500 ألف بين مدرس، وملاك تربوي، وإداري؛ الأمر الذي اسهم في تضخيم الفصل الأول فضلاً عن عدم مرونته، إلا أن المتتبع الاقتصادي للموازنة التربوية سيكتشف العديد من الفرص الممكنة لتحسين أو تعديل هذا الاختلال بإعادة النظر بأعداد الموظفين الإداريين، للوصول

إلى نقطة مثلى للجهد الوظيفي وفرصة أخرى تتمثل بإعادة النظر فيما يدرج في الفصول المتبقية من الموازنة التشغيلية⁽¹⁵⁾.

3-اختلال بنية النفقات العامة التشغيلية

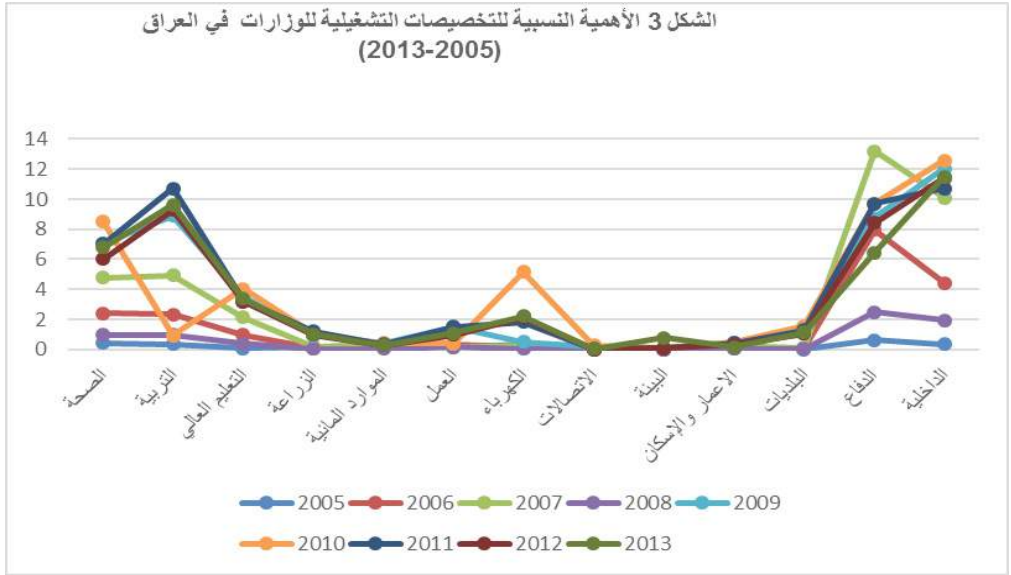
كان الاختلال في بنية النفقات العامة التشغيلية في العراق بعد عام 2003 واضحاً لصالح الوزارات الأمنية، ممثلة بـ(الدفاع، والداخلية) وعلى حساب الوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية والاجتماعية، فعند مقارنة تطور تخصيصات النفقات التربوية ببقية الوزارات نجد أن الأمنية منها تستحوذ على النصيب الأكبر من التخصيصات التشغيلية، إذ ارتفعت الأهمية النسبية لوزارة الداخلية من (0.35 %) عام 2005 إلى (11.5 %) عام 2013، تليها وزارة الدفاع إذ ارتفعت أهميتها النسبية من (0.6 %) عام 2005 إلى (6.45 %) عام 2013، وتعد هذه النسب مرتفعة مقارنة مع الوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية، والتي حظيت فيها كل من وزارة الصحة والتربية بالنصيب الأكبر من التخصيصات التشغيلية بدلالة ارتفاع الأهمية النسبية لها على مدى السنوات من 2005 إلى 2013 وكما يظهر من الجدول (3). ويمكن القول إنه ضمن الوزارات التي تخدم الأهداف الاجتماعية نجد أن وزارة الصحة والتربية حظيت بالنسبة الأكبر من التخصيصات التشغيلية مقارنة مع وزارات أخرى ضمن مجموعة الوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية.

جدول (3) الأهمية النسبية للتخصيصات التشغيلية لوزارات مختارة في العراق للمدة (2005-2013) %

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصحة	0.44	2.4	4.76	0.96	7.06	8.51	7.01	6.03	6.802
التربية	0.35	2.309	4.93	0.97	8.91	0.92	10.71	9.28	9.64
التعليم العالي	0.08	0.95	2.12	0.38	3.55	4.04	3.26	3.18	3.38
الزراعة	0.14	0.08	0.18	0.03	0.94	1.02	1.21	0.96	1.01
الموارد المائية	0.23	0.13	0.29	0.05	0.38	0.42	0.35	0.26	0.28

1.103	0.96	1.52	0.37	1.46	0.17	0.16	0.34	0.19	العمل
2.23	2.13	1.81	5.16	0.52	0.04	0.28	0.17	0.33	الكهرباء
0.018	0.017	0.019	0.28	0.2	0.007	0.03	0.01	0.002	الاتصالات
0.79	0.06	0.08	0.12	0.07	0.005	0.02	0.01	0.003	البيئة
0.16	0.32	0.41	0.47	0.48	0.05	0.27	0.13	0.021	الإعمار والإسكان
1.129	1.03	1.27	1.55	1.09	0.02	0.1	0.09	0.01	البلديات
6.455	8.44	9.69	9.72	8.79	2.48	13.2	7.97	0.6	الدفاع
11.5	11.4	10.7	12.6	12.02	1.95	10.1	4.42	0.35	الداخلية

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، الدائرة الاقتصادية.



المصدر: من عمل الباحث من بيانات جدول (3)

4- اختلال بنية النفقات العامة الاستثمارية

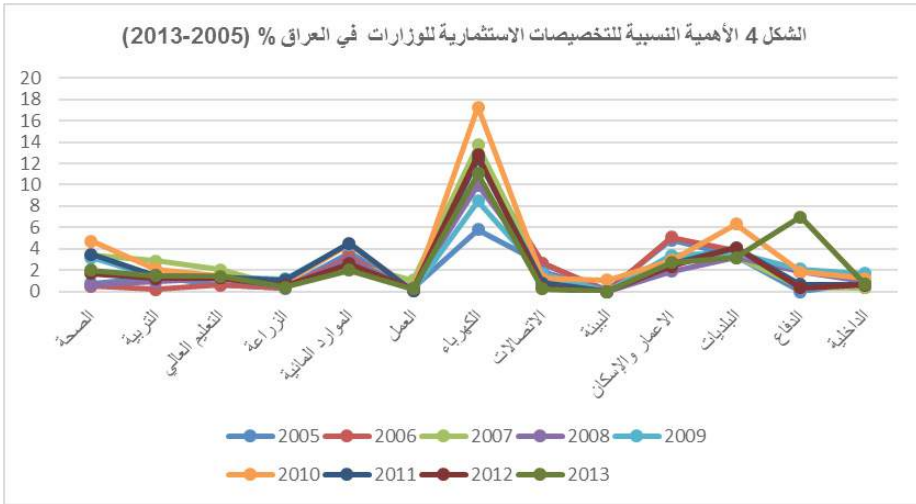
شهدت بنية النفقات العامة الاستثمارية في العراق بعد عام 2003 اختلالاً واضحاً أيضاً لصالح وزارة الكهرباء التي حظيت بالنصيب الأكبر من الموازنة الاستثمارية بدلالة ارتفاع الأهمية النسبية لها من إجمالي التخصيصات الاستثمارية للمدة (2005 - 2013) حيث ارتفعت من (5.83 %) عام 2005 إلى (11.06 %) عام 2013، تليها وزارة الموارد المائية، وعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لها مقارنة بالوزارات المتبقية إلا أنها شهدت انخفاضاً عام 2013 بنسبة (1.66 %) بعد أن كانت تبلغ (3.66 %) عام 2005، والشيء نفسه نجده في وزارة البلديات على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لها للمدة 2005 - 2012 مقارنة بالوزارات الأخرى المتبقية بيد أنها شهدت انخفاضاً بنسبة قليلة بلغ (3.21 %) عام 2013، بعد أن كانت تبلغ (3.33 %) عام 2005، تليها كل من وزارة الموارد المائية ووزارة الإعمار والإسكان. أما حصة وزارة التربية فكانت أقل من 2 % للمدة المذكورة.

جدول (4) الأهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية للوزارات المختارة في العراق للمدة (2005 - 2013)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصحة	0.79	0.54	3.39	0.63	3.2	4.75	3.49	1.7	2.03
التربية	1.32	0.23	2.88	0.95	1.41	2.11	1.49	1.22	1.506
التعليم العالي	0.66	0.64	2.04	1.27	1.41	1.47	1.33	1.31	1.45
الزراعة	0.34	0.39	0.49	0.47	1.211	0.86	1.07	0.56	0.399
الموارد المائية	3.66	3.24	2.6	2.87	4.42	4.47	4.52	2.63	1.99
العمل	0.35	0.21	1.11	0.3	0.16	0.1	0.05	0.28	0.281
الكهرباء	5.83	12.4	13.7	9.95	8.49	17.24	12.44	12.8	11.06

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتصالات	2.65	2.68	1.52	1.91	1.69	1.26	0.83	0.37	0.27
البيئة	0.14	0.08	0.04	0.06	0.08	1.105	0.02	0.01	0.01
الاعمار والإسكان	4.84	5.08	3.33	1.91	3.39	2.95	2.56	2.35	2.72
البلديات	3.33	3.84	3.35	3.19	3.67	6.31	4.12	4.11	3.21
الدفاع	0	0.54	0.47	1.85	2.09	1.88	0.66	0.37	7
الداخلية	0.81	0.43	0.39	0.92	1.69	1.26	0.65	0.61	0.65

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، الدائرة الاقتصادية.



المصدر: من عمل الباحث من بيانات جدول (4)

من كل ما سبق ومن مقارنة الأهمية النسبية للوزارات التي تخدم الأهداف الإنمائية مع وزارات الامن (الدفاع والداخلية) نجد أن توجه الحكومة لا يساير الأهداف الإنمائية إذ إن النصيب الأكبر من الموازنات التشغيلية موجه نحو الوزارات الأمنية والممثلة بوزارتي (الدفاع، الداخلية) في حين تركزت

التخصيصات الاستثمارية في وزارة واحدة هي وزارة الكهرباء؛ الأمر الذي يعكس فشل التنسيق في توزيع التخصيصات التشغيلية والاستثمارية بين الوزارات كافة .

5- فشل التنسيق بين وزارة التربية ومجالس المحافظات

أدى فشل التنسيق بين وزارة التربية ومجالس المحافظات إلى تعدد جهات صرف وتنفيذ النفقات التربوية التشغيلية والاستثمارية للمدة (2004 - 2016)، فضلاً عن الموازنة التربوية هناك موازنة تنمية وتطوير المحافظات تسجل فيها جميع التخصيصات التربوية والصحية والاجتماعية من قبل إدارة المحافظة التي تتولى توزيع تلك التخصيصات بين القطاعات المذكورة. وتتنافس وزارة التربية مع مجالس تلك المحافظات على آلية توزيع التخصيصات؛ من أجل الحصول على تخصيص أكبر، وتشرف بعض مجالس المحافظات على مشاريع وإيرادات البترودولار، وميزانية المحافظة، ومشاريع تسريع الإعمار، وغيرها من المسميات. وقد أفقد هذا التعدد فرص التنسيق وإدراج المشاريع على لائحة التنفيذ على وفق جدولة للأولويات القطاعية، بل أن مدخلات قرار الإدراج هي سياسية بالدرجة الأولى إخضاع صلاحيات الإنفاق على تلك المشاريع لإدارة مجالس المحافظات التي تهيمن عليها الأحزاب عادة، قد سمح للجانب السياسي للتدخل في اليات التوزيع لتلك التخصيصات إلى الحد الذي أدى إلى حدوث التضارب في التوزيع، فضلاً عن الخروج المتعدد عن الشروط التربوية من جهة أخرى. وإن توزيع تخصيصات المشاريع بين المحافظات يخضع عادة للاعتبارات السياسية، على الرغم من تبني الإدارة المالية للتوجه الداعي إلى اعتماد معايير موضوعية، وهي معيار عدد السكان ودرجة الحرمان التنموي (التي تتمثل بحجم العجز أو النقص في المعروض التنموي لقطاع ما) وأحياناً تضاف لهذين المعيارين درجة الضرر الأمني الناجم عن العمليات الإرهابية والعسكرية التي ضربت البلاد خلال هذه المدة، وصحيح أن الدعوة لهذه المعايير كانت مطروحة بقوة على الصعيد النظري، إلا أنها لم تأخذ مساحة تذكر في حيز التطبيق؛ لعدم تقديم آليات احتساب دقيقة لدرجة الحرمان؛

مما أصبح التمويل على عدد السكان هو المرجح. ولأجل تصحيح اختلالات البنى التحتية وتباينها مكانياً أقرّ في العام (2006) مشروع تنمية الأقاليم وتطوير المحافظات، ويقصد به تخصيص تمويل لمشاريع المحافظات يرصد في موازنة المحافظة ليتولى مجلس المحافظة توزيعه وإدارته بين الاستخدامات المختلفة (الخدمية، والتربوية، والصحية، والبيئة، والمياه، وغيرها) وبنحوٍ منفصل عن تخصيصات الموازنة الاستثمارية للوزارات المركزية المعنية. ومن بيانات الجدول (5) نلاحظ ما يأتي:

1- انخفاض تخصيصات القطاع التربوي مقارنة بما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية وعجز شديد في عرض الأبنية المدرسية، أدّى إلى تنامي أعداد المدارس المزدوجة ثنائياً وثلاثياً، وكذلك أعداد المدارس غير الصالحة للتعليم من الناحية التربوية، وإذا أضفنا لذلك شدة الضغط السكاني على القطاع التربوي المتمثل بارتفاع معدلات نمو الفئة العمرية (6 - 8 سنة) التي تعكس حجم الارتفاع المتوقع في الطلب المدرسي، فلم تتجاوز تلك التخصيصات (8 %) كمتوسط للمدة (2006-2013)

2- خضعت آلية توزيع تمويل الاستثمارات المشمولة بهذا المشروع للتقلبات في سقف التمويل، ولهذا انمازت الأهمية النسبية للقطاع التربوي بالتذبذب الشديد خلال سنوات التنفيذ، فبعد أن بلغت (9 %) للأعوام الثلاثة الأولى، انخفضت إلى (4 %) للعام 2009، ثم عادت لترتفع إلى (12 %) عام 2011 لتتخفّض مرة أخرى إلى (4 %) في عام 2013. وقد عرقل هذا التذبذب الفرص الممكنة لتحقيق الاستقرار في الطاقة الاستيعابية للاستثمار في المجال التربوي، فضلاً عن كونه عكس حالة انفصال التمويل عن المعايير الموضوعية وخضوعه لقيود مؤسساتية إدارية ناجمة عن تقلبات الموازنة العامة (بيروقراطية إقرار الموازنة، التعاقدات، آليات السيطرة على التنفيذ)⁽¹⁶⁾.

جدول (5): المبالغ المخصصة لقطاع التربية من مشروع تنمية الاقاليم للمدة (2006 – 2013)
(مليار دينار عراقي)

السنة	تخصيصات تنمية الأقاليم	تخصيصات قطاع التربية	الأهمية النسبية لقطاع التربية %
2006	2804	245	9
2007	2604	218	9
2008	3998	350	9
2009	2568	90	4
2010	3213	292	9
2011	4000	478	12
2012	8111	723	9
2013	7660	287	4
المجموع	34958	2683	8

المصدر: إعداد الباحث من بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي- وزارة التربية، بغداد.

ومن بيانات الجدول (5) نلاحظ ما يأتي:

1-شهد توزيع التخصيصات بين مختلف الاستخدامات القطاعية (التربية، والصحة، والمياه، والطرق،.... وغيرها) حالة من التنافس الشديد، وقد فرض هذا التنافس نفسه كآلية للتوزيع بين تلك الاستخدامات، وحلاً بديلاً عن المعايير الموضوعية التي تم الاتفاق عليها لتحديد درجة الحرمان التنموي لكل محافظة (والحرمان، وعدد السكان، .. وغيرها) وقد انعكس ذلك على نسبة المخصصات الإجمالية لكل محافظة إلى مجموع التخصيصات في جدول (3) فالمراتب الأولى حصلت عليها كل من محافظة الموصل (15 %)، الأنبار (11 %)، البصرة (11 %)، ثم محافظة كركوك (10 %)، في حين جاءت محافظات المثنى (5 %)، وميسان (5 %)، والديوانية (4 %)،

ديالى (3 %) في المراتب الأخيرة.

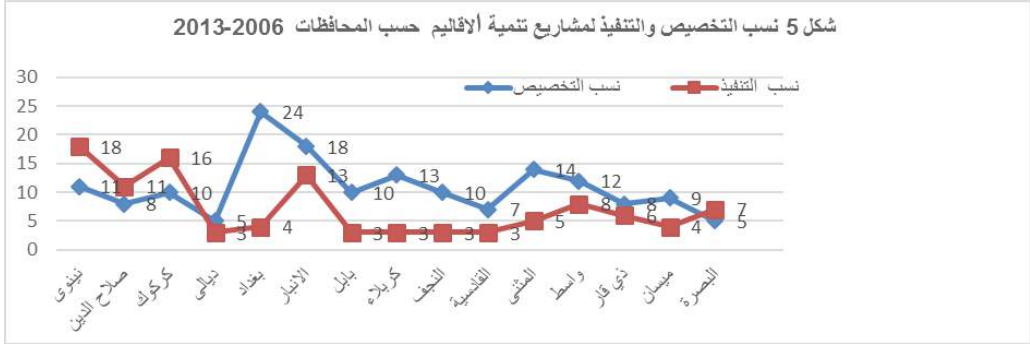
2- تباينت الأهمية النسبية لتخصيصات القطاع التربوي في كل محافظة من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المشروع، وكما موضح في الجدول (3)، فقد حصلت محافظة بغداد على الترتيب الأول ونسبة (24 %)، تليها محافظة الأنبار بنسبة (18 %)، والمثنى (14 %)، وكربلاء (13 %) وحصلت كل من كركوك وبابل والنجف على (10 %) في حين حصلت بقية المحافظات على (9 % - 5 %).

3- حين تحليل كفاءة التنفيذ: أي مدى استثمار تلك الأموال في زيادة عرض الأبنية المدرسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وذلك بالمقارنة بين نسبة تخصيصات القطاع التربوي لكل محافظة مع نسبة التنفيذ المتمثلة بعدد المدارس التي تم بناؤها، جاءت المحافظات التي نسبتها في مجال التنفيذ وبناء المدارس اعلى من نسبتها من التخصيصات كالأتي محافظة نينوى بنسبة (11 %- 18 %)، وكركوك بنسبة (10 %- 16 %)، وصلاح الدين بنسبة (8 %- 11 %)، وواسط بنسبة (6 %- 8 %) على التوالي، في حين سجلت بقية المحافظات نسب تنفيذ متدنية. ومما تقدم نستنتج أن غياب التخطيط السليم، وعدم الالتزام بالمعايير الموضوعية للتخصيص، وضعف كفاءة التنفيذ كانت من أبرز العوامل التي تسببت في ضياع فرصة تصحيح الاختلالات التربوية، وسوء توزيع الاستثمارات فيما بين المحافظات.

جدول (6): المبالغ المخصصة لمشاريع تنمية الاقاليم للمدة 2006-2013 حسب المحافظات (مليار دينار عراقي)

المحافظة	التخصيصات المالية					عدد المدارس
	الكلي	التربية	نسبة التخصيص	المخططة	المنجزة	نسبة التنفيذ
نينوى	3417	381.8	11	2950	531	18
صلاح الدين	1771	136.6	8	2982	328	11
كركوك	2556	2536	10	3075	492	16
ديالى	1557	81.5	5	2900	87	3
بغداد	7769	1867	24	2525	101	4
الأنبار	1584	286.6	18	2962	385	13
بابل	1798	172.5	10	2967	89	3
كربلاء	1042	138.8	13	2200	66	3
النجف	1326	138.3	10	2900	87	3
الديوانية	1219	86	7	2900	87	3
المثنى	805.8	114.5	14	2860	143	5
واسط	1259	149.2	12	3113	249	8
ذي قار	1986	160.6	8	2667	160	6
ميسان	1285	117.6	9	2525	101	4
البصرة	5584	278.6	5	2929	205	7
المجموع	34959	6646	19	42455	3111	7.33

المصدر: بيانات المديرية العامة للتخطيط التربوي -وزارة التربية -بغداد.



ثالثاً: الآثار المترتبة على اختلال بنية الإنفاق التربوي

لا شك أن الانخفاض واختلال بنية الإنفاق التربوي وتعدد جهات صرف النفقات التربوية التشغيلية والاستثمارية وتنفيذها خلال المدة (2004 - 2015)، قاد إلى مجموعة من النتائج سلبية أهمها:

1. نقص المدارس وتدني جودة الأبنية المدرسية.
2. زيادة كثافة الصفوف، وانتشار ظاهرة الازدواج المدرسي.

1- نقص المدارس وتدني جودة الأبنية المدرسية.

واجه النظام التربوي بعد عام 2003 مجموعة من التحديات المباشرة وغير المباشرة، التي انعكست تأثيراتها على انتظام العملية التربوية في العراق، من أبرزها العجز في عرض الأبنية المدرسية، نتيجة للأضرار التي لحقت بالمباني المدرسية عقب الدمار والنهب الذي حدث في آذار 2003 والأشهر اللاحقة. وقد ألحق الضرر بالمدارس وكذلك المرافق الأخرى مثل المباني الإدارية والمستودعات والمطبعة والمصانع. وبحسب المسوحات التي أجريت عام 2003 فإن 80 % من المباني المدرسية كانت تحتاج إلى إصلاحات وإعادة تأهيل. إلى جانب النقص الحاد في مواد ضرورية

للتعليم، إذ إن 72 % من تلك المدارس تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ودورات المياه، وتمثل عدم إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي أعباء ولاسيما على الفتيات. وفضلاً عن ذلك تمثل المدارس غير المطابقة للمواصفات الإنشائية المعتمدة مشكلةً أخرى ولاسيما في المرحلة الابتدائية بنسبة تقارب 15.3 %، حيث تحتاج واحدة من كل اثنتين من المدارس الواقعة في عموم العراق إلى إعادة تأهيل، أو في واقع الحال لم تعد صالحة للدراسة.

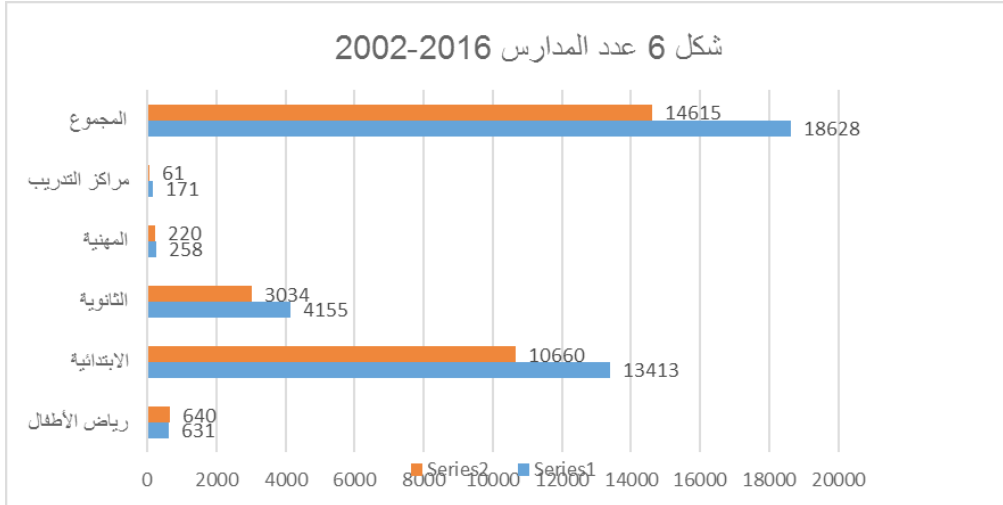
إن ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية وعدم القدرة على توفير فرص التعليم والاستمرار فيه هو أحد الأسباب الرئيسة الدافعة لافواج المتعلمين خارج النظام التعليمي، وأصبح التباين في الحصول على فرص التعليم منازراً لتباين الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات؛ لذا فإن افتقار العدالة في توزيع الحصول على الفرص التعليمية المتمثلة في تحقيق التعليم للجميع أسهم في عرقلة تخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام، ومن ناحية أخرى فإن التعثر الحاصل في الطاقة الاستيعابية بين المراحل الدراسية يؤثر في استيعاب الدارسين، مما يجعل توزيع خريجي أي مرحلة إلى المراحل اللاحقة تابعاً لفرص التمكين وليس لمتطلبات التمكين الدراسي؛ مما يضطر بعض العوائل إلى إرسال أبنائها إلى مدارس بعيدة جغرافياً وبالتالي يؤثر على ارتفاع تكاليف البحث.

جدول 7 التغييرات في عدد المدارس للمراحل التعليمية المختلفة في العراق 2002-2016

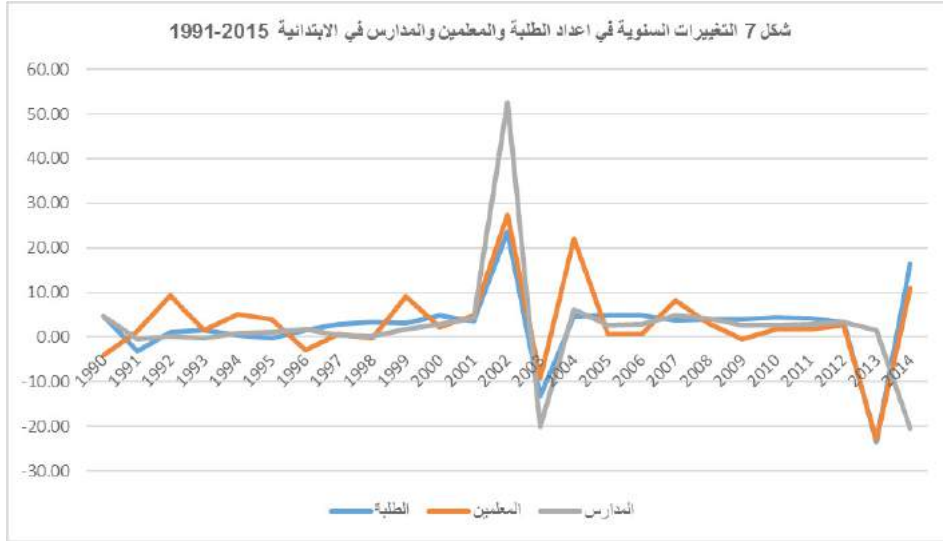
2016-2002 Δ	2016-2004 Δ	2004-2002 Δ	2016	2004	2002	
9	9	0	640	631	631	رياض الأطفال
-2753	-406	-2347	10660	11066	13413	الابتدائية
-1121	66	-1187	3034	2968	4155	الثانوية
-38	62	-100	220	158	258	المهنية
-110	-40	-70	61	101	171	مراكز التدريب
-4013	-309	-3704	14615	14924	18628	المجموع

المصدر: 1- (2002-2004) علاء الدين العلوان: نحو رؤية مشتركة للتربية، وزارة التربية 2004.

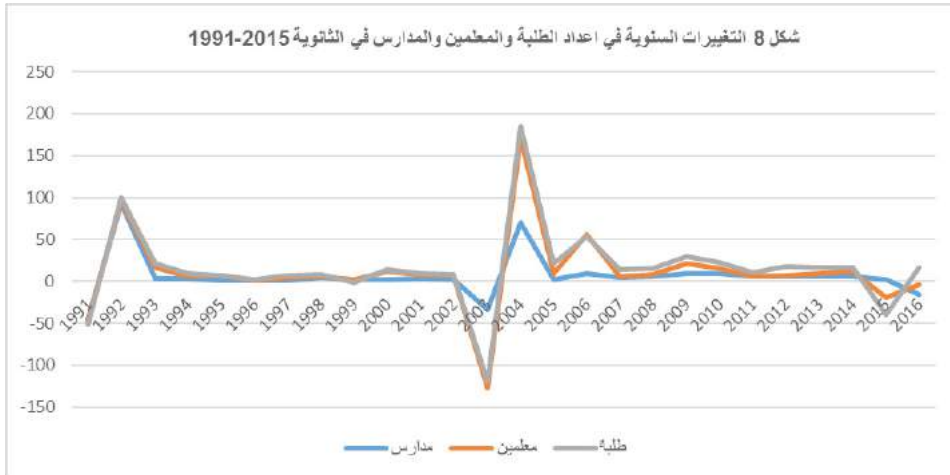
Unicef 2017: The cost and benefits of education in Iraq:



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة التربية.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لوزارة التربية.

2- كثافة الصفوف، والازدواج المدرسي:

أدى التدهور في البنية التحتية ونقص المدارس إلى ارتفاع كثافة الفصول وتزايد ظاهرة الازدواج المدرسي (ثنائياً كان الازدواج أم ثلاثياً)، فضلاً عن سوء التوزيع الجغرافي طبقاً للكثافة السكانية، ومما زاد من تفاقم الأمور هو ضعف وهشاشة الأبنية المدرسية، التي جعلت استخدام الازدواج في الدوام المدرسي، صعباً ليس من الناحية التعليمية فحسب بل ومن الناحية الهندسية أيضاً، فلا استخدام المكثف لهذه الأبنية، زاد من حاجتها للترميم وساعد في تقليص عمرها الإنتاجي، فقد أدى الضغط الناتج عن الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين جعل 35 % من المدارس الابتدائية، و 30 % من 35 % من المدارس المتوسطة والثانوية خلال المدة (2013-2015) تعمل بأكثر من مدة دوام واحدة من أجل التعامل مع الأحجام الكبيرة للطلبة.

يتبين ما تقدم أن عدد المدارس الحكومية التي تعمل بنوبات الدوام المتعدد في عموم محافظات العراق عددها مرتفع جداً، ومع ذلك لم يحدث تغيير عالٍ في نسب المدارس التي تستوعب نوبات دوام متعدد إلى عدد المدارس الكلي للمراحل كافة. وعلى أية حال يبلغ عدد المدارس التي تعمل بنوبات العمل المتعدد ثلاثاً من بين كل عشر مدارس.

جدول (8) نسبة المدارس التي تعمل بنظام نوبات الدوام المتعدد في العراق حسب مستوى

التعليم (2013-2015)

السنة	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية
2013	33.8	29	28.9
2014	35.9	31.3	31
2015	35.3	30.7	30.6
المتوسط	35	30.33	30.16

Unicef 2017: The cost and benefits of education in Iraq

من المؤكد أن نظام نوبات الدوام المتعدد في المدارس يؤثر في النتائج الدراسية للطلبة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد تشير نتائج الامتحانات النهائية إلى تباين واضح المعالم في نسب النجاح لمرحلة التعليم الابتدائي طبقاً إلى نوع المدارس التي تعتمد نظام الدوام كانت نسبة النجاح على مستوى العراق 91 % للعام الدراسي 2011 – 2012، فيما حققت مدارس القطاع الخاص نسبة بلغت 97 %. بينما بلغت نسبة النجاح في المدارس المدة المسائية في القطاع الحكومي ذات العام 72 % فقط. ويوضح هذا الفارق -وبما لا يدع مجالاً للشك- الأثر السلبي لنظام المدرسي متعدد النوبات على نتائج البحث؛ وعليه من الضروري العمل على متابعة نتائج الامتحانات لمراحل التعليم المختلفة ودراسة أسباب الفجوات في نسب النجاح لتحليل ومقارنة البيانات بنحو مستمر؛ مما يظهر الحاجة إلى إعادة توزيع الطلبة بين المدارس المكتظة، والمدارس الأقل اكتظاظاً، وتخفيض معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية، وإضافة فترات دوام أخرى في المدارس ذات فترة الدوام الواحدة وبناء مدارس أكبر حجماً بدلاً من بناء العديد من المدارس الصغيرة. ويوصي تقرير اليونسف 2016 الحكومة ببناء ما بين 345 - 360 مدرسة بحلول عام 2020 من أجل تلبية الطلب المتزايد لارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ومنع الاكتظاظ. وعلى الرغم من أن بناء مدارس جديدة قد يبدو خياراً متاحاً إلا أن المشكلات العملية مع تخصيص الميزانية والكفاءة تعقد هذه المسألة. ففي 2015 تم تخصيص 197.8 مليار دينار عراقي فقط من ميزانية التعليم للاستثمار في جميع محافظات العراق البالغة 7.6 ترليون دينار. ولم يُنفق منها سوى 129.7 مليار دينار عراقي فقط 65.6 % من الميزانية المخصصة للاستثمار من الإنفاق الفعلي. ومن أبرز أسباب هذه المستويات المنخفضة من نفقات الاستثمار وانخفاض كفاءة التنفيذ ومركزية نظام التمويل وصعوبات التنسيق وصعوبات الحصول على التمويل. وإذا ما فشل العراق في معالجة هذه القضايا، فإن عدم وجود إصلاح للإنفاق الاستثماري إلى جانب أعداد المتحققين بالمدارس سيستمران في تسليط ضغوط سلبية على الجودة الشاملة وكفاءة نظام التعليم العام⁽¹⁷⁾.

رابعاً: التسرب من التعليم، وحالات الرسوب:

1- التسرب من التعليم:

إن نسب التسرب من المدرسة في عموم العراق في ارتفاع مستمر، وقد تطابقت هذه النسب المتزايدة مع المخاوف التي خلُصت إليها نتائج دراسة منظمة اليونيسكو، 2003 التي أشارت أيضاً لعدم كفاءة في النظام التعليمي العراقي بسبب المستويات العالية من الرسوب والتسرب المدرسي، وتشير البيانات إلى أن أعداد المتسربين ومعدلاتهم تزداد في جميع المراحل الدراسية في الأغلب في كل من عموم العراق ما بين السنوات 2003 - 2015، وكانت للفتيات الحصة الأكبر في التسرب من المدرسة بنحو عام وبنسبة أعلى من الذكور، وهذه النسبة ملحوظة بنحو كبير في المرحلة الثانوية، والمتوسطة. والجدول والشكل الآتيان يوضحان حجم مشكلة التسرب من التعليم الابتدائي في العراق للمدة (2002 - 2015).

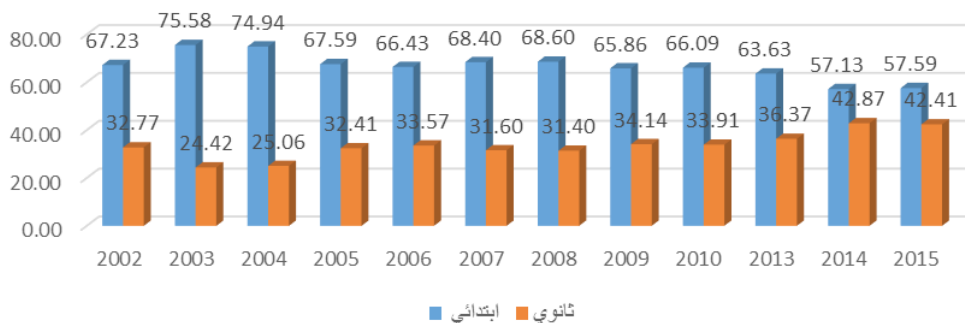
جدول (9) نسب التسرب من المدارس في العراق حسب مستوى التعليم (2013-2015)

السنة	ابتدائي	ثانوي	المجموع
2002	67.23	32.77	100
2003	75.58	24.42	100
2004	74.94	25.06	100
2005	67.59	32.41	100
2006	66.43	33.57	100
2007	68.40	31.60	100
2008	68.60	31.40	100
2009	65.86	34.14	100
2010	66.09	33.91	100
2013	63.63	36.37	100
2014	57.13	42.87	100
2015	57.59	42.41	100

المصدر: 1-وزارة التربية ووزارة التخطيط: تقارير عن التعليم الابتدائي والمهني في العراق للمدة 2001-2011.

2- Unicef 2017: The cost and benefits of education in Iraq

شكل 9 نسب التسرب من المرحلة الابتدائية والثانوية 2015-2002



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (9).

تؤكد تلك النتائج أن العراق ما يزال يواجه مشكلات عدم الكفاءة الداخلية لنظامه التعليمي. فبينما تزداد نسب الالتحاق بجميع المستويات، ترتفع معدل التسرب الإجمالي؛ ويعود التسرب وعدم متابعة البحث لعدة أسباب من أهمها⁽¹⁸⁾.

1. النقص الكبير في الأبنية وتباعد موقعها، ولاسيما في مناطق القرى والأرياف.

2. عدم توافر الملاكات التعليمية المؤهلة اللازمة، وعدم توافر السكن المناسب والأمن لها في هذه المناطق.

4. افتقار المناهج وأساليب التعليم إلى ما يجذب التلاميذ إلى المدرسة، فضلاً عن ضعف أداء بعض المعلمين، وعدم معاملتهم لتلاميذهم على وفق أساليب التربية الحديثة التي تجعلهم منجذبين للمدرسة ومحبين للدراسة وللمعلمين.

3. ضعف الحالة المالية لفئات واسعة من العوائل التي يضطرها الضعف إلى دفع أطفالها

إلى سوق العمل لسد نفقات متطلبات حياتها، وتفادياً إلى ما قد تتطلبه البحث من نفقات مالية حتى ولو كانت يسير؛ وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض الفاعلية الداخلية لمجمل النظام التعليمي، وقد انخفضت الموازنات المخصصة للتمويل الذي انتقلت أعباؤه عملياً إلى الطلبة وأسرهم، وبات يشكل أحد مسببات التغيب عن المدرسة، وصولاً إلى التسرب الشبه كامل من النظام التعليمي، إذ زادت معدلات التسرب المدرسي بين الأسر المحرومة؛ فوصلت نسبة الأفراد الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبداً إلى 42 % مقارنة بـ 29 % للأسر ذات مستوى الحرمان المتوسط، و23 % للأسر ذات مستوى الدخل المرتفع، ويرجع ارتفاع النسبة للأسر المحرومة إلى انخفاض الالتحاق بالمدرسة وإذا جمعنا الذين لم يلتحقوا مع المستوى دون الابتدائي يكون لدينا 71 % من الأطفال الفقراء مستواهم التعليمي دون الابتدائي، أما الفئة المتوسطة فإن 56 % منهم دون الابتدائي والفئة المرتفعة الدخل 43 %.

تعكس هذه الأرقام تعكس حجم الأضرار التي لحقت برأس المال البشري في العراق بعد عام 2003، وقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق أن السبب الرئيس لعدم الالتحاق بالمدرسة هو أن 34 % من الأفراد لم يلتحقوا بسبب عدم اهتمام العائلة، و18 % بسبب عدم وجود مدارس قريبة من قرب مناطق سكنهم، و12 % لأسباب اجتماعية خاصة بالنسبة للإناث. في حين أوضحت نتائج مسح الشباب في عام 2009 أن (14 %) من الشباب في فئة (10 - 14) سنة لم يكملوا التعليم، أما بين الشباب في فئة (15 - 24) سنة فتجاوزت النسبة النصف؛ وكان السبب الأول لترك شباب الفئتين للتعليم هو عدم الرغبة في التعلم، وعدم الرغبة هذه متأثرة بالظروف الأمنية والاقتصادية، وعدم الاستقرار، وعدم وجود مدارس مؤهلة لجذب هؤلاء الشباب.

جدول (10) المستوى التعليمي للسكان حسب فئات مستويات المعيشة 2006 (% للأفراد)

مستوى التعليم / الدخل	منخفض	متوسط	مرتفع	مجموع السكان
أمي	42.4	29	23	32.3
دون الابتدائي	28.7	27.2	20.3	26.2
ابتدائي	19.3	22.7	20.5	21.1
متوسط	5	9.3	11.4	8.3
ثانوي	2.5	5.8	10.1	5.6
جامعي	2.1	6	14.7	6.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الخلاصة التنفيذية، ص: 21، 2006.

جدول (10-a) المستوى التعليمي للسكان حسب فئات مستويات المعيشة 2006 (% للأفراد)

مستوى التعليم / الدخل	منخفض	متوسط	مرتفع	مجموع السكان
دون الابتدائي	71.1	56.2	43.3	58.5
الابتدائي	19.3	22.7	20.5	21.1
ثانوي	7.5	15.1	21.5	13.9
جامعي	2.1	6	14.7	6.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الخلاصة التنفيذية، ص: 21، 2006.

2- نسب الرسوب:

تعد نسب الرسوب والتسرب مؤشر هدر يدل على عدم الكفاءة الداخلية للنظام التربوي في استخدام الموارد المتاحة مثل المدرسين، والمواد التعليمية، ومساحات الصفوف، والمصروفات التشغيلية الأخرى المخصصة للطلبة، إذ يفشل الطلبة بسببها في النجاح إلى الصف المتقدم أو يتسربون من المدرسة دون الحصول على المستوى الكامل من المعرفة الفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية، والمهارات التي من المفروض أن يتم الحصول عليها من التعليم في المدارس الحكومية. وفي دراسة أجرتها اليونيسيف وجدت أنه في 2014-2015 ضاع مبلغ 1.5 تريليون دينار عراقي من خلال نظام التعليم بسبب التسرب والرسوب؛ وباحتساب هذا الرقم بنحو منفصل حسب كل منطقة، وجد أن نحو 1.6 تريليون دينار قد تم هدره في عموم محافظات العراق. بينما تم هدر 9.9 مليار دينار عراقي في إقليم كردستان وهو رقم أقل بكثير مقارنة مع بقية المحافظات نتيجة لانخفاض نسب التسرب والرسوب وخفض الإنفاق في الإقليم. بالمقابل فإن هذه النتائج توضح حجم المكاسب التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد جراء التزام الطلبة بالمواظبة على البحث، وتوضح أيضاً حجم الجهد الواجب بذله؛ من أجل تطوير النظام التعليمي العراقي ورفع كفاءته.

فضلاً عن نسبة التسرب المرتفعة شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الرسوب في جميع المراحل بما في ذلك المرحلة الابتدائية التي لم تشهد من قبل هذه النسب المرتفعة من الرسوب التي أخذت تتجاوز نسبة 50 %.

ويعني مستوى الرسوب أن أكثر من خمس إنفاق العراق على نظامه التعليمي يفشل في إعطاء النتيجة المرجوة من حيث تقدم الطالب إلى المستوى التالي من التعليم. وقد مثل هذا، من الناحية النقدية، ما مجموعه 1.5 تريليون دينار عراقي من الإنفاق الحكومي في 2014 - 2015؛ وعليه ينبغي أن تركز إجراءات السياسة المستقبلية على تحسين تحصيل الطلبة في كل مستوى من مستويات

النظام من أجل الحد من الرسوب، الذي سيحسن إلى حد كبير من الكفاءة الداخلية⁽¹⁹⁾.

الجدول (11) نسب الرسوب في الابتدائية والثانوية 2002-2015

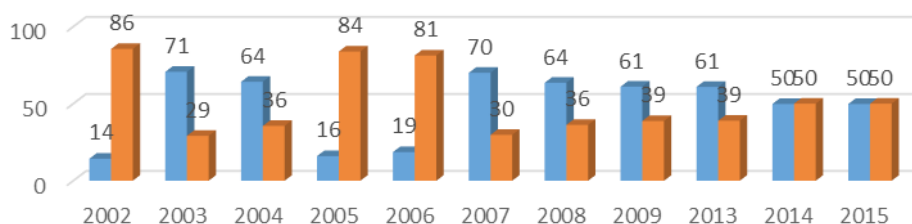
السنة	ابتدائي	ثانوي	المجموع
2002	14	86	100
2003	71	29	100
2004	64	36	100
2005	16	84	100
2006	19	81	100
2007	70	30	100
2008	64	36	100
2009	61	39	100
2013	61	39	100
2014	50	50	100
2015	50	50	100

المصدر: 1- وزارة التربية ووزارة التخطيط: تقارير عن التعليم الابتدائي والمهني في العراق

للمدة 2001-2011

2- Unicef 2017 : The cost and benefits of education in Iraq

شكل 10 نسب الرسوب في الدراسة الابتدائية والثانوية 2002-2015



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

خامساً: السيناريوهات المقترحة للنهوض بمستوى جودة التعليم في العراق

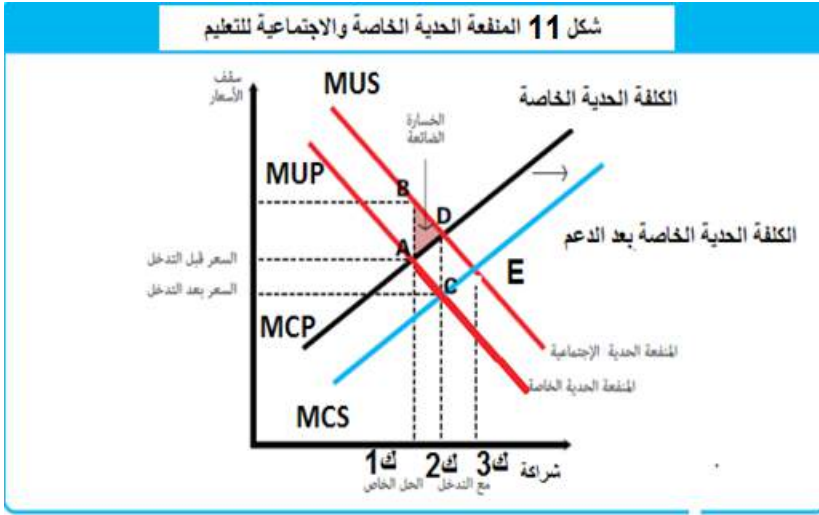
تقاس جودة الخدمات العامة على وفق مؤشر البنك الدولي، بحسب نوعية الخدمة العامة المقدمة للمواطنين، ودرجة استقلال المؤسسة العامة التي تتولى تقديم الخدمة عن الضغوط السياسية، وكيفية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وبقدر تعلق الأمر بالسياسة التعليمية في العراق بعد عام 2003 فإن ارتباطها بالموازنة العامة للحكومة جعلها شديدة المركزية تتخذ قراراتها في الغالب من الأعلى إلى الأسفل متأثرة بظروف العجز المالي والضغط الخارجي، فضلاً عن ضغوط جماعات الضغط السياسي الباحثين عن الربح (rent-seeking)، يأتي ذلك في ظل انعدام تأثير الحكومات المحلية وضعف فاعلية القطاع الخاص، وانعدام الثقة المتأصل بأهمية دوره التنموي.

فقد واجهت السياسة التعليمية -كبقية السياسات العامة الأخرى في العراق بعد عام 2003- ضغوطاً سياسية كبيرة عطلت من فعاليتها وكفاءتها، ويبدو أن هذه الضغوط ستظل قائمة مادامت الوزارات تدار بأسلوب المحاصصة الطائفية والحزبية، وعليه سيكون من الصعب إدخال الإصلاحات وتغيير التوازنات في ظل نظام سياسي تهيمن عليه جماعات المصالح وتحصيل الربح الراسخة (lobbying and rent-seeking) التي كانت السبب الرئيس في الفشل الحكومي في إدارة قطاع التعليم في مثل تلك الظروف هناك حاجة إلى تدخل حكومي استراتيجي طويل الأجل يستند إلى افتراضات الفشل الحكومي وفشل التنسيق. وللخروج من هذا المأزق تبنى الدراسة السيناريوهات الآتية كمدخل يمكن أن تساعد السياسة التعليمية على التخفيف من وطأة الضغوط المترتبة على الارتباط بالموازنة العامة.

1- سيناريو تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم في العراق:

هذا السيناريو هو تطوير لمجموعة من الأفكار التي تم طرحها في دراسة حديثة نشرتها منظمة

اليونيسف في عام 2017 ويهدف هذا السيناريو إلى الاستفادة من الآثار الخارجية الإيجابية (Positive Externalities) للتعليم الأهلي؛ بتفعيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل رفع مستوى العائد الاجتماعية المتحقق من التعليم الخاص، ومن أجل توضيح تلك الفكرة نستعين بالمخطط الآتي:



Unicef 2017: The cost and benefits of education in Iraq

في الشكل (1) يشير المنحنى (MUS) إلى المنافع الحدية الاجتماعية التي تمثل الخدمات التعليمية على مستوى المجتمع التي تقدم بأجور أدنى. أما المنحنى (MUP) فيمثل المنفعة الحدية الخاصة وهي الخدمات التعليمية الخاصة التي تقدم أجوراً أعلى. وتعبّر هذه المنحنيات عن الطلب على التعليم على المستوى الفردي والمجتمعي، أما فيما يخص جانب العرض للتعليم، فإن التكلفة الحدية الخاصة للتعليم تتمثل بمنحنى الكلفة الحدية لتوفر التعليم في المدارس الخاصة (MCP).

وفي ظل عدم وجود دعم أو إعانات للمدارس - كما في ظل السوق الحرة- فإن الأسر

ستختار النقطة (A)، عند نقطة تقاطع منحني المنفعة الحدية الخاصة (MUP) مع منحني الكلفة الحدية الخاصة (MCP)؛ مما يؤدي إلى سنوات دراسية على مستوى الكمية رقم (ك) 1). ومع ذلك، فإن المنفعة الأمثل اجتماعياً للتعليم هي (ك 3)، إذ تكون المنفعة أكبر من (ك 1 و ك 2)؛ وهذا يدل على أن السوق الحرة وحدها ستؤدي إلى منافع/مخرجات تعليمية أقل بالنسبة للمجتمع ككل. إن اقتصار التعليم الخاص على فئة اجتماعية ينطوي على خسارة العوائد الخارجية الإيجابية (Positive Externalities) التي تُعرف على أنها منطقة الخسارة الضائعة (Deadweight Loss)؛ من أجل الحد من هذه الخسارة، على الحكومة أن تتدخل وتقدم الدعم اللازم بتبني نظام القسائم والمنح إلى المدارس الخاصة، وسياسات تقديم الدعم للمدراس الخاصة يمكن أن تؤدي إلى خفض الكلفة الحدية، وتحويل منحني الكلفة الحدية إلى اليمين؛ وهذا يسمح للأباء باختيار النقطة (C)، التي توفر أرضية مشتركة للتوافق بين التكلفة الحدية الخاصة بعد الدعم (MCS) والمنفعة الحدية الاجتماعية (MUP) وسيرتفع حجم المستفيدين من التعليم إلى (ك 2).

أما إذا قررت السياسة التعليم تبني مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإن منحني المنفعة الحدية الاجتماعية (MUP) سيتقاطع مع منحني التكلفة الحدية الخاصة بعد الدعم (MCS)، وسيرتفع حجم المستفيدين من التعليم ليصل إلى المستوى (ك 3) الذي يمثل المنفعة الاجتماعية المثلى.

وعلى الرغم من أن زيادة المدارس الخاصة قد يزيد حجم الالتحاق الإجمالي، إلا أن توزيع وصول التعليم سيكون منحرفاً؛ لأن الرسوم المدرسية المرتفعة ستمنع الأسر ذات الدخل المنخفض من إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة؛ وهذا يعني أن الأسر الأكثر ثراءً ستفضل المدارس الخاصة، ويؤكد هذا الاتجاه المخاوف من أن التوسع في المدارس الخاصة قد يستفيد منه الأثرياء فقط؛

لتلخيص هذا النقاش، يمكن لتشجيع التعليم الخاص أن:

أ - يوفر فرص الحصول على التعليم للمجموعات سكانية أكثر.

ب- يحقق نتائج دراسية أفضل لمجموعات محددة من الطلبة.

ج- يوفر فرص عمل للنساء المتعلّقات.

وبالنظر إلى الوضع الحالي في العراق حيث يدار ما لا يقل عن 35.3 % من المدارس الابتدائية في جميع محافظات العراق بفترتي دوام على أقل تقدير فإن تشجيع التعليم الخاص يعد استراتيجية مهمة وفعالة. ومع ذلك، فإنها في الوقت نفسه، تأتي بمفاضلة لأنها لم يتم إثبات فعاليتها في راب الفجوة بن الجنسين، وأنها تزيد من فرص حصول الأطفال الأكثر ثراء على التعليم، فضلاً عن فشلها في جني أقصى قدر من منافع الاستثمار في قطاع التعليم ككل؛ وعليه ينبغي أن تعمل سياسة التعليم في العراق على تعزيز المدارس الخاصة المصحوبة بنوع من المساعدة المالية لخفض تكاليف الالتحاق بالمدارس الخاصة، و/ أو خفض التكلفة بتعزيز دور المدارس الخاصة من أجل راب الفجوة بين الجنسين والفجوة في الثروة والدخل وفي فرص الحصول على التعليم في وقت واحد، وجني المنافع الاجتماعية من التعليم إلى أقصى حد. ويتطلب هذا الاتجاه نحو تقديم المنح المالية للمدارس؛ لتغطية احتياجات المدرسة بعد منحها صلاحيات إدارية ومالية لصرفها، ويسمى هذا الأسلوب في التمويل بالإدارة الذاتية أو الإدارة المستندة على المدرسة، الذي يعد أحد الحلول الممكنة لمشاكل التنسيق في تمويل الاستثمار، وهو شكل من أشكال اللامركزية للتمويل باستخدام المنح المالية للمدارس من خلاله يسمح للمدارس بتجنب أوجه القصور الناجمة عن فشل التنسيق والإجراءات الروتينية المطولة، وتشمل الفوائد المحتملة لهذا النظام على كفاءة أعلى وتوزيع أكبر إنصافاً للمال بين المدارس، وزيادة مرونة المدارس لتحديد أولويات الإنفاق على أساس الحاجة وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار. وقد كان لهذا النموذج نجاح في بلدان أخرى مثل

أوغندا، حيث زادت المنح التعليمية من نسب الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات التسرب وتحسن الأداء الأكاديمي كما جلبت تغيرات إيجابية في البنية التحتية⁽²⁰⁾.

2-سيناريو الإدارة الذاتية للمدرسة⁽²¹⁾:

تعدّ الإدارة الذاتية للمدرسة مدخلاً إدارياً جديداً في الإدارة المدرسية يتيح مزيداً من الاستقلال الذاتي للمدرسة وإمكانية انفتاحها على المجتمع، إلى درجة تسمح بأن تتعدى علاقتها من المؤسسات الحكومية إلى المؤسسات غير الحكومية.

ويقوم مفهوم الإدارة الذاتية للمدرسة على مبدأ لامركزية اتخاذ القرار وعلى الإدارة الجماعية، وتحسين المحاسبة والمساءلة التعليمية ومنح هذا النوع من المدارس مزيداً من الاستقلالية في العلاقة مع السلطات المحلية، عبر منح مديري المدارس مجموعة من الصلاحيات لصياغة الرؤى والأهداف التربوية وتوظيف ملاك المدرسة من المعلمين والعاملين وإشراكهم في صناعة القرارات واتخاذها دون الرجوع للسلطة العليا، فضلاً عن تعزيز دور الآباء في مجلس إدارة المدرسة.

والهدف الرئيس من الاتجاه نحو الإدارة الذاتية للمدرسة، هو تفعيل مقدرة المدرسة على الاستجابة للمتغيرات البيئية عبر تطوير قدرتها على صياغة أهدافها بما ينسجم مع التحديات الداخلية والخارجية، وبوضوح أكثر فإن مهمة الإدارة المدرسية لم تعد تقتصر على تسيير شؤون المدرسة الإدارية تسييراً روتينياً ينحصر في المحافظة على النظام المدرسي ووضع جداول الدروس، وحصر حضور التلاميذ والإشراف على البنية المدرسية وسلامة الأجهزة فيها، بل يتحول عملها إلى عمل تربوي بالدرجة الأولى يقوم على تمكين المدرسة من القيام بوظيفتها التربوية وتحسين أداء معلميها وبالعامل على زيادة التعامل بين المدرسة والمجتمع لتصبح مركز إشعاع، وعنصراً من عناصر المجتمع المحلي.

إن أهداف الإدارة الذاتية هي تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على مستوى المدرسة، ومن ثم تحقيق نوعية مائزة من المخرجات التعليمية وتدعيم الروابط بين إدارات المدارس، وأولياء الأمور على اعتبار أن الإدارة الذاتية تضمن تحقيق الكثير من الأهداف على مستوى المدرسة كونها عملية تشاركية تعاونية بين العاملين في المدرسة والمجتمع المحلي والمهتمين بالتعليم لصناعة قرارات لامركزية خاصة بالأدوار الوظيفية المرتبطة بالمدرسة.

تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة في العراق

بدأت محاولات العمل بالإدارة الذاتية للمدرسة في العراق كجزء من مشروع إصلاح القطاع العام وتحديثه، وقد تم البدء بتنفيذ هذا المشروع في عام 2010 بدعم من منظمة اليونيسف، ومنظمة اليونسكو وتمويلهما.

وبقدر تعلق الأمر بالقطاع التربوي فإن المشروع كان يهدف إلى تحسين القدرة للوصول إلى التعليم الجيد في العراق، ويشترك من هذا الهدف ثلاث أهداف فرعية لتحقيق الغاية الأوسع للمشروع، وكما يأتي:

1- دعم مراجعة السياسات الحكومية القائمة، وتطوير سياسات، ومبادرات جديدة تحسن جودة التعليم على المستوى الأساس.

2- بناء قدرات الحكومة على تنفيذ السياسات والمبادرات الجديدة على جميع المستويات (المركزي، المديرية العامة للتربية، مديريات التربية في الأفضية والمجتمعات المحلية).

3- حشد الدعم المجتمعي لتحسين الإبقاء على الأطفال في المدارس وزيادة معدلات التحاق البنين والبنات إلى المدرسة وركز التقرير النهائي على أربع مجالات أساسية هي:

1- المراجعة الوظيفية: التي شملت البيئة المحيطة بالوزارات وتأثيراتها، الهياكل والوظائف

والمهام، والإجراءات، والتبليغات، والتخطيط، والرصد، والتقييم، وتوافر المعلومات، والاتصالات، والتوظيف، وما يتبعه من إعداد وتدريب، والخوافز والمكافآت، واتخاذ القرارات التي تضمن التنمية البشرية والإدارية والاقتصادية، وكل ذلك باتجاه التحول نحو الـلا مركزية.

2- تقويم الخدمات التربوية والتعليمية: التي تقدمها مؤسسات التعليم وقبول الطلبة والحاقهم بهذه المؤسسات ونظام الامتحانات، ومنح الشهادات ومعادلتها، وتوزيع الكتب المدرسية، والخدمات الصحية، والتجهيزات، ومختلف المواد، وكذلك الخدمات التعليمية للقوميات الأخرى، وذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات الإلكترونية، ثم الإشراف المباشر على هذه الخدمات، وتقييم أدائها؛ لتحسين النوعية والجودة.

3- تقدير الكلفة وترشيد التمويل والإنفاق: اعتمد هذا الجزء على معلومات تم الحصول من وزارة المالية والجهات الأخرى كوزارة التخطيط، واستند إلى أبحاث علمية أجريت في هذا المجال وعلى إحصاءات وبيانات تم الحصول عليها من قاعدة البيانات والمسح الذي قامت به منظمة اليونسكو مباشرة مع أصحاب العلاقة.

4- رسم خارطة الطريق: تحدد الخطوات التنفيذية التي ستحقق في السنوات الثلاث المقبلة في التعاون مع سائر منظمات الأمم المتحدة لتحديث القطاع التربوي في العراق، وقد انتهت هذه المرحلة من المشروع بإعداد خارطة طريق للإصلاح والتحديث سلمت إلى المعنيين في وزارة التربية.

وقد طُبِّقت التجربة في ثلاث محافظات (البصرة، والنجف، وصلاح الدين) في عدد محدود من مدارسها (60) ابتدائية بواقع (25) مدرسة في البصرة، و(20) مدرسة في صلاح الدين، (15) مدرسة في النجف يضاف إليها (4) مدارس مهنية في المحافظات المذكورة، و(6) مدارس ثانوية بواقع (2) مدرسة في كل محافظة، على أن تكون المدارس الابتدائية من المدارس الصديقة للطفل، وأن تكون أحادية الدوام. وتم التركيز على منح المدرسة الصلاحيات اللازمة لإدارة نفسها

دون الرجوع إلى السلطة العليا في مجالات: البنية المدرسية، والإشراف التربوي، وشؤون المعلمين والعاملين، والشؤون المالية والشراكة المجتمعية؛ لرفع مستوى التأهيل الأكاديمي والإداري لإدارات المدارس، ولاسيما لمفهوم الإدارة الذاتية المدرسية على وفق الأسس الإدارية الحديثة، كي يستطيع القيام بعملهم على أكمل وجه، وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات العلمية بشأن هذه التجربة ومدى نجاح تطبيقها في المدارس المتوسطة والإعدادية وتشخيص الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيقها.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تتفق مع الفرضية التي تبناها البحث، والتي تنص على «أن تبعية الإنفاق التربوي للتقلبات في الموازنة العامة تمثل السبب الرئيس في ضعف كفاءة النظام التربوي وإخفاقه في تحقيق أهدافه الكمية (نشر التعليم) والنوعية (تحسين مستوى التعليم)؛ مما أدى إلى التدهور المستمر في جودة التعليم في العراق.

ومن أبرز تلك الاستنتاجات ما يأتي:

1- أسفر ارتباط الإنفاق التربوي بظروف التقلب في الموازنة العامة عن اتجاه شديد الانحدار في الإنفاق على التعليم، وبلغ هذا الانحدار نقطة النهاية الصغرى للمدة 2003 - 2007 حينما بلغت نسبته 3.8 %، على الرغم من النمو السكاني المضطرد وتفاقم الضغوط التي انتجتها التغيرات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والديموقراطية؛ إلا أن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى هبوط مستوى جودة التعليم في العراق.

2- يعبر متغير الإنفاق على التعليم عن مقدار التراكم في راس المال البشري؛ وبالتالي فإن الانحدار الشديد الذي شهده الإنفاق التربوي يعبر عن مدى التدهور الذي تعرض له رأس المال

البشري في العراق.

3- هناك عاملان أساسيان ساعدا في التدهور الكبير في حصة الإنفاق التربوي:

أ- الهبوط الحاد في الإنفاق على التعليم خلال المدة (1991-2015).

ب- عدم تبني رؤية كفيلة بتقديم مقترحات بديلة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تهدد بانحيار النظام التربوي؛ مما أفقد هذا النظام المرونة والقدرة على طرح البدائل.

4- شكلت الموازنة الاستثمارية أقل من (7 %) من مجموع الموازنة التربوية كمتوسط للمدة (2005 - 2013) في أبعد الحالات؛ مما ضيع عدة فرص للاستثمار التربوي في معالجة العجز المزمن في العرض المدرسي الذي يشهد اتساعاً مستمراً ناجماً عن الزيادة السكانية عامة، وتزايد الفئات السكانية في سن التمدرس، فضلاً عما أضافته الحروب المتتالية من تدمير للبنية التحتية للمدارس فضلاً عن عن الاندثار غير المعوض.

5- شهدت فصول الموازنة التربوية التشغيلية اختلالاً واضحاً لصالح الفصل الأول (الأجور والرواتب) الذي أحتجز أكثر من (90 %) من النفقات التشغيلية خلال المدة (2003-2015) وهو فصل غير مرن للتغيرات المالية لعدم مرونة الأجور والرواتب باتجاه التخفيض، وهذا الاختلال لم يبق للفصول الأخرى الحرية الكافية لاختيار السلع والخدمات التي من شأنها تحسين جودة التعليم .

5- لقد أدى فشل التنسيق بين وزارة التربية ومجالس المحافظات إلى تعدد جهات صرف وتنفيذ النفقات التربوية التشغيلية والاستثمارية للمدة (2004-2016).

6- انخفاض تخصيصات القطاع أدى إلى تنامي أعداد المدارس المزدوجة ثنائياً وثلاثياً، وكذلك أعداد المدارس غير الصالحة للتعليم من الناحية التربوية.

7- خضعت آلية توزيع تمويل الاستثمارات المشمولة بمشروع تنمية الأقاليم إلى التقلبات في سقف التمويل، فضلاً عن انفصال التمويل عن المعايير الموضوعية وخضوعه لقيود سياسية ومؤسسية إدارية ناجمة عن تقلبات الموازنة العامة (بيروقراطية إقرار الموازنة، والتعاقدات، وآليات السيطرة على التنفيذ).

8- أدت النقاط المذكورة من (1-7) إلى مواجهة النظام التربوي لمجموعة من التحديات المباشرة وغير المباشرة، التي انعكست تأثيراتها على جودة التعليم في العراق من أهمها نقص المدارس وتدني جودة الأبنية المدرسية، وزيادة كثافة الصفوف، وانتشار ظاهرة الازدواج المدرسي.

9- تشير البيانات البحث بأن أعداد المتسربين ومعدلاتهم تتجه نحو التزايد في جميع المراحل الدراسية في عموم العراق ما بين السنوات 2003 - 2015، وكانت للفتيات الحصة الأكبر في التسرب من المدرسة، ويعود التسرب لعدة أسباب من أهمها:

أ. النقص الكبير في الأبنية وتباعد موقعها ولاسيما في مناطق القرى والأرياف.

ب. عدم توافر الملاكات التعليمية المؤهلة اللازمة وعدم توفر السكن المناسب والأمن لها في هذه المناطق.

ج. افتقار المناهج وأساليب التعليم إلى ما يجذب التلاميذ إلى المدرسة، فضلاً عن ضعف أداء بعض المعلمين، وعدم معاملتهم لتلاميذهم على وفق أساليب التربية الحديثة التي تجعلهم منجذبين للمدرسة ومحبين للدراسة وللمعلمين.

د. انخفاض مستوى الدخل لفئات واسعة من العوائل الذي يضطرها إلى دفع أبنائها إلى سوق العمل وحرمانهم من حق التعليم.

10- فضلاً عن نسبة التسرب المرتفعة شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الرسوب في

جميع المراحل بما في ذلك المرحلة الابتدائية التي أخذت تتجاوز نسبة الرسوب فيها نسبة (50%).

11- إن نسب التسرب والرسوب تعني أن أكثر من خمس إنفاق العراق على نظامه التعليمي قد فشل في إعطاء النتيجة المرجوة من حيث تقدم الطالب إلى المستوى التالي من التعليم. ومثل هذا، من الناحية النقدية، ما مجموعه (1.5) تريليون دينار عراقي من الإنفاق الحكومي في 2014 – 2015.

التوصيات

إن الجهود الهادفة إلى رفع مستوى جودة التعليم في العراق يجب أن تركز في معالجة النقاط الآتية:

1- ضرورة العمل على تأسيس نظام يضمن التمويل المستدام لقطاع التربية والتعليم في العراق؛ لضمان الوصول إلى مرحلة فك الارتباط بين تمويل التعليم، وتقلبات الموازنة العامة في العراق؛ وإن تحقيق هذا الهدف يستلزم التعامل مع تمويل التعليم على أنه قضية تنمية استراتيجية كما نصت على ذلك الاستراتيجية الوطنية للتعليم.

2- ضرورة العمل على تطوير قدرات النظام التربوي لتحسين معدلات الاستفادة من الميزانية في إطار اللا مركزية، من إدخال أساليب التخطيط التمويلي للتعليم وتشجيع دراسات احتساب الكلف المعيارية للطالب والمدرسة والمرحلة، فما تزال هناك نقاط ضعف متعددة في نظام الإدارة المالية ولاسيما فيما يتعلق بانخفاض معدلات تنفيذ الموازنة الاستثمارية التربوية، الذي يعد واحداً من مؤشرات عدم كفاءة النظام التعليمي في العراق.

3- ضرورة تحديد الحد الأدنى لتمويل التعليم، عبر عملية احتساب علمي دقيق لضمان استقراريه التعليم، وتحقيق هذا الأمر يستلزم إعداد آلية تمويلية تساعد في امتصاص آثار الصدمات

التمويلية (انخفاضاً وارتفاعاً) على أداء النظام التربوي، ويؤكد الحاجة إلى تبني الأساليب العلمية في إعداد الموازنة العامة التربوية بشقيها الجاري والاستثماري عبر العمل على إعداد الموازنات التربوية التخطيطية في آمام معينة (لخمس سنوات أو ثلاث) بما يشارك في تحديد منحى إمكانات النظام التربوي للتخفيف من شدة الصدمات التمويلية.

4- إن التفكير بإعداد نظام تربوي تتوافر فيه شروط الجودة والكفاءة وتحقيق هذا الأمر يستلزم:

أ- تفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، من طريق تعزيز التعليم الخاص وتدعيمه ببرامج تحويل الموارد أو دعم التلاميذ من ذوي الدخل المنخفضة، مع تقديم صنوف الدعم كافة للقطاع الخاص، وتشجيعه على الاشتراك في الاستثمار في قطاع التربية، ويستلزم تحقيق هذا الهدف التحلي برؤية متأنية تتبنى التدرج الزمني اللازم لتهيئة شروط التنافس السليم الذي يحقق الكفاءة الداخلية للنظام التربوي، ويخفف من تبعية الإنفاق التربوي لتقلبات الموازنة العامة.

ب- تعزيز الإدارة الذاتية للمدرسة ولاسيما عمل وصلاحيات مجالس الآباء والمعلمين؛ بهدف تحسين نوعية الخدمات التربوية التي تقدمها المدارس للأطفال الذي يعد مدخلا إدارياً جديدة في الإدارة المدرسية يتيح مزيداً من الاستقلال الذاتي للمدرسة وإمكانية انفتاحها على المجتمع.

5- تعزيز ادارات مؤسسات التعليم وتدريبها على المستوى المحلي لتوسيع الخدمات التربوية والتعليمية وسائر الخدمات فيها وتحسينها، ومواءمتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل وحاجة المواطنين.

6- ضرورة تشخيص الأسباب الحقيقية وراء الرسوب والتسرب المدرسي لرفع مستوى جودة التعليم وتحقيق هذا الأمر يستلزم:

أ - إعادة تأهيل المدارس والبنى التحتية لقطاع التربية، وتوسيعه بما يكفي لتغطية الطلب على التعليم، وتزويده بالمعدات المساعدة للتدريس وبما ينسجم مع معطيات العصر الراهن.

ب- تأمين عدد أكبر من التدريسيين المؤهلين، وإعادة تأهيل الملاك التربوي على ضوء ما يستجد من معطيات العلوم التربوية والنفسية الراهنة.

ج- الشروع بعملية اصلاح للمناهج الدراسية وتطوير المهارات ذات الصلة؛ بهدف تحقيق تعليم منافس على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

د- التأكيد على اكتساب المهارات وزيادة القدرات والمعرفة الحديثة لتلبية متطلبات أصحاب العمل لتعزيز الروابط بين القطاع التربوي وسوق العمل .

7- ضرورة العمل على تقليل التفاوت في نسب الالتحاق بين الإناث والذكور عن طريق الحد من ظاهرة تسرب الإناث من طريق رفع مستوى الوعي المجتمعي، ولاسيما في المناطق الريفية.

8- إعادة النظر بأجور ورواتب المعلمين والمدرسين، وجميع العاملين في قطاع التربية والتعليم فهذا الإجراء يمكن أن يساعد في تعزيز قناعة المجتمع بجدوى استمرار الأبناء في التعليم ويمكن أن يساعد في تقليص نسب التسرب والرسوب.

9- إعادة النظر في سياسة نشر المعلمين وسياسة تطوير قدراتهم، من طريق المباشرة بحملة واسعة للتعينات، وإعادة التعيين لخفض حصة المعلم من الطلبة، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع كفاءة المعلمين لتعزيز جودة التعليم من ناحية، وتلبية الطلب المتزايد على التعليم في ظل القيود المالية من ناحية ثانية.

10- إعادة النظر بعلاقة النظام التعليمي بالمنظمات الدولية، باعتماد سياسة التعاون والشاركة مع تلك المنظمات لتقديم الدعم والمساندة للنظام التربوي في العراق، فمن المفترض أن

تعمل وزارتي التربية والتعليم العالي على عقد اجتماعات دورية لرصد التقدم المحرز ومناقشة القضايا الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتعليم مع اليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي والجهات المعنية الأخرى.

المصادر

1. Rodrik, D. 2010, Structural transformation and economic development
http://drodrik.scholar.harvard.edu/files/dani-rodrik/files/dani_rodrik_resume_0.pdf
2. - البنك الدولي (2007) "الطريق غير المسلول، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Summary_ARB.pdf
1. علاء الدين جعفر محمد علي، النمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والقرآن الكريم، دراسة مقارنة لدور العوامل المنظورة في تحقيق النمو الاقتصادي، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص: 30، ص: 31.
2. Barro & Lee (2000)، International Data on Education Attainment)، pp1-3 , http://www.economics.harvard.edu/faculty/barro/files/p_jwha.pdf
3. أحمد حسين الهيتي وآخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981 - 2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد 20، 2009، ص: 38.
4. دخيل، نجاة؛ محددات الدمج الاجتماعي، ورشة عمل حول تعريف وتحليل وقياس الفقر، دمشق، 2007، ص: 5.
5. (انظر: ديرهاكويان، موسيس. حالة العراق الصحية في نصف قرن، (بغداد: دار الرشيد، 1981) ص: 81.
6. الزبيدي، علي، تطور الإنفاق التربوي الحكومي في العراق 1974 - 1989 بحث مقدم إلى مركز البحوث التربوية وزارة التربية بغداد 1990.
7. UNESCO. (2003). Situation Analysis of Education in Iraq 2003. Paris: UNESCO.
Retrieved from <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001308/130838e.pdf>

8. للمزيد من التفاصيل انظر:
 - منظمة العمل الدولية، التعليم والتدريب من أجل العمل في مجتمع المعارف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، التقرير الرابع (1)، سويسرا، جنيف، الطبعة الأولى، 2002، ص: 17.
 - حسان محمد حسان، الإهدار التربوي كمعوق لدور التربية في التنمية في الوطن العربي المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب، الجزء الأول، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، بغداد، 1975، ص: 178.
9. للمزيد من التفاصيل انظر.
 - اليونيسكو، دراسة تحليلية لأوضاع التعليم في العراق، 2003.
 - حمزة، كريم محمد، النظام التعليمي في العراق "الواقع ومتطلبات التغيير"، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
10. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية لسنة 2004 ومستويات المعيشة وخارطة الحرمان، بغداد 2004.
11. الزبيدي، علي، اكتساب المعرفة من أجل تمكين، بحث مقدم ضمن تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2007.
12. UNESCO. (2011a). UNESCO national education support strategy: Republic of Iraq, 2010 – 2014. Amman:UNESCO Iraq office.-
13. الزبيدي، علي، نحو تخطيط الموازنة التربوية العامة، ورقة مقدمة لأعمال البنك الدولي، ورشة تدريبية 2007.
14. الزبيدي، علي، المصدر نفسه.
15. UNICEF. (2014c). School Financing Study for the Education Sector of Iraq.
16. الزبيدي، علي، نحو تخطيط الموازنة التربوية العامة، ورقة مقدمة لأعمال البنك الدولي، ورشة تدريبية 2007.
17. -14-UNICEF. (2017). The cost and benefits of education in Iraq
18. UNICEF. (2014c). op.cit
19. علي الزبيدي، مشروع الإدارة التربوية المعتمدة على المدرسة في العراق، ورقة قطاع التربية والتعليم، مقدمة إلى منظمة اليونسف، 2018.

كتب التاريخ المدرسية في العراق : دراسة تحليلية

د. لاهي عبد الحسين

الخلاصة

هذه دراسة تعنى بالبحث في الجوانب الاجتماعية والأنثروبولوجية المهملة في كتب التاريخ المدرسية في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، وهي تقوم على قراءة كتب التاريخ المدرسية وتقييمها بمراحلها الست التي تشتمل على دراسة الفرع الأدبي للبحث في مدى إهتمامها بإعطاء صورة علمية ومتكاملة عن الحقيقة التاريخية والجوانب الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بها والمنزوعة من التحيزات الدينية والمذهبية والعرقية والثقافية. دراسة تهتم بمدى قدرة كتب التاريخ المدرسية على فهم الحاضر بدلالة الماضي المفعم بالتفسيرات العلمية المتنوعة، وعدم الاكتفاء بملاحقة القديم محنطاً تبعاً لتسلسلات زمنية متعاقبة. تهتم الدراسة بتعقب ما إذا كان هناك تصور أساسي يقود كتابة كتب التاريخ المدرسية لبلوغ الرسالة المطلوبة القادرة على بناء شخصية وطنية قوية عامة وشاملة وواثقة بنفسها. رسالة تهنيئ الطالب لخوض غمار الحياة محصناً بنظرة واعية وموضوعية عما يحكم الحياة الاجتماعية في الماضي مما كان له وقع على الحاضر وتوقع للمستقبل.

تقليدياً، اهتمت كتب التاريخ المدرسية بالتركيز في الحروب والغزوات ونتائجها الدموية القاتلة كونها علامات فارقة في مسيرة المجتمع العربي الإسلامي على وجه الخصوص. وتتساءل الدراسة: إلى أي درجة تمكنت كتب التاريخ المدرسية المتداولة من تجاوز هذه السمة للخوض في غمار الجانب الآخر من الحياة الاجتماعية؛ وهو الجانب الذي يسلط الضوء على الجنود المجهولين من صغار المشتغلين والنساء وأعضاء الطبقات الاجتماعية الدنيا ممن بنوا وأقاموا الأجداد وبذلوا التضحيات في الحروب والغزوات. وإلى أي درجة استطاعت كتب التاريخ هذه أن تقدم مادة علمية تتسم بالعلمية والحيادية اللازمة في تناول كثير من القضايا موضوع الاهتمام.

وتبحث الدراسة أيضاً في صلة كل هذا ببناء الهوية الوطنية الجامعة في ظل تنافس متصاعد بين الجماعات المتنوعة في المجتمع العراقي. وتتساءل: إلى أي درجة يمكن لكتب التاريخ المدرسية أن تشارك في تسليط الضوء على هذه الجماعات للتعريف بها والتقريب فيما بينها وليس التشجيع على التمايز وتكريس العزلة والتوقع؟ وسيكون مدعاة للقلق والتحدي لمستقبل «الجماعة الوطنية»⁽¹⁾، أن يزود الطلبة بكتب تأريخ متماسكة في رسالتها فيما يتلقون رسائل مضادة على مستوى بيوتهم وعوائلهم؛ وهذا أحد أهم التحديات التي تواجه مجتمعاً مثل المجتمع العراقي في ظل الظروف الشاذة وغير المهيأ لها ولاسيما بعد 2003.

1. عبد الجبار، فالح، الدولة - الأمة - النزعة القومية وحق تقرير المصير، 2017 Ssrcaw.org.

تقع الدراسة في ثلاثة أطر، هي: النظري، والميداني، التحليلي، والخاتمة. يتضمن الإطار النظري عرض ومناقشة الأسس النظرية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سبر غورها من حيث فلسفة التاريخ، ومفهوم الحقيقة التاريخية، وصناعة كتابة التاريخ، وأسلوب كتابته إلى جانب التأمل في الرسالة التي تسعى هذه الكتب إلى توجيهها لأجيال شابة من العراقيين. ويقدم الإطار الثاني والرئيس النتائج التفصيلية التي تمّ التوصل إليها من طريق مراجعة كتب التاريخ المدرسية للمراحل الستة ضمن الدراسة المتوسطة والإعدادية المقررة من قبل وزارة التربية. وتختتم الدراسة بتقديم الإستنتاجات الرئيسية والمقترحات العملية النهائية لتطوير كتب التاريخ المدرسية لتكون أكثر أهلية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والوطنية المجردة.

تقديم

تكتسب الكتب المنهجية في أي نظام تعليمي حديث في مجتمع حديث أهمية كبيرة أدت بها إلى تأسيس دور نشر وكتاب متخصصين ومراكز توزيع متعددة تنسق مع المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها. فالكتب المنهجية أصبحت اليوم صناعة ليست رائجة فقط وإنما جوهرية لقيادة التعليم وتطويره. وهي تخضع للتقويم والتشذيب وإعادة النظر بحسب أحدث التوجهات الفكرية والاكتشافات العلمية وليس السياسية والأيدولوجية؛ لتمكين المعلم والطالب والمدير ومن يرتبط بهم من العمل بالطريقة التي تعزز المساعي لزيادة المعرفة والتهيؤ لتلقيها واستخدامها. لم يعد ممكناً في ظل النظام التعليمي الحديث والسائد في العالم اليوم الاعتماد على ثقافة الأستاذ ومهارته مهما كانت عالية وموثقة، بل لا بدّ للطلبة موضوع الاهتمام من مادة مكتوبة ونص محرر يعودون إليه ويستفادون منه ويحتفظون به. لا يختلف أحد على أهمية الكتب المدرسية في العراق شأنه شأن أي بلد آخر من أجل تحقيق الأهداف المرسومة على أكثر من صعيد وفي مقدمتها تعزيز الهوية الوطنية ودعم الجهد العائلي اللازم في هذا المجال إلى جانب تأهيل الطلبة للعمل في المستقبل بالكفاءة والاستعداد اللازمين.

ولعل كتب التاريخ المدرسية تستحوذ على اهتمام رئيس بالمقارنة مع المواد العلمية الأخرى لما للتاريخ من صلة بالعملية التعليمية، والوطنية، والثقافية على السواء. وبما أنّ كتب التاريخ في النظام التعليمي ما بعد الابتدائي تدرّس للسنوات الست الأساس ابتداءً من السنة الأولى للدراسة المتوسطة وحتى السنة السادسة للفرع الأدبي فإنّ مراجعتها وتقييمها يكتسب أهمية كبرى. فيما عدا ذلك فإنّ قراءة التاريخ لا تتعدى النظر إلى مصنوعات تقليدية أثرية تكتفي بترك أثر طيب وممتع أو

كما عبر محمود يصبح التاريخ «محلاً لبيع الأنتيكات القديمة»⁽²⁾؛ ومن هنا تجيء هذه الدراسة وهي تقوم على فكرة يمكن وضعها وفق المخطط التالي:

تعزيز الهوية الوطنية = الكتاب المدرسي كوسيلة + الجهد العائلي

وكما يلاحظ من هذه المعادلة فإنّ الدراسة الحالية لا تنطلق من منطلق البحث عن الهوية الوطنية العراقية؛ بل استقراء قنوات العمل على تعزيزها وتمتينها انطلاقاً من الكتاب المدرسي. فالهوية الوطنية ليست ضائعة ومفقودة، بل قائمة وموجودة ولكنها تتعرض للاعتداء والتهجم الذي لا مبرر له؛ مما يتطلب حمايتها ونزع ما يعلق بها من نتوءات لا تنسجم وطبيعتها العراقية الجامعة والشاملة والحميمة؛ وهذا ما يمكن تحقيقه في جانب معين بالبحث في العلاقة بين المدرسة بآلياتها وأدواتها الأساسية، والتي تأتي الكتب المدرسية المنهجية في مقدمتها مقروناً بالجهد الذي تبذله وتمارسه العائلة.

اعتمدت الدراسة للبحث في تعزيز الهوية الوطنية طريقة القراءة المعمقة والمنتظمة لكتب التاريخ المدرسية المنهجية، وما يمكن أن تقوم به العائلة لتعزيز جهود من هذا النوع أو بعثرتها. إذ يذكر أنّ المشكلة الرئيسية في هذا العمل تمثلت في المعايير التي يمكن اعتمادها لتقييم هذه الكتب. واستقر الرأي على أن تستمد المعايير من متن الكتب المستهدفة إلى جانب متابعة تسلسلها المرحلي. وهذا ما حصل كما سيتبين لاحقاً. فقد كان لا بد للبدء بمناقشة فلسفة التاريخ والحقيقة التاريخية وكتابة التاريخ وأسلوب كتابته. تلا ذلك تقديم المعايير بحسب الموضوعات وليس بحسب تسلسل الكتب المدرسية المنهجية موضوع الاهتمام، وكان لا بدّ من توطئة تبدأ بتنظيم الكتب والمؤلفين ومصادر الكتب وأحجامها. وتلتها المعايير الخاصة بعدد من المشكلات الأساسية من قبيل سياسة التثقيف والبسمة والمفردات المترادفة والحيادية العلمية، وكان لا بدّ من وقفة عند بوابة التاريخ الأقرب أو التاريخ المعاصر؛ وأختتمت الدراسة بمخطط مقترح لتسلسل الكتب من حيث الموضوع والفكرة وزاوية للمقترح الرئيسي بشأن تطويرها، ومن ثم الخاتمة.

لا يخفى على الدارسين والمهتمين بالدراسات العلمية الصعوبات التي تكتنف عملية القيام بها. ولم تعدم الصعوبة هذه الدراسة؛ فقد كان من أبرز الصعوبات وأهمها الحصول على نسخ من الكتب المنهجية المقررة ولاسيما على مستوى الطباعات المتعاقبة لغرض المقارنة ومحاولة تعقب

2. محمود، محمود عبد الواحد، مدرسة الحوليات الفرنسية وتحديد كتابة التاريخ: محاولة للتأصيل في الفهم العراقي (بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2013).

التغييرات الحاصلة فيها. ولولا مساعدة عدد من الزملاء والطلبة الأعزاء فقد كان من الصعب الشروع بالدراسة، بيد أنّ الشروع بالعمل أظهر أنّ التغييرات الحاصلة في الطباعات المتعاقبة تكاد تكون معدومة. فكثير من الموضوعات التي إهتمت بها هذه الكتب كتبت بطريقة مكررة لما درجت عليه بالسابق بل ومنذ أكثر من خمسين عاماً حسب التقديرات العامة. من جانب آخر، تشير قضية إمتناع المؤسسات التعليمية المعنية عن توفير نسخ لأغراض الدراسة إلى واحدة من مشكلاتها الأزلية التي تتمثل بالتكتم والبيروقراطية الفاشلة التي تحتفظ على الواقع وتطير من الدراسة والتمحيص والنقد العلمي.

فلسفة التاريخ

لا تستغني أمة عن الفلسفة التي تعدّ البوصلة التي تتقدم في ظلها، فمن دون الفلسفة ستحمل الريح أي مشروع كيفما اتفق مما يفقده السياق الذي يمكن أن يسير فيه. تقوم فلسفة التاريخ على فلسفة العلوم وتستقي منها. وهي تقوم بالأصل على تقديم الأسئلة المناسبة التي تثير الفضول وتوجه التفكير لتطوير نظريات وأفكار تعطي تصورات أولية ليس لتقديم إجابات دقيقة ومحددة وإمّا لاستيضاح ميدان العلم وموضوعه والمساعدة في تسليط الضوء على جوانبه المتعددة. إلا إنّ الفلسفة لا تعني فقط الاستغراق فيما هو نظري بحت، بل أيضاً التأمل في الجانب الميداني والواقعي للموضوع محل الاهتمام. ويقترح عالم الفيزياء الألماني المعروف ألبرت أينشتاين أنّه عندما تريد أن تفهم نظريات الفيزياء الموغلة في التجريد النظري فإنّ عليك أن تركز على ما يفعل علماءها وليس ما يقولونه؛ لأنّ الحاجة ميدانية ومادية وليست نظرية وتجريدية فحسب⁽³⁾. ثم يأتي دور العلم الذي يبحث في الأسباب والقرائن ويروم التوصل إلى نتائج محددة يمكن التحقق منها وإعادة دراستها ومقارنتها⁽⁴⁾. عندما تقرر فلسفة العلم بأهداف العلم يصبح من الممكن للطلبة أن يكتسبوا التأهيل المناسب الذي يهيئهم للدخول في ميدان المعرفة الواعدة بمزيد من التحليق في فضاءاتها المترامية؛ وهذا ما تفتقد إليه كتب التاريخ المنهجية في العراق. ويتضح الأمر ابتداءً من مقدمات الكتب المنهجية المدروسة التي تأخذ طابعاً توجيهياً مباشراً وتفشل في الخوض فيما ترمي إليه على مستوى تشجيع آفاق التعلم والحث على المزيد منه سيجري تفصيله. فهي تقدم نفسها كما لو كانت الحقيقة بكاملها مما يلفت النظر إلى واحدة من أهم مشكلاتها البنوية لأغراض العملية التعليمية وهدف تعزيز الهوية الوطنية.

3. Toulmin, Stephen, The Philosophy of Science: An Introduction (New York: Harper Torch Books, 1953).

4. Spector, Paul E., Research Designs (Beverly Hills: Sage Publications, 1981).

على سبيل التخصيص هناك أكثر من فلسفة يمكن البناء عليها ولاسيما الفلسفات التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والإنسانية التي تبث الحياة فيما يُدرس ويُعَمَّن النظر فيه. ولعل أول هذه الفلسفات التي يجدر بالطالب الإحاطة بها هي فلسفة التأريخ الخلدونية. إذ ينظر ابن خلدون إلى التأريخ على أنه «فن من الفنون الذي تتداوله الأمم والأجيال ... وأنّ فحول المؤرخين في الإسلام قد أستوعبوا أخبار الأمم وجمعوها ... وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وهما فيها وابتدعوها»⁽⁵⁾. ويعبر عن مشاركته لعلم التأريخ وصلته بالعلم الذي ابتدعه، علم الاجتماع بالقول: «فأنشأت في التأريخ كتاباً ... شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الإنساني»⁽⁶⁾. والجدير بالذكر أنّ ابن خلدون يقدم نظرة دائرية لقيام الدولة تتبع دورة حياة الإنسان بدءاً من الولادة والنشأة والصبا والشباب فالشيخوخة والتدهور والموت نظرة يمكن أنّ تساعد على إعادة النظر بالتأريخ العربي والعراقي على وجه الخصوص لكي لا يترك الطالب نخب مسلسل التدهور والتردي والإنحطاط الذي أصاب الدولة العربية في نظمها وحقبها المتعددة. فهناك ولادة وحيوية وأداء وهناك أخطاء وسياسات متردية وإستسلام. لا يستبعد أنّ تكون كتب التأريخ المدرسية الحديثة في الدول الصناعية المتقدمة ساهمت ببناء إنسان قوي لأنّها لم تتركه طعماً سهلاً لمسلسل التدهور والهزيمة والسقوط وإستفادت حتى مما عُدَّ معادياً لها ومحرضاً عليها من خلال السعي لرصد الحقيقة على أقرب ما تكون. ويمكن الاستفادة من أطروحة الدكتور علي الوردي بشأن ابن خلدون كونها تقدم قراءة وتحليلات علمية هادئة ومتأنية للتأريخ العربي الإسلامي كما خبرها ابن خلدون من حيث إنّ أطروحة الوردي ركزت في مقدمة ابن خلدون كأنموذج في مجال علم اجتماع المعرفة مما يمكن العودة إليه⁽⁷⁾. تجدر الإشارة إلى أنّ قسم التأريخ في كلية الآداب، جامعة بغداد أظهر اهتماماً بالاستفادة من نظريات علم الاجتماع ابتداءً من أعمال علي الوردي التي قام بعض التدريسيين بإدماجها بمنهج الدراسات العليا في القسم⁽⁸⁾.

5. ابن خلدون، مقدمة تأريخ ابن خلدون: الجزء الأول من تأريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تأريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (1406م)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس الأستاذ خليل شحادة، مراجعة د. سهيل زكار (طبعة مستكملة ومقارنة ...) (الطبعة الأولى) (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 6، 1988).

6. المصدر نفسه، ابن خلدون، ص: 8-9.

7. الوردي، علي، في علم اجتماع المعرفة (ترجمة د. لاهاي عبد الحسين) (بغداد: المدى، 2018).

8. انظر قيام د. مرتضى النقيب بتدريس علي الوردي والتأريخ الإسلامي في الفصل الثاني للعام الدراسي 2011 - 2012. أعقبه تدريس مادة المؤسسات الاجتماعية والإشراف على رسائل اهتمت بالموضوع نفسه في محمود عبد الواحد محمود، المؤرخ صالح العابد والتأريخ العثماني: قراءة في نصوصه ومنهجه، ص: 53-76 في صالح العابد: ذاكرة التأريخ الحاضرة (تحرير وتقديم محمود عبد الواحد محمود) (بغداد: مكتبة عدنان، 2013).

على هذا الصعيد يقول د. علي الوردي إنّ التاريخ الاجتماعي مهم لما ينطوي عليه من دلالات فكرية واجتماعية⁽⁹⁾. ويشبّه أحد المختصين علاقة التاريخ بالعلوم الاجتماعية بعلاقة الطبيب بالمختص بعلم الأمراض؛ إذ لا يستطيع الطبيب القيام بوضع التشخيصات السليمة دون الاعتماد على نتائج التحليلات المخبرية التي تحتاج وضع للتواصل مع الطبيب لمعرفة خارطة الأمراض السائدة والمنتشرة أو الآخذة بالانتشار. أو إنّ العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية تشبه العلاقة بين المختص في علم الإجرام والمحقق الجنائي الذي يبحث في الأسس الميدانية للجريمة للمساعدة على الكشف عن الجريمة، من حيث إنّ السؤال هو ما مغزى التعرف على ما حدث في الماضي بلا تسليط الضوء على مبرراته ودوافعه؟ وهذا ما يقوم به علم الاجتماع الذي يشرح الدور ويهتم بالمعنى المكتنز فيما حدث. وهذا ما يحتم العودة إلى العلوم الاجتماعية ليس بطريقة عامة وإنّما بطريقة علمية تستفيد من طرق العلم ومنهجية لتقدم أدلة وحججاً وتلهم بالأفكار التي تشجع الباحثين في علم التاريخ على توجيه الاهتمام⁽¹⁰⁾. ويحدد كارل ماركس فلسفة التاريخ على أنّها تشتمل التعرف على نمط الإنتاج ونوع الطبقات الاجتماعية التي تشكلت تبعاً له وتعقبها من أجل فهمها¹¹. وهذه فلسفة مهمة كان لها فضل توجيه الاهتمام بالطبقات الدنيا والجماعات المهمشة التي صارت اليوم سبباً في الكثير من حركات التمرد والثورة وفي الأقل إثارة أعمال الشغب.

الخلاصة: إنّ لفلسفة التاريخ أهمية كبيرة لبلوغ التوضيح وتقديم المادة العلمية بطريقة تشجع على مزيد من التفكير وفق توجهات منظمة ومنهجية تمكن الطلبة من تتبعه وتذوق ما يرد فيه على نحو أكثر فاعلية وأهمية. بقدر تعلّق الأمر بفلسفة التاريخ في توجيه عملية إنتاج كتب التاريخ المنهجية وبلورتها فإنّ هذا يتطلب نوعاً من المركزية الفكرية التي تساعد على وضع كتب تعرف بتوجهات أكثر انسجاماً على مستوى المراحل المتعددة مما هو متعارف عليه. على أنّ هذا لا يعني أنّ ينهل من فلسفة دون غيرها بل قد يرى الباحث أنّه يمكن أن يبيّن على أكثر من جانب من الفلسفات المعروفة؛ بغية تقديم عمل أكثر اكتفاءً وشمولية وإحاطة.

9. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، الجزء الأول (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969).

10. Weiss G., Bernard & Arnold H. Green, A Survey of Arab History (A Revised Edition) (Cairo: The American University in Cairo, 1987).

11. Marx, Karl, The German Ideology, p. 159-191 in David McLellan (ed.), Karl Marx: Selected Writings (Oxford: Oxford University Press, 1977).

الحقيقة التاريخية

التاريخ علم قائم بذاته وهو لذلك يبحث عن الحقيقة ويهتم بها⁽¹²⁾. ولكنه أيضاً يهتم بالطريقة التي يستخدم فيها التاريخ لفهم كيف أصبح المجتمع على ما هو عليه الآن، فهو يعمل على إنضاج مشروع فكري متماسك، ويلاحظ أيضاً أنّ إساءة استخدامه أيديولوجياً تقوم على المغالطة التاريخية وليس على الأكاذيب⁽¹³⁾. ويأتي بعد ذلك الاهتمام باستخدام المنهج العلمي المقبول الذي يقوم على وضع الفرضيات والبحث عن الأدلة والبراهين التي قد لا يمكن التيقن منها ميدانياً ولكن يمكن التيقن منها بصورة تقريبية؛ ويتحقق هذا بعدة طرق منها الوثائق والمصادر الرئيسية والثانوية والملفات والإرشيف، ولا يستغنى بالنسبة للتأريخ الحديث عن المقابلات والروايات والشهادات والزيارات لموقع الحدث⁽¹⁴⁾. فيما عدا ذلك فإنّ الوقائع التاريخية تصبح مجموعة من المسلمات المتراكمة غير القابلة للجدال. وهناك جانب آخر تلفت النظر إليه غريدا ليرنر التي ترى أنّ التأريخ تجاهل دور النساء، على الرغم من وجودهن حقيقي وغير قابل للتشكيك. وقد تشكل النظام الذكوري الأبوي بحسب ليرنر قبل حوالي ألفي عام قبل الميلاد، ولكنّ هذا النظام الاجتماعي بطبيعته شأنه شأن أي نظام اجتماعي آخر يمثل حقيقة تاريخية لها بداية ولا بد لها من نهاية. وهذا ما يحتم البحث في ثناياها من أجل تقديم الحقيقة التاريخية مجردة وغير ملوثة بالتحيز والجهل والتجهيل؛ وهي تقترح لذلك الاهتمام بالقراءة الجندرية للتأريخ بحيث لا يكون الرجال فقط هم المقياس وإنما الرجال والنساء من أجل المشاركة ببناء «عالم إنساني بحق»⁽¹⁵⁾.

يعرّف التأريخ في كتاب الصف الثالث المتوسط كما جاء في التمهيد «على أنّه تراث الأمة ووقائع وأحداث ماضيها عبر السنين»⁽¹⁶⁾. ويمضي ليستعرض التأريخ ويضعه في ثلاث حلقات: القديم والوسيط والحديث المعاصر. ولا يفوت لجنة تنقيح الكتاب لفت انتباه الطلبة إلى أنّ يقرأوا التمهيد قبل الدراسة لأبواب وفصول الكتاب «لكي تفهم الأسس التي تم تأليف الكتاب بموجبها»، كما جاء في المقدمة⁽¹⁷⁾. وهذا تعريف تقليدي يحتزل التأريخ ويخفضه إلى مستوى أنّ يكون مجرد سجل لتعاقب أحداث الماضي فيما تنوعت المدارس وتعددت للمساعدة على إعادة النظر بالطريقة التي ينظر فيها إلى التأريخ كما تبين سابقاً.

12. هوبزوم، أ. ج، دراسات في التأريخ (ترجمة عبد الله النعيمي) (بغداد: المدى، 2006).

13. المصدر نفسه، هوبزوم، ص: 12، 2006.

14. Weiss & Green, 1987.

15. ليرنر، غريدا، نشأة النظام الأبوي (ترجمة أسامة إسبر) (الطبعة الأولى) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص: 437، 2013).

16. لجنة من وزارة التربية، التأريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط، ص: 5، 2014.

17. كتاب الثالث المتوسط، ص: 5 - 7، 2014.

وهنا تظهر أولى المشكلات في كتب التاريخ المدرسية التي تقدم فيها الحقيقة التاريخية بطريقة تنطوي على التفسير والمغالطة. يذكر على سبيل المثال: أنَّ الخليفة الرابع في دولة الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب «استشهد» في سنة 40 للهجرة⁽¹⁸⁾. ومعروف أنَّ الإمام علي بن أبي طالب تعرض لعملية اغتيال أصيب جرحاً بجرح غائر سرعان ما أدى إلى وفاته بعد ثلاثة أيام. وعلى الصعيد نفسه، يشار إلى اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب على يد أبي لؤلؤة، ومعروف أنَّ ما حدث في حالة الخليفة عمر بن الخطاب لا يختلف عما حدث في حالة الخليفة علي بن أبي طالب ولا تنقص هذه الحقيقة التاريخية من أمرهما شيئاً، فكلاهما تعرض للاغتيال وليس الاستشهاد وكلاهما قاد أمة المسلمين في ظروف عصيبة⁽¹⁹⁾. جاء في القاموس الجديد أنَّ الاغتيال يعني «قتله على غرة وغفلة»، أما الاستشهاد فيعني «أنه قتل في سبيل الله»⁽²⁰⁾. وكلاهما قتلًا وتوفيا بطريقة غير طبيعية إلا أنَّ المشكلة تظهر بالتلاعب بالحدث من خلال إطلاق توصيفات غير متطابقة تبعث برسائل متضاربة تضر بالنهاية بالمساعي التعليمية لتعزيز الشعور بالانتماء الوطني والهوية الوطنية. فهذا استخدام غير علمي للحدث يحض على اتخاذ مواقف طائفية ولا يشارك ببناء شخصية وطنية عراقية متجردة. إذ يطلق الاستشهاد على الموت في ساحات المعارك، وكما تقدم فقد توسم كلا الخليفين مسؤوليات عظيمة وخاضا معارك كبيرة ولكنهما توفيا بطريقة الاغتيال. فيلاحظ أنَّ مثل هذا الاستخدام يتكرر فيما بعد على الصعيد نفسه في كتاب الصف الرابع الأدبي⁽²¹⁾.

كتابة التاريخ

هناك جانب آخر مهم يعبر عنه بفكرة أنَّ كل كتاب في التاريخ ينبغي أن يكون أطروحة كاملة⁽²²⁾؛ بمعنى أنَّ تكون هناك بنية للعمل تتكون من المقدمة، والمتن، والخاتمة؛ وهذا ما تفتقر إليه كتب التاريخ المنهجية المدرسية التي يفترض أنَّ تكتب بطريقة تكاملية تراعي قاعدة «الأطروحة» هذه حيث تقدم الفكرة ومصادر جمع البيانات لها وبالتالي؛ التحقق من نتائجها وصولاً إلى وضع الخاتمة المنسجمة مع تتابع تسلسل المادة العلمية.

18. لجنة من وزارة التربية، التأريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط، ص: 48، 2018.
19. لجنة من وزارة التربية، تأريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي، ص: 36، و 37، 2013.
20. بن هادية، علي وبلحسن البليش والجيلاني بن الحاج يحيى، تقديم محمود المسعدي، القاموس الجديد للطلاب: معجم عربي مدرسي ألفبائي (تونس والجزائر: الشركة التونسية للتوزيع والمؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، ص: 43 و 75، 1988).
21. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 38، 2013.

وإن ما تقدم ذكره آنفاً هو أمر تفتقر إليه كتب التاريخ المدرسية التي يعوزها بوضوح التناسق والانسجام بسبب غلبة تحيزات طائفية أو قومية واضحة تجعل منها مادة ملغمة وليس درساً في الماضي في ضوء متطلبات الحاضر. ويلاحظ في هذا المجال أنّه بينما أخذ عنوان المبحث «انتفاضة 1956 وثورة 14 تموز عام 1958»، إلا أنّه لم يتطرق إلى ثورة تموز وسرعان ما عبر مراحل في التاريخ ليتطرق إلى التاريخ المعاصر في ظل النظام السابق وجريمة حلبجة، والأنفال، وتهجير الكرد الفيلية، والانتفاضة الشعبانية، وعاد إلى أحداث 1956⁽²³⁾. ولا شك في أنّ كتابة من هذا النوع ستؤدي إلى إرباك الطلبة وحرفهم عن الطريقة العلمية المنظمة في تعقب الأحداث وتعلمها والاستفادة منها.

تظهر مشكلة الكتابة في التاريخ للصف الرابع الأدبي، إذ يضيف المؤلف مصطلحات الزمن المعاصر على الماضي ليسجل أخطاءً تمس جوهر الحقيقة التاريخية كحقيقة علمية. نقرأ على سبيل المثال في الباب الأول المعنون «العرب قبل الإسلام»، الفصل الأول «الكيانات العربية قبل الإسلام»⁽²⁴⁾. ما معنى كيانات؟! ثم نقرأ «شهد الوطن العربي حقبة طويلة من الهيمنة الأجنبية حيث استولى الفرس على بابل...». ويلاحظ في هذا المجال أنّه لم تكن هناك «هيمنة أجنبية» بل هيمنة معينة ترتبط بإمبراطوريات سائدة مثل الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية مما يتطلب تسميتها. أما الهيمنة الأجنبية فهي جزء من الاستخدامات المستحدثة التي تشكّل على الطالب وضع الأمور والوقائع التاريخية في نصابها الصحيح. وتسمى **التحالفات** «محالفات»⁽²⁵⁾؛ فما المغزى من هذه الاستخدامات التي لا توافق عليها مع ما ساد في كتب التاريخ ومصادره المتواترة والمعروفة؟! ولبتس الأمر على الطلبة من طريق التعميم فيما يخص فكرة الخلافة لنقرأ «استمر نظام

الخلافة منذ انتخاب أبي بكر حتى سقوط الدولة العباسية»، دون ملاحظة أنّ نظام الخلافة تحول إلى الخلافة بالتوريث في ظل الدولتين الأموية والعباسية وأنّ تغييراً نوعياً بنظام الحكم حدث بسبب ذلك مما قد يفسر الكثير من الإشكالات والأزمات التي أخذت مكانها فيما بعد. هذا فضلاً عما يمكن أن يقال بشأن تدخل أقوام خارجية مارست السطوة على الخليفة الوارث للخلافة، وما إليه⁽²⁶⁾. إلا إنّ المؤلف يصحح ما كتب بعد تجاوز خمس صفحات فقط ليكتب «إبتدع الأمويون مبدأً جديداً في النظام السياسي للدولة العربية الإسلامية، وهو مبدأ (الوراثة) في الحكم» ويصفه

23. لجنة من وزارة التربية، كتاب التاريخ للصف الثالث المتوسط، ص: 92، 2014.

24. لجنة من وزارة التربية، تأريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي، ص: 5، 2013.

25. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 5، 2013.

26. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 35، 2013.

بأنه «بعيد عن مبادئ الإسلام»، مما أدى إلى التحول عن الخلافة إلى نظام سياسي جديد إبتعد عن مبدأ «الشورى» «كما إبتعد عن التقاليد العربية»⁽²⁷⁾. بل نقرأ فيما بعد تأكيداً على الأخذ بنظام الوراثة بالقول «استمرت الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي على نهج الأمويين في الأخذ بنظام الوراثة في الخلافة»⁽²⁸⁾. ولا يخفى على أحد ما لهذا التلاعب بكتابة التاريخ من تأثيرات سلبية كثيرة ولاسيما على الهوية الوطنية والشعور العميق بالانتماء الوطني الحر. وهذه استنتاجات متضاربة يتلقاها الطلبة الذين يواصلون دراستهم في الصف الرابع الأدبي إلى جانب أن المؤلف أصدر حكماً وهو ما يفترض أن تتخلص منه الكتابة العلمية المنهجية على وجه التعيين.

وهناك مثل آخر على سوء أسلوب كتابة التاريخ في الكتب المنهجية حيث يظهر المؤرخ موقفاً محدداً تجاه طرف كما في أن العباسيين «كانوا أقوياء وقضوا على الحركات المعارضة لهم»⁽²⁹⁾. ولا تظهر المعارضة في ظل أي نظام سياسي إلا تعبيراً عن الرفض لسياسات أو مواقف أو مظالم معينة مما يحتم على كتاب التاريخ البحث فيها وليس التغطية عليها من خلال رصد أسباب المعارضة؛ بغية إعطاء صورة أكثر تكاملاً وتوازناً عما حصل آنذاك. وتستكمل الكتابة بطريقة غير علمية من طريق التأكيد على الهوية العربية للدولة فيما يعترف المؤلف بدخول الأعاجم عليها ليدحض فكرة عروبة الدولة بالقول: «مع أن الخلفاء العباسيين كانوا قد قربوا الفرس وأشركوهم في إدارة الدولة العربية الإسلامية إلا إن سيادة العرب ظلت قائمة ... أشرك العباسيون الفرس معهم في إدارة الدولة، فهمن هؤلاء على مؤسسة الوزارة، ومارسوا نفوذاً في السياسة العامة للدولة، ولكنهم كانوا تحت الرقابة الدقيقة للخلفاء الذين تحسسوا وأدركوا خطر نهج الفرس فتخلصوا منهم»⁽³⁰⁾. ويستمر في الكتابة بطريقة تدحض فكرة «الدولة العربية الإسلامية» دون تنبه لهذا الإصرار على تسميتها بـ «الدولة العربية» بملاحظة أن مركز الخلافة صار أقوى بعد القضاء على البرامكة في عهد الرشيد، وآل سهيل في عهد المأمون، ولكن الضعف سرعان ما دبّ في كيان الدولة بعد تدخل الأتراك الذين اعتمد عليهم المعتصم لتقوية الجيش»⁽³¹⁾. ويظهر المؤلف تحيزاً سياسياً واجتماعياً وأديباً لا ينسجم ورسالة حقوق الإنسان وطبيعة النظام العادل الذي يفترض أن يشجع عليه الطالب كما بالقول على نحو مفاجئ إن فئات شعبية وصلت إلى منصب الوزارة مثل محمد بن أحمد بن القصاب «وكان أبوه قصاباً»⁽³²⁾.

27. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 42، 2013.

28. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 42، 2013.

29. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 42، 2013.

30. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 42، 2013.

31. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 43، 2013.

32. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 50، 2013.

تتطلب كتابة التأريخ قدرة على الإحاطة بأحداثه وشجاعة للكتابة عنه وهذا ما يفتقد إليه في بعض هذه الكتب كما في تجاهل كتاب الصف الخامس الأدبي للثورة الروسية 1917 والثورة الإيرانية 1979 على التوالي كثورتين شعبيتين بغض النظر عن الموقف السياسي من كل منهما. هل يشك أحد في الدور الذي أدته «ثورة أكتوبر» الاشتراكية في تحرير روسيا القيصرية من النظام الإقطاعي الذي كان يستعبد الناس ويتصرف بهم كما لو كانوا «أخشاباً مسندة»! وكذلك الحال بالثورة الإيرانية التي أسقطت أحد أقوى الأنظمة السياسية في المنطقة بعد أن خرج الإيرانيون بحشود مزلزلة لإسقاط الشاه. اكتفى الكتاب بالتطرق إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية وتوقف عند هذا الحد. يذكر إنَّ الكتاب أخذ عنوان «تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر»⁽³³⁾ ويشار إلى الاتحاد السوفيتي باعتباره جاء نتيجة «انقلاب ناجح على الحكومة المؤقتة في 7 تشرين الأول 1917»، كما جاء في الفصل السادس الذي خصص للأوضاع الدولية بين الحربين العالميتين⁽³⁴⁾. مرة أخرى على الرغم من وجود مشرف علمي وآخر في للكتاب ترتكب هذه الأخطاء، وفي معرض تناول أهم الأحداث في أوروبا وبخاصة الحرب العالمية الثانية فإنَّ الكتاب يخوض في أسباب الحرب المباشرة وغير المباشرة وأهم المعارك وتأثيراتها على البلاد العربية وأهم نتائج الحرب ويتجاهل تقديم تعريفات أولية للأيديولوجيات التي حكمتها ولاسيما الفاشية والنازية ليكون الطلبة على علم بهما وربما ليعيا خطورتهما على المجتمع⁽³⁵⁾.

أسلوب كتابة التأريخ

لا يخفى على أحد أهمية أسلوب الكتابة المستخدم في الكتاب المنهجي الذي يفترض أن يكون علمياً حيادياً لا يظهر تحيزات محددة أياً كان شكلها ومرجعيتها، ويلاحظ في هذا المجال أن الكتب المدروسة للسنوات الستة كتبت بطريقة لا تبعث برسالة تطمينية وتفشل في إعداد الطالب لتحديات الحياة الاجتماعية المعاصرة التي يتحتم عليه التعامل معها. جاء في كتاب الصف الأول المتوسط أن «العصور الحجرية كانت حافلة بمنجزات حضارية لا يزال أثرها فعالاً في حياة الإنسان مثل استخدام النار وصناعة الأسلحة وتدجين الحيوانات واكتشاف الزراعة»⁽³⁶⁾. يلاحظ هنا كيف أنَّ الفكرة أتممت «نفخاً» لا بد أنَّها في غنى عنه ولاسيما إذا ما استحضر المؤلف التقدم الحضاري الذي ظهر فيما بعد.

33. لجنة في وزارة التربية، تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر للصف الخامس الأدبي، 2013.

34. كتاب التأريخ للصف الخامس الأدبي، ص: 99 - 110، 2013.

35. كتاب التأريخ للصف الخامس الأدبي، ص: 111 - 125، 2013.

36. لجنة من وزارة التربية، تأريخ الحضارات القديمة للصف الأول المتوسط، تأريخ الحضارات القديمة، ص: 10، 2014.

ويلحظ التحيز الوطني الحديث عندما يشار إلى «العراقيين القدماء»⁽³⁷⁾، ونقرأ كذلك «هذا ما ذكرته القوانين العراقية القديمة»⁽³⁸⁾؛ والسؤال هنا: هل هم كذلك؟ والحقيقة، إنَّ الأدق أن يشار إلى سكان العراق القدماء وهم أقوام عاشوا فيه ودرسوا عبر فترات زمنية متنوعة. معروف أن سكان العراق الحاليين لا يعدون امتداداً لسكان العراق القدامى مثل السومريين الذين قضوا وجاء بعدهم البابليون بثلاثة آلاف سنة وقضى هؤلاء وحلَّ محلهم آخرون وهكذا. ثمَّ أن يستعان ببياء النسب فللاشارة إلى انتماء حديث أخذ مكانه بعد عام 1921، إذ أسست الدولة العراقية بمفهومها الحديث، تمثل «الوطنية العراقية» ظاهرة جديدة نشأت في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق كما يرى الوردی عام 1917⁽³⁹⁾.

وهناك خلط في الأسلوب بين شكل التنظيمات السياسية القائمة في العراق القديم والتنظيمات السياسية حديثة التأسيس. يرد هنا على سبيل المثال: «أنَّ العراقيين أول من عرف الممارسة الديمقراطية من خلال تشكيل «المجالس المدنية» والتي تتكون من «مجلس الشيوخ ومجلس الشباب المؤلف من المحاربين»⁽⁴⁰⁾. وبالتأكيد من المهم أن يحافظ على روح الزمن وقوانينه ومفهوماته. فالديموقراطية نظام غربي حديث ليس هناك دليل علمي على تعرف سكان العراق القدماء عليه. ومثل هذا نقرأ فيما يخص المكانة الاجتماعية للنساء، «كانت المرأة في المجتمعات القديمة تحظى بمنزلة مرموقة وتساعد في أعمال كثيرة فضلاً عن الأعمال المنزلية وتربية الأطفال ... وهذا دليل على احترام حقوق الإنسان في المجتمع العراقي القديم، وقد حرص أجدادنا القدماء على إرسال أبنائهم إلى المدارس لتعلم القراءة والكتابة وحرصوا على تعليمهم الفنون والمعارف والصناعات المختلفة»⁽⁴¹⁾. يحصل أن تساهم النساء في مختلف الأعمال ولكن هل كان ذلك تعبير عن توسم المرأة مكانة اجتماعية مرموقة وبأي معايير! وكذلك الحال فيما يتعلق بفكرة حقوق الإنسان التي تعتبر من الأفكار الحديثة ذات المضامين الغربية المعروفة التي يفترض أن تستخدم بعناية كي لا يتعرض الطالب إلى التشوش بقدر تعلق الأمر بما ساد في الماضي وبين ما يتشكى منه الإنسان في الزمن المعاصر. ما يزال الجدل قائماً فيما يتعلق بمفهوم «حقوق الإنسان»، في المجتمعات الشرقية المسلمة والأخرى الغربية كما هو معروف⁽⁴²⁾.

37. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 42، 2014.

38. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 50، 2014.

39. الوردی، علي، لحات من تاريخ العراق الحديث: حول ثورة العشرين، الجزء الخامس (بغداد: مطبعة المعارف، 1977).

40. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 24، 2014.

41. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 52، 2014.

42. عبد الحسين، لاهاي، حقوق الإنسان في ضوء الاختلافات الثقافية في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية، ص 49، مجلة شؤون اجتماعية، ص 79-45، العدد 133، 2017.

وبلاحظ استمرار هذا النهج الإضفائي في كتاب التأريخ للصف الثاني المتوسط حيث يستهل الكتاب بالفصل الأول المعنون «الرسالة الإسلامية»، إلا أنه يتكلم عن مكة جغرافياً وسكانياً⁽⁴³⁾. ثم يعرج على الرسول الذي يذكر أنه نشأ في البادية فصار «فصيح اللسان قوي البنية...» ونقرأ «وهذا يؤكد على احترامهم لحقوق الطفل وعدم التفريط بها»⁽⁴⁴⁾. ويتبعها أنه عندما بلغ الثامنة من العمر توفي جده «فتعهد تربيته عمه أبو طالب الذي كان يعتني به... مما يدل على العناية بحقوق الطفل»⁽⁴⁵⁾. ونقرأ أن امتهانه الرعي علمه أن يكون «في قلبه الرأفة والرحمة»، وأن ممارسته التجارة أوجدت فيه «كما هو معروف صفات لا تقل عن صفات القائد الإداري»⁽⁴⁶⁾.

يلاحظ كثرة الأخطاء اللغوية، والنحوية، والطباعية، ووعورة الأسلوب في كل الكتب موضوع الدراسة؛ مما يجعلها صعبة على المتابعة والاستيعاب. ويلاحظ أن آيات من القرآن الكريم أستخدمت كدليل لدعم فكرة أو توضيحها، وهذا خطأ جسيم لا ينسجم والطبيعة العلمية للتأريخ كعلم يفترض أن يعتمد الفكرة المدعمة بما يمكن من البحث عنها والتحقق منها وربما دحضها، أو الأخذ بها؛ الأمر الذي لا يمكن القيام به في حالة الآيات القرآنية. تكثر مثل هذه الاستشهادات في كتاب الصف الثاني المتوسط على وجه التعيين الذي تناول التأريخ العربي الإسلامي وبدأ بالرسالة الإسلامية.

هناك أكثر من دليل على الخلل في أسلوب الكتابة التي لا تخدم هدف إيصال المعلومة التاريخية بتمكن وحيادية. فقد جاء العنوان التالي: «محاولة نشر الدعوة خارج مكة المكرمة»⁽⁴⁷⁾. والسؤال هل هي محاولة نشر أم هي عملية نشر تمت حقيقة كما تؤكد المصادر التاريخية والواقع المدروس؟!.

ونلاحظ على نفس الصعيد القول في الفصل الثالث أنه «مرت الدولة الأموية بثلاثة عصور»⁽⁴⁸⁾، لا تطلق مفردة عصور على نظام دولة واحدة هي الدولة الأموية ممن لم تعمر طويلاً. يكفي أن يشار إلى عصرها الذي يعرف بسمات سياسية واجتماعية وثقافية محددة⁽⁴⁹⁾. وكذلك

43. لجنة في وزارة التربية، التأريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط، ص: 5 - 6، 2014.

44. المصدر نفسه، الصف الثاني المتوسط، ص: 7 - 10، 2014.

45. المصدر نفسه، الصف الثاني المتوسط، ص: 8، 2014.

46. المصدر نفسه، الصف الثاني المتوسط، ص: 8، 2014.

47. كتاب الثاني المتوسط، ص: 15، 2014.

48. كتاب الثاني المتوسط، ص: 65، 2014.

49. بن هادية وآخرون، القاموس الجديد، ص: 677، 1988.

القول: «مرت الخلافة العباسية بعصور مختلفة»⁽⁵⁰⁾، قد يكون الأكثر انسجاماً وتوافقاً مع ما جاء في المتن استخدام مفردة «العهد»، التي تفني المقصود.

تنظيم الكتب

معروف أنّ أحد أهم مزايا أي كتاب منهجي كونه منظماً. فالعلم يعرف على أنّه مسعى منظم يهدف التوصل إلى ما يمكن أن يسלט الضوء على الحقيقة. إلا أنّ مراجعة كتب التاريخ المنهجية موضوع الدراسة تعاني من تشوهات واضحة من حيث التنظيم على الرغم من وجود مشرف علمي ومشرف فني على الطبع. ويظهر هذا على سبيل المثال في الفصل الثالث من كتاب الصف الأول المتوسط حيث نقرأ «أما المصريون القدماء فقد أشتهروا ببناء المعابد ومن أشهرها في عصر الإمبراطورية معبد الكرنك... إلخ»⁽⁵¹⁾. ويذكر أنّ الفصل تناول حضارة وادي الرافدين، وأعقبه الفصل الرابع الذي اختص بحضارة بلاد النبل، السؤال مرة أخرى: كيف يسمح لهذا النوع من الخلل دون تفاديه؟!.

ويصطدم التنظيم على نحو أكثر قوة عندما يصار إلى التلاعب بالتسلسل التاريخي للأحداث أو الدول؛ مما يتوقع أنّ يؤدي إلى تشوش عظيم في فهم التاريخ ومتابعته من قبل الطلبة. فقد جاء في الفصل السادس لكتاب الصف الأول المتوسط المعنون: «الحضارات القديمة والمجاورة للبلاد العربية»، أنّ تسلسلت الحضارات المشار إليها بالترتيب كما يلي: الحضارة الساسانية في بلاد فارس؛ الحضارتان اليونانية والرومانية؛ الحضارة الهندية القديمة. وخصص المبحث الرابع لتناول «تبادل العلاقات والتأثيرات بين الحضارة العراقية القديمة والحضارات الأخرى»⁽⁵²⁾. معروف أنّ التسلسل الزمني للحضارات القديمة التي تلت حضارة وادي الرافدين وهي الأولى والأصل بحسب أفضل المصادر وأحدثها يأتي كما يلي: الحضارة اليونانية؛ الحضارة الهندية؛ الحضارة الرومانية؛ والحضارة الفارسية. ثم إنّ حضارة وادي الرافدين لا تدعى بـ «الحضارة العراقية»؛ مما يقع في سياق القراءة المغلوطة وفق مفردات حديثة تنزع خاصيتها التاريخية القديمة.

50. نفس المصدر، القاموس الجديد، 1988.

51. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 46، 2014.

52. كتاب الصف الأول المتوسط، ص: 95 - 113، 2014.

المؤلفون

حجبت لسبب من الأسباب أسماء المؤلفين لكتب التاريخ المدرسية المنهجية واستعيض عنها بالإشارة إلى لجنة من وزارة التربية في المراحل الخمسة الأولى ولكن قائمة المؤلفين ظهرت في كتاب السادس الأدبي التي ضمت أربعة مؤلفين أضيف إليهم اسم مقوم الكتاب السيد «علي ضياء حسين». وهذه إشكالية أن يضاف اسم مقوم الكتاب إلى جانب المؤلفين اذ كيف للمقوم المباشرة بعمله بجدية فيما يؤدي دوراً كمؤلف! ويلاحظ هنا أيضاً أنه تمت إضافة اسم المصمم لكتاب الصف السادس الأدبي، وذكر أيضاً اسم المشرف الفني والمشرف العلمي في كل الكتب للمراحل الستة مما يفترض تقديم كتب منقاة ومكتوبة بطريقة محكمة وهو ما لا يظهر.

مصادر كتب التاريخ

تتم الكتب المنهجية بتسجيل المصادر التي تم استخدامها لما لها من أهمية لتأكيد علميتها وتشجيع الطلبة على البحث فيها والاطلاع عليها. إلا أن كتب التاريخ المنهجية للدراسة المتوسطة والإعدادية موضوع الدراسة توقف على تلاعب خطير في هذا الجانب. فقد خلت كتب التاريخ المنهجية للسنوات الأولى، والثانية، والثالثة إلى أي مصدر على الإطلاق، بيد أن قوائم إجمالية للمصادر ظهرت في كتاب الصف الرابع الأدبي كما يتبين في الجدول رقم (1)⁽⁵³⁾:

الجدول رقم (1) يبين طريقة تقديم المصادر بحسب عددها ورقم الصفحات للصف الرابع الأدبي حصراً

مصادر ومراجع الباب	عدد المصادر	رقم الصفحة
الباب الأول	5	21
الباب الثاني	13	33
الباب الثالث	لا وجود للمصادر	
الباب الرابع	لا وجود للمصادر	
الباب الخامس (الفصل الأول)	5	82
(الفصل الثاني)	6	88
الباب السادس (الفصل الأول)	8	100
(الفصل الثاني والثالث)	16	130

144	3	الباب السابع
149	4	الباب الثامن (الفصل الأول)
153	4	(الفصل الثاني)
158	3	(الفصل الثالث)
161	3	الباب التاسع (الفصل الأول)
169	7	(الفصل الثاني)
180	2	الباب العاشر (الفصل الأول)
187	6	(الفصل الثاني والثالث)
191	4	(الفصل الرابع)
196	5	(الفصل الخامس)
		الباب الحادي عشر
	لا وجود للمصادر	
225	3	الباب الثاني عشر

والجدير بالذكر أنّ قائمة إجمالية ظهرت في كتاب التاريخ للصف الخامس الأدبي سجل فيها اسم المؤلف، والمدينة، والسنة التي طبع فيها العمل إتما دون ذكر دار النشر⁽⁵⁴⁾. وكذلك الحال فيما يتعلق بكتاب السادس الأدبي⁽⁵⁵⁾.

حجم الكتب

تفاوت حجم الكتب المنهجية المقررة مقاساً بعدد الصفحات وكذا الحال فيما يتعلق بعدد الفصول الأمر الذي يعبر عن قلة تنظيم ودرجة من العشوائية وإنعدام التنسيق. ومعروف أنّ الكتب المعنى بها تظهر بأحجام متوازنة على وجه العموم وعلى مستوى الفصول الداخلية فيها من حيث أنّ الاهتمام بهذا الجانب يبعث برسالة علمية مهمة بشأن احترام قاعدة التنظيم في العمل العلمي أنظر الجدول رقم (2) في هذا المجال.

54. لجنة من وزارة التربية، تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر كتاب التاريخ للصف الخامس الأدبي، ص: 124 – 125، 2013.

55. حميدي، جعفر عباس ونوري عبد الحميد خليل وأسامة عبد الرحمن الدوري وزينب منعم كريم والسيد علي ضياء حسين، تأريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي، ص: 213 – 215، 2013.

جدول رقم (2) يبين كتب التأريخ تبعاً للمراحل الدراسية وبحسب عدد الصفحات وعدد الفصول

المرحلة	عدد الصفحات	عدد الفصول
السنة الأولى	116	6
السنة الثانية	120	5
السنة الثالثة	94	10
السنة الرابعة	228	29 (12 باب)
السنة الخامسة (الأدبي)	128	7
السنة السادسة (الأدبي)	216	7

سياسة التثتيت

وهناك ما يمكن أن يطلق عليه سياسة التثتيت التي تمثلت في وضع عبارات ذات مضامين وطنية معاصرة كما في مواد من الدستور أو وثيقة حقوق الإنسان، أو عبارات عامة، وأحياناً آيات من القرآن الكريم تشجع على النظافة والمحافظة على البيئة وما إلى ذلك؛ إذ يلاحظ أن هذه العبارات التي ترد خارج السياق بقدر تعلق الأمر بموضوع الفصل كثيرة وتكتب بطريقة تجبر الطالب على النظر إليها كما لو أن من قرر وضعها يريد التأكد من تثتيت تركيز الطالب بشأن الموضوع الأساس والرئيس للكتاب أو الفصل. وهي كثيرة تكاد تصل إلى ربع ما قدم من مادة علمية مكتوبة مما يؤهلها لمنافسة المادة العلمية المستهدفة والتقليل من أهميتها بحرف الاهتمام بها. والجدير بالذكر أن هذه العبارات ظهرت في فصول معنية بموضوعات مختلفة من حيث الزمان والمكان مما يجعل منها مادة معيقة وغير مساعدة. ويبين الجدول رقم (3) عدد المقتبسات في كل مرحلة وفيها يتضح أن الجزء الأعظم يذهب للعبارات العامة فيما كان أقلها من القرآن الكريم وتلتها عبارات مستمدة من الدستور ووثيقة حقوق الإنسان، ويستدل من هذا على أنه لا وجود لتصور أساس يقود حشر مثل هذه المقتطفات حيث يحظى الدستور وهو الوثيقة الأهم إلى جانب وثيقة حقوق الإنسان على القدر الأقل فيما تستحوذ العبارات العامة على أوسع قدر من التضمين وينخفض الاقتباس من القرآن الكريم إلى ما يقرب الصفر.

يفترض أن توضع أحياناً عبارات أو توضيحات أو معلومات وثائقية ينصح الطالب بالاطلاع عليها وليس بالضرورة دراستها واستحضارها في الامتحان ذات صلة مباشرة بالموضوع كما في إضاءات على سياسة أحد الخلفاء في مجال التشجيع على التعليم أو تنظيم شؤون الدولة

أو مقتطفات من خطب ذات أهمية سياسية أو ثقافية، وغيرها.

جدول رقم (3) يبين عدد المقتبسات المتضمنة في كتب التاريخ بحسب المراحل الدراسية الستة ونوعيتها

المرحلة	من الدستور	حقوق الإنسان	عامة	مقتبسات قرآنية
الأولى	4	3	19	1
الثانية	3	4	21	صفر
الثالثة	5	3	15	صفر
الرابعة	9	6	33	1
الخامسة	4	3	19	صفر
السادسة	2	2	7	صفر

ويبلغ التشثيت أشده حينما يتم التطرق لقضايا ذات حضور معاصر من قبيل موضوعة «الفصل بين السلطات»، ليؤكد المؤلف أنّ موضوعة الفصل بين السلطات ولاسيما القضائية والتنفيذية ظهرت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب؛ ويستنتج ببساطة أنّ «الفصل بين السلطات من نتاج الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما تؤكده مبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية»⁽⁵⁶⁾. ومن جانب آخر، تظهر هنا النزعة للاستعانة بآيات من القرآن الكريم لتدعيم فكرة الفصل بين السلطات وهي طريقة غير مقبولة علمياً⁽⁵⁷⁾.

«البسملة»

استخدمت «البسملة» بطريقة غير منظمة ولا تدل على تنظيم أو استراتيجية بالعمل؛ الأمر الذي يتحمل مسؤوليته المشرف الفني على الكتاب. فقد استهل بها كتاب الصف الأول المتوسط اذ وضعت أولاً وقبل كل شيء. وغابت في كتاب الصف الثاني المتوسط وكذلك الحال في كتاب الصف الثالث المتوسط، إلا أنّها عادت وظهرت بعد المقدمة في كتاب الصف الرابع الأدبي وظهرت أولاً وقبل كل شيء في كتاب الصف الخامس الأدبي وغابت عن كتاب الصف السادس الأدبي؛ فهذا مثل آخر ممتاز على ضعف التنظيم واستراتيجية المشرفين على إنجاز هذه الكتب المهمة.

56. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 56، 2013.

57. أنظر أمثلة على هذا في كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 63 – 65، 2013.

المفردات المترادفة

يلاحظ أنّ كتب التاريخ المدرسية موضوع الدراسة تحفل بمفردات متباينة من حيث المعنى والدلالة ولكنها تستخدم كما لو أنّها مترادفة مما يشكّل على الطالب، ولعل أكثر هذا النوع من المفردات تردداً: الحديث والمعاصر، والفتح والتحرير. ويفرق الكتاب الذين يعتنون بأعمالهم وبخاصة العلمية بين أي من هذه المفردات، ولنبداً بالأولى الحديث والمعاصر؛ إذ ورد في القاموس الجديد للطلاب أنّ الحديث يعني الجديد⁽⁵⁸⁾. ويقال حديث عهد بالشيء أي هو جديد بالنسبة إليه. أما المعاصر فهو ما عاش معك أو مارسه في زمانك⁽⁵⁹⁾. وكذلك الحال فيما يتعلق باستخدام مفردات من قبيل «الفتح والتحرير»، على أنّها مترادفتان لنقرأ «واجه المسلمون أثناء عمليات الفتح والتحرير للأراضي العربية، معضلات كثيرة ومشكلات معقدة»⁽⁶⁰⁾. معروف أنّ الفتح مفردة تستخدم بطريقة تتجانب الحقيقة من حيث إنّ ما حفل به التأريخ العربي الإسلامي هو الغزو والاحتلال لدول وإمارات أخرى. هذا إلى جانب أنّ القول بالتحرير يستوجب السؤال، التحرير من من آنذاك؟! ولم تكن البلاد العربية التي ظهر فيها الإسلام مستعبدة أو مستعمرة آنذاك. فالتحرير من من، حقاً!.

وثرّكب أخطاء حتى على مستوى ذكر الرسول بوصفه «الرسول العظيم» وليس «الأعظم»⁽⁶¹⁾؛ الأمر الذي يطرح قضية التخلص من هذه الإضافات التي تستهلك حيزاً وتسحب الطالب عن مسار التفكير العلمي من قبيل (صلى الله عليه وسلم) و(عليه السلام)؛ مما لا مبرر لها في عمل علمي منهجي ومنظم.

الحيادية العلمية

لا معيار على سلامة الكتاب العلمي المنهجي يعلو على معيار الحيادية العلمية التي تقي من خطأ الوقوع في سوء الاستدلال، وما يسمى بالتوظيف، أو الاستخدام اللا معياري للمعلومة التاريخية الذي ينتزعها من ميدانها الطبيعي. وهذه كثيرة في كتب التأريخ المنهجية موضوع الدراسة؛ خذ مثلاً الإشارة إلى التسامح الديني بين أبناء الحيرة واحترامهم لحقوق الإنسان مع العلم أن هذه الدولة ظهرت في القرن الثالث الميلادي ولم يكن الإسلام قد ظهر بعد. فعن أي تسامح يكتب

58. بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، ص: 274، 1988.

59. بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، ص: 1099.

60. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 55، 2013.

61. كتاب لصف الرابع الأدبي، ص: 55، 2013.

المؤرخ هنا وأي حقوق إنسان!⁽⁶²⁾. وفي معرض التعرض لزنوبيا ملكة تدمر التي صارت «وصية على ابنها (وهب اللات) الذي كان قاصراً في عمره، نقرأ وهذا يدل على «المحافظة على حقوق الطفل، وعدم السماح بالاعتداء عليه»⁽⁶³⁾. وتقحم فكرة التسامح الديني وحقوق الإنسان بطريقة تسلبها القدرة على أن تكون ذات مصداقية، فالطالب قد لا يعرف كثيراً ولكنه يحس ويفكر ويميز، فنقرأ في هذا المجال «أنشأ الغساسنة العديد من الكنائس والأديرة وكانوا يدينون بالوثنية...»، مما يدل على أنهم «عاشوا جنباً إلى جنب مع أصحاب الديانات الأخرى مما يؤكد على وجود التسامح الديني، واحترام الأفراد بعضهم بعضاً، وهذا حق من حقوق الإنسان»⁽⁶⁴⁾؛ ولعل سائل يسأل إذا كانت الأمور تسير وفق أفضل ما يكون حيث التعايش والتسامح الديني واحترام الأفراد بعضهم بعضاً فما مبررات ظهور دين جديد! أليس في هكذا أمر ما يشي بالرغبة بالتسلط والتزعم وليس فقط تقديم رسالة لحث الإنسانية على تبني قيم جديدة تنتشلها من براثن التعصب والفساد والفشل. وتظهر في كتاب التاريخ للصف الثاني المتوسط أيضاً الآيات القرآنية لتدعيم الفكرة ولاسيما في الفصل الأول الذي إختص بغزوات الرسول، وهذا استخدام غير علمي ولا يبعث برسالة صحيحة للطلبة⁽⁶⁵⁾.

وتقع ضمن الحيادية العلمية التخلص من مفردات الأنا وال «نحن» حيث نجد الكثير من الإشارات إلى النبي بصيغة «نبينا»، وهي صيغة غير علمية وتشجع على العصبية والإنغلاق من حيث إن الإسلام ودور النبي محمد فيه واسع ولا يخص جماعة معينة تدعي فيه وصلاً. وفي مثال آخر توصف «وثيقة المدينة»، بأنها «مما يدل على التسامح الديني»⁽⁶⁶⁾، فالدارس المحتاط للتاريخ لا يمكن أن يخفص أهمية «الوثيقة» من خلال هذا الوصف بل هي دستور الأمة المسلمة آنذاك التي اشترطت على الجماعات المتعايشة قواعد حياة تعود للفصل فيما يعترىها من إشكالات إلى شخص الرسول.

يظهر كتاب الثاني المتوسط تحيزاً قومياً بوضوح، فالكتاب من أوله إلى نهايته يسمي الدولة بـ «الدولة العربية الإسلامية»، ابتداءً من دولة الخلفاء الراشدين فالدولة الأموية فالدولة العباسية علماً بأن هذه الدول إسلامية من حيث الأساس بلسان عربي إذا ما أخذنا أيديولوجيتها بنظر الاعتبار وسياساتها والتدخل الخارجي الذي حدث فيما بعد في شؤونها وأدى إلى انهيار الدولة،

62. انظر كتاب الصف الأول المتوسط، ص: 80، 2014.

63. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 84، 2014.

64. المصدر نفسه، الصف الأول المتوسط، ص: 86، 2014.

65. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 5 - 40، 2018.

66. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 22، 2014.

ونقرأ في معرض الحديث عن فتح فلسطين توجه جحافل «الجيش العربي الإسلامي»⁽⁶⁷⁾. ومشاركة «النساء العربيات المسلمات في القادسية»⁽⁶⁸⁾. وكذلك في معرض الحديث عن بناء مؤسسات الدولة «العربية الإسلامية»⁽⁶⁹⁾. ويعنون الفصل الثالث بعنوان: «الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي»⁽⁷⁰⁾. وكذلك الحال في الفصل الرابع «الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي»⁽⁷¹⁾. والفصل الخامس «الدولة العربية الإسلامية في الأندلس»⁽⁷²⁾، يظهر في كتاب الصف الرابع الأدبي على الضد من هذا ما يفيد بدحض فكرة الدولة العربية الإسلامية بالقول: مهدت سياسة العباسيين الطريق للقوى غير العربية للسيطرة على الدولة (الفرس، والترك، والبويهيين، والسلاجقة) فتغلغت في أجهزة الدولة وبسطت سيطرتها على الخلافة نفسها وعملت على إضعاف الدولة العربية وإنهارها»⁽⁷³⁾؛ وهذا ما يؤكد تشتت النظرة إلى التاريخ وعدم وجود توجه أساس يقود كتاب المراحل المتعددة ويبعث برسائل أقل ما يقال فيها أنها غير علمية وغير منهجية.

تعطي واقعة غزو المغول وسقوط بغداد عام 1258 مثلاً ممتازاً على العجز والتهاون في إعادة النظر إلى التاريخ ومحاولة تفسيره بطريقة تعكس القدرة والإستعداد للتساؤل بشأن جوانب اجتماعية ثقافية مهمة. فقد وصف المغول بأنهم «أقوام وثنية متخلفة»⁽⁷⁴⁾، دون الأخذ بالحسبان كيف تمكن هؤلاء الوثنيون المتخلفون من احتلال بغداد وإسقاط الدولة العباسية المحصنة بالإسلام! ويمضي الكتاب بالقول اعتنق قسم من الغزاة الوثنيين الإسلام؛ «وهذا يعني أنّ الأمة العربية تمكنت من إحتواء الأجانب ومقاومتهم بحفاظتها على أصالتها ومبادئها الإسلامية»⁽⁷⁵⁾. يدعو المنطق إلى لغة واضحة ومحددة ويتطلب علم التاريخ الإقرار بالحقيقة على مرارتها مع إثارة التساؤلات من وجهة النظر السوسيولوجية حول احتمالات لم تؤخذ بالحسبان، ولا بد أنّ ضعفاً أصاب الأمة ومكنّ الأعداء من اقتحامها، فالضعف يرتبط في الغالب بفشل السياسات المتبعة وتلكؤ الخليفة عن إحقاق الحق ومقاومة الظلم والظالمين، فحيثما يعمّ الظلم يضعف المجتمع وهو الظهير والحاضنة لأي

67. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 52، 2014.

68. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 55، 2014.

69. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 57، 2014.

70. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 64، 2014.

71. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 84، 2014.

72. كتاب الصف الثاني المتوسط، ص: 118، 2014.

73. كتاب الصف الرابع الأدبي، ص: 42، 2013.

74. لجنة من وزارة التربية، كتاب التاريخ للصف الثالث المتوسط، ص: 10، 2018.

75. كتاب الثالث المتوسط، ص: 12، 2018.

نظام سياسي، وإنّ إعادة النظر بالتفسيرات السائدة سيؤدي إلى دعم الروح المعنوية للطلبة لينظروا إلى التاريخ كونه دافعاً للمستقبل وليس كاجأ للأمل دون التفريط بالحقيقة والإقرار بها.

ويرصد خلل مشابه فيما يتعلق بالتوسع الصفوي في العراق ومقاومته، ونقرأ هنا «حين توفي الشاه إسماعيل، وتبوأ العرش ابنه (طهماسب) عام 1524، ظهرت حركة مناوئة للحكم الصفوي في العراق حسب ما نصته لائحة حقوق الإنسان بحق تقرير المصير قادها شخص اسمه (ذو الفقار) الذي أعلن نفسه والياً على بغداد...»⁽⁷⁶⁾. السؤال ما دخل لائحة حقوق الإنسان بالصفويين آنذاك!

وعلى صعيد الحياة السياسية في تاريخ العراق الحديث يتم التطرق إلى عدد من الأحزاب السياسية في العراق مثل الحزب الوطني (1922)؛ الحزب الحرّ العراقي (1922)؛ حزب التقدم (1925)؛ حزب الشعب (1925)⁽⁷⁷⁾. ويلاحظ هنا تجاهل دور الحزب الشيوعي العراقي (1934) الذي استمر حتى يومنا هذا والذي يعتبر بلا مبالغة عميد الأحزاب الوطنية في العراق لطول عمره واستدامته.

وتعطي طريقة تناول شخصيتين سياسيتين بارزتين في التاريخ السياسي الحديث للعراق مثلاً واضحاً على مقدار التلاعب بالحقيقة التاريخية، وعدم احترامها والالتكأ على طريقة السرد التاريخي المؤدلج وغير الحيادي بالتأكيد. وهاتان الشخصيتان هما نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني ممن ترأسا الوزارة العراقية إبان نظام الحكم الملكي. يلاحظ في هذا المجال أنّ نوري السعيد يوصف على أنّه عميل بريطاني فيما يشار إلى رشيد عالي الكيلاني على أنّه وطني وكان يسعى إلى تحرير العراق من الهيمنة البريطانية. بالحقيقة لم يكن أي منهما أقل اهتماماً بالعراق ولكنهما تحركا وفق قناعتين سياسيتين مختلفتين. فقد رأى نوري السعيد أنّ من مصلحة العراق وهو بعد لما يزل ضعيفاً أن يحافظ على ارتباطه ببريطانيا فيما أراد الكيلاني أن يربط العراق بألمانيا النازية في محاولة لتخليص العراق من الإرتباط ببريطانيا، فهذه جدالات لا بد أن تحسم في ضوء ما يستجد من دراسات علمية تنجز في أقسام التاريخ ومراكز البحث العلمي ليصبح من الممكن تناولهما بالحيادية والعلمية اللازمة.

76. كتاب الثالث المتوسط، ص: 14، 2018.
77. كتاب السادس الأدبي، ص: 105 – 109، 2015.

التأريخ الأقرب .. التأريخ المعاصر

يقصد بالتأريخ المعاصر التأريخ المعاش أو التأريخ الذي إستطاع الإنسان تحسسه وتصوره وربما عاش في خضمه وساهم في صنعه. وهذا الجانب من التأريخ مهم إلا أن كتب التأريخ المدرسية هذه تترك الطالب منذ عام 1958، وما تلاها وكأنّ فترة الستين سنة الماضية لا تؤهلها لتكون موضوعاً للدراسة التاريخية.

يلاحظ أنّ الفصل الرابع من كتاب التأريخ للصف الثالث المتوسط يأخذ عنوان «توسع العثمانيين في الوطن العربي»⁽⁷⁸⁾، متجاهلاً العراق أولاً ومصرّاً على استخدامات قومية من قبيل «الوطن العربي» الذي لم يتوحد قط. وعندما يصل الفصل إلى مفكري وأدباء ومصّلحي تلك الفترة فإنّه يأتي بأسماء «عبد الرحمن الكواكبي وعبد العزيز الثعالبي وناصيف اليازجي ويكتفي بالسيد محمد سعيد الحبوبي من العراق دون التطرق إلى الزهاوي، والرصافي، ومحمد مهدي الجواهري، وعلي الوردي، وعبد الفتاح إراهيم وغيرهم من الأعلام العراقية لتعزيز الشعور بالاعتزاز بالهوية العراقية وتمثلها.

ويهمل الكتاب تماماً الاستعمار بمضمونه الثقافي وهو المضمون الأكثر أهمية⁽⁷⁹⁾. فالفصل الأول من الباب الثاني من كتاب الصف الثالث المتوسط يقدم نسخة حزينة لواقع العرب ممن أستعمروا حيث يعرف الاستعمار هنا على أنّه «سيطرة» ويميز فيه بين نوعين من الإستعمار هما الإستعمار القديم والاستعمار الحديث. يوصف الأول بأنّه استيطاني فيما الثاني اقتصادي. ولا يتطرق الكتاب إلى الجوانب الثقافية في عموم حركة الإستعمار وما أحدثته من تغييرات مصطنعة لم تأت بصيغة تطور طبيعي مما قد يسلط الضوء على الكثير من أسباب الإرهاسات والأزمات الاجتماعية المستدامة في تأثيرها حتى يومنا هذا. الخلاصة في هذا الفصل أنّ طريقة العرض والتقديم المختصر والمتسارع تقدم قراءة تشيع الإحباط في نفوس الطلبة بسبب ظهور التأريخ كما لو كان سلسلة من الاحتلالات وعمليات المقاومة الفاشلة. ويأتي عنوان الفصل الثاني في هذا الباب ليؤكد هذا المنحى «مقاومة التجزئة والاستعمار»⁽⁸⁰⁾. قد يكون الأفضل أن يوضع عنوان «حركات التحرر الوطني»، على سبيل تدعيم الجوانب المعنوية للطلبة القراء ومرة أخرى دون التفريط بالحقيقة التاريخية والتلاعب بها. يلاحظ في هذا الفصل أيضاً أنّ المؤرخ وضع «ثورة العشرين» في العراق إلى

78. كتاب الصف الثالث المتوسط، ص: 27، 2014.

79. كتاب الصف الثالث المتوسط، ص: 35 - 50، 2018.

80. كتاب الصف الثالث المتوسط، ص: 51 - 57، 2018.

جانب ما حدث من حركات تحرر وطني في الجزائر وتونس والمغرب ومصر، كان أكثر موضوعية أن تدعم ثورة العشرين بنضالات وتحركات شعبية سياسية أخذت مكانها في العراق كي لا تقدم منعزلة عن بقية مسار الحراك السياسي في العراق؛ وبذلك تقف على قدم المساواة مع حركات التحرر في البلدان العربية الأخرى.

مخطط مقترح

في ضوء ما تقدم هذا مخطط مقترح لكتب التاريخ للمراحل الستة. يبدأ المخطط بالاهتمام بتمتين معرفة وثقافة الطالب حول بلده العراق في المراحل الثلاثة الأولى وكما يتبين في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4) يبين المخطط المقترح لإعادة كتب التاريخ بحسب المرحلة والموضوع

المرحلة الأولى	العراق، إسمه، وأصله، وإمتداده، وتأريخه القديم
المرحلة الثانية	العراق الإسلامي (دولة الخلفاء الراشدين؛ والدولة الأموية؛ والدولة العباسية)
المرحلة الثالثة	العراق الحديث من حكم العثمانيين حتى النظام الملكي وتأسيس الدولة ككيان سياسي.
المرحلة الرابعة (الأدبي)	البلاد العربية ابتداءً من العرب قبل الإسلام وبعد الإسلام وصولاً إلى الزمن الحديث.
المرحلة الخامسة (الأدبي)	أوروبا والولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.
المرحلة السادسة (الأدبي)	العراق والعالم بأفق مستقبلي وعولمي.

المقترحات

هناك الكثير من المقترحات التي يمكن أن تقدم هنا لمعالجة الهفوات والنواقص في كتب التاريخ المدرسية، ولعل أول هذ المقترحات أن يصار إلى الاهتمام بمستوى كتابتها وتنسيقها وتنظيمها. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن الطلبة سيضطرون إلى قراءة كتبهم المدرسية المنهجية كثيراً لأغراض النجاح والتقدم إلى المرحلة اللاحقة يمكن تصور مدى الحاجة للعناية بمستوى الكتابة والتنظيم فيها من حيث إنها ستؤسس لكل ما سيفعلونه بالمستقبل. أما الاقتراح الأعم والأشمل لتلافي الإشكالات الكثيرة التي تمّ تناولها في هذه الدراسة أن يصار إلى تشكيل لجنة رئيسة واحدة تتولى أمر الإشراف

على كتب التاريخ المدرسية للمراحل الست على مستوى الدراسة المتوسطة والإعدادية لضمان عدم التداخل والتنظيم. ويراعى في اللجنة تنوع المشتغلين فيها من حيث التخصص العلمي في مجال علم التاريخ أولاً ومن ثم تخصصات قريبة مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم الطبيعية والصفحة من قبيل علم الفيزياء والفلك والكيمياء والرياضيات؛ وبذلك قد يكون ممكناً التحضير لكتب مقروءة وممتعة وتنسم بالمتانة العلمية اللازمة.

الخاتمة

لعل إحدى الاستنتاجات الرئيسة التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أنّ كتب التاريخ المدرسية تخلو من تصور فلسفي يعطي مساراً واضحاً للعمل من دون أن يغلق الباب على آفاق التفسير والتأمل الذي يمكن أن يشجع على مزيد من الدراسات؛ وهذا ما يجعل الطالب نهجاً لتوجهات سياسية وغير سياسية متعددة ومتضاربة، في الغالب، ويبدو أنّ من المنصف القول إنّ مسؤولية تطوير كتب التاريخ المدرسية تقع على عاتق المشتغلين الأكاديميين في الجامعات العراقية وفي مقدمتها أقسام التاريخ في الكليات والجامعات العراقية كافة. فمنهم يأتي الكتاب والمؤلفون ومنهم تأتي الأفكار والمقاربات التي يفترض أن يراعى فيها المتابعة والتطوير وعدم الاكتفاء بإجازة رسائل وأطاريح وصفية تعيد قراءة التاريخ وتهم بالمصدر والمعلومة من دون إطار فلسفي نظري يقود الطالب إلى التأمل في مآل الأمة والمجتمع، فالرسالة التي يستلمها القارئ من هذه الكتب على ما هي عليه أنّ العراق بلد يعيش على مجد غابر ولم يحن منه غير الهزائم؛ وهذا ما يؤدي بالكثير منهم إلى التساؤل: لماذا تراجعنا ولماذا اهزمنا ومن ذا الذي فعل بنا ذلك؟ تساؤلات لن ترحم أجيالاً شابة صاعدة بل تضرب بهم ليقعوا تحت وطأتها يعانون من الشعور العميق بالهزيمة والعزلة والفشل.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دراسات مكثفة تجري اليوم مدعومة بتبرعات سخية في البلدان المتقدمة لتطوير مقاربات نظرية جديدة في علم التاريخ يؤمل أن يعاد عبر ما تتوصل إليه بكتب التاريخ المنهجية المدرسية. ومن هذه المحاولات ما جاء في كتاب أخذ عنوان «قصة الأصول» للكاتب الأمريكي ديفيد كريستيان يقترح فيه إعادة كتابة التاريخ على أساس الأفكار وليس الوقائع مستفيداً في الوقت نفسه من مكتشفات العلوم الطبيعية الصفرة كالفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء وليس فقط علم الاجتماع والأنثروبولوجيا⁽⁸¹⁾. ويبقى تحدياً كبيراً التساؤل عن كيفية ردم الهوة المتصاعدة بين

81. الدليمي، لطيفة، كتاب لديفيد كريستيان يؤرخ للبشر منذ 13 بليون عام برسم المستقبل، صحيفة العرب، العدد 11117، ص: 10، 23 أيلول 2018.

التعليم المدرسي والتعليم العائلي لتخليص النفوس والضمائر والذاكرة الفردية للأشخاص مما علق بها من قوالب نمطية في وصف الآخر والحكم عليه؛ ولحريرها كذلك من تفسيرات منحازة ومنغلقة لا تعطي وتوسع وتفيد وإثماً تحبس وتقيّد وتميت سواء على صعيد الدين أو المذهب والجماعة القومية والعرقية والعشيرة، عندما يصر إلى معالجة هذه الهوة سيكون بالإمكان التأمل بتطور مجتمع عراقي قوي وموحد ومزدهر.

المصادر

1. ابن خلدون، مقدمة تأريخ ابن خلدون: الجزء الأول من تأريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تأريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (1406م)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس الأستاذ خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار (طبعة مستكملة ومقارنة ...) (الطبعة الأولى) (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988).
2. الوردی، علي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، الجزء الأول (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969).
3. الوردی، علي، لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث: حول ثورة العشرين، الجزء الخامس (بغداد: مطبعة المعارف، 1977).
4. الوردی، علي، في علم اجتماع المعرفة (ترجمة د. لاهاي عبد الحسين) (بغداد: المدى، 2018).
5. الدليمي، لطيفة، كتاب لديفيد كرسيتيان يؤرخ للبشر منذ 13 بليون سنة برسم المستقبل، صحيفة العرب، العدد 11117، 23 أيلول 2018.
6. بن هادية، علي وبلحسن الليش والجيلاني بن الحاج يحيى، القاموس الجديد للطلاب: معجم عربي مدرسي ألفبائي، تقديم محمود المسعدي (تونس: الشركة التونسية للتوزيع - المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، 1988).
7. حميدي، د. جعفر عباس ود. نوري عبد الحميد خليل ود. أسامة عبد الرحمن الدوري ود. زينب منعم كريم والسيد علي ضياء حسين، تأريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي، الطبعة الأولى، 2015.
8. هوبزيم، أ. ج. دراسات في التأريخ (ترجمة عبد الله النعيمي) (بغداد: المدى، 2006).
9. عبد الجبار، فالح، الدولة - الأمة - النزعة القومية وحق تقرير المصير، ssrcaaw.org، 2017.
10. عبد الحسين، لاهاي، حقوق الإنسان في ضوء الاختلافات الثقافية في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 133، 2017.
11. لجنة من وزارة التربية، تأريخ الحضارات القديمة للصف الأول المتوسط، الطبعة السادسة، 2014.

12. لجنة في وزارة التربية، التاريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط، الطبعة السابعة والعشرون، 2014.
13. لجنة في وزارة التربية، التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط، 2013.
14. لجنة في وزارة التربية، تاريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي، الطبعة الثانية والثلاثون، 2013.
15. لجنة في وزارة التربية، تاريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر للصف الخامس الأدبي، الطبعة الخامسة، 2013.
16. ليزنر، غيردا، نشأة النظام الأبوي (ترجمة أسامة إسبر) (الطبعة الأولى) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013).
17. محمود، عبد الواحد محمود، المؤرخ صالح العابد والتاريخ العثماني: قراءة في نصوصه ومنهجه، في صالح العابد: ذاكرة التاريخ الحاضرة (تحرير وتقديم د. محمود عبد الواحد محمود) (بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2013).
18. Marx, Karl, The German Ideology, pp. 159 – 191 in McLellan, David (ed.) Karl Marx: Selected Writings (Oxford: Oxford University Press, 1977).
19. Spector, Paul E., Research Designs (Beverly Hills: Sage Publications, 1981).
20. Toulmin, Stephen, The Philosophy of Science: An Introduction (New York: Harper Torch Books, 1953).
21. Weiss, Bernard G., & Arnold H. Green, A Survey of Arab History (A Revised Edition) (Cairo: The American University in Cairo, 1987).

مناهج التاريخ في مرحلة التعليم العام في العراق : عرض وتحليل

أ.د. أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري
قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة بغداد

المقدمة

تعد المناهج الدراسية إحدى أهم وسائل بناء المجتمع علمياً وتربوياً، وتساعد بنحوٍ فاعل في ترصين الهوية الوطنية، وبناء جيل قادر على تحمل المسؤوليات في بناء الوطن وقوته.

وإن واحدة من أبرز مشكلات التعليم العام في العراق، ومنذ مدة ليست بالقصيرة، هما مادتا التاريخ، والتربية الإسلامية، وما يهمننا هنا مادة التاريخ.

إن المشكلة الأساسية في العراق، أن مناهج التاريخ تتبع النظام السياسي وتخضع لطبيعة الفكر السياسي لمن يهيمن على البلاد وجرى ذلك تحديداً بعد عام 1958؛ ولهذا فإن معالجة القضايا التاريخية تعاني تبدلات دائمية؛ وبالتالي تربك بناء الأجيال بالنحو الصحيح، وتؤثر في استقراره المناهج الدراسية وتطويرها.

ومن الملاحظ أن وزارة التربية العراقية بذلت جهوداً جبارة على مدى عشرات السنين لوضع أهداف عامة ولاسيما لتدريس مادة التاريخ إلا أنها سرعان ما تصطدم بفلسفة النظام السياسي؛ وبالتالي تجد تلك المناهج قبولاً من بعض الأوساط ورفضاً من أطراف أخرى أو تحفظاً، وهذا عمق الخلافات بين أبناء المجتمع بدلاً من أن يوحدتهم، وبدلاً من أن تكرس الهوية الوطنية والدينية بين مكونات المجتمع العراقي.

فمن الملاحظ أيضاً أنه ومنذ عام 1958 وحتى الآن شهدت مناهج التاريخ عدة تبدلات فمثلاً: أن مناهج التاريخ الحديث والمعاصر اهتمت على مدى الأعوام الخمسة والثلاثين (1968-2003) بالبعد القومي أكثر من البعد الوطني حتى أن الطالب العراقي يعرف عن تاريخ البلدان العربية أكثر مما يعرفه عن العراق، وهذا ما حاولنا تلافيه في أثناء تأليف كتاب تاريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي، حيث خصصنا 75 % من المنهج لتأريخ العراق المعاصر، ولاسيما بعد أن طفت على السطح بعد عام 2003 تردي الهوية الوطنية العراقية.

وإن هناك عدة منغصات أخرى تخص التأريخ الإسلامي، ولهذا فلا مناص من معالجتها بروح تسمو على الخلافات التاريخية الضيقة، وتهتم بالمشاركات الوطنية والدينية دون الخوض بالجزئيات.

مناهج التأريخ في المرحلة الابتدائية:

في البدء لا بد من الإشارة إلى أن نسبة غير قليلة من تلامذة المرحلة الابتدائية يبدوون بالتسرب من الدراسة حتى قبل إكمالهم مرحلة الدراسة الابتدائية، أي بمعنى أنه يأخذ دروس بالتأريخ للمراحل (الرابع والخامس والسادس الابتدائي)، أي بمعنى أن من الضروري إيلاء هذا الجانب أهمية قصوى؛ ولهذا سنسلط الضوء على ما تضمنته مناهج المرحلة الابتدائية.

1. كتاب الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائي:

ضم الكتاب ستة فصول لثلاث مواد دراسية، (الجغرافية، والتأريخ، والتربية الوطنية، والاجتماعية)، ولكل مادة فصلان، وبالتأكيد أخذ المؤلفون بالحسبان عمر التلميذ وقدراته الاستيعابية والساعات المخصصة للعلوم الاجتماعية، والشيء المميز أن المؤلفين اهتموا بالوسائل التعليمية والصور والخرائط الإيضاحية وهذه أمور في غاية الأهمية.

ومن الملاحظ أن مفردات الكتاب قدمت بلغة سهلة وملائمة للفئة العمرية والمستوى اللغوي والعقلي للتلاميذ. وأكدت على تعزيز الانتماء الوطني، وضم الكتاب وسائل تعليمية متنوعة ومتراصة من خرائط ومصورات وأشكال ورسوم وجداول، لتساعد على فهم المادة وتنمية مهارات التفكير لدى التلاميذ.

والملاحظ أن الكتاب ضم في صفحاته مواد من الدستور العراقي يبدو أن المؤلفين اعتمدوا على المعلمين لتوضيح تلك النصوص الدستورية، وأرادوا ترسيخ أهمية الدستور في تنظيم وصقل حياة الشعوب واستقرارها، وتقديمها طالما التزم المجتمع بنصوص المواد الدستورية.

وبعد أن استعرض الفصلان الأول والثاني مفاهيم ومعلومات جغرافية عن العراق (البيئة المحلية ومفهوم علم الجغرافية والبيئة العراقية)، خصص الفصلان الثالث والرابع للمفاهيم التاريخية، بدأها باليوم والأسبوع، والشهر، والسنة، والأشهر الشمسية والقمرية.

ثم انتقل إلى إيفهام التلاميذ أهمية وفوائد دراسة التأريخ، وخصص تعريفاً للعراق وبلاد الرافدين وبعض مدنه التاريخية والحضارية مثل: أور، والحضر، والبصرة، والكوفة، وبغداد.

أما الفصل الرابع فعنون بـ «العراق بلد الحضارات»، ركز فيه على الحضارة السومرية (اختراع الكتابة وبناء الزقورات وتشريع القوانين)، ثم انتقل إلى الحضارة البابلية (المعابد، والجنانن المعلقة،

وازدهار العلوم، وتحديدًا علوم الفلك، والرياضيات، والنحت، وصناعة الفخار.

ثم انتقل إلى الحضارة الآشورية (فرض القانون، وإقامة دولة مركزية قوية، وبناء القصور الآشورية الضخمة، والأسوار، والثيران المجنحة).

ومن أجل ترسيخ الهوية الوطنية، فقد حُصِّص فصلاً للتربية الوطنية والاجتماعية إلى موضوعي المدرسة والوطن.

ومن الجدير ذكره أن الكتاب ضم (64) صفحة، خصصت للموضوعات التاريخية في أعلاه (14) صفحة، تناولت التعريف بالحضارات العراقية القديمة⁽¹⁾.

2. كتاب الاجتماعيات للصف الخامس الابتدائي:

من الملاحظ أن المؤلفين أكدوا على رؤية وزارة التربية الجديدة في بناء مناهج دراسية تقوم على التكامل والترابط، وترتكز على الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز قيم المواطنة الصالحة القائمة على ترسيخ مبدأ حب الوطن وبناء الشخصية الوطنية المؤمنة به، والإخلاص له والتضحية في سبيله والعمل على تقدمه في المجالات والصعد كافة، وبينت المقدمة أن الكتاب وضع على أسس علمية تراعي الاتجاهات التربوية الحديثة في مجالات التربية السكانية والبيئية ومشكلات الشباب، وحقوق الإنسان، وكذلك الاهتمام بكشف القدرات وتنمية المهارات والتعليم الذاتي، والتفكير الناقد وما يقدمه المعلم، وكذلك إثارة التأمل والتركيز في التفكير، وإبداء الرأي، وتقديم الاقتراحات، وإصدار الأحكام.

وفي ضوء ما تقدم من مفاهيم تربوية وتعليمية قُسم الكتاب، إلى ثلاثة أقسام ليغطي الجغرافية، والتاريخ، والتربية الوطنية، والاجتماعية، ولكل منها فصلان.

خصص الفصلان الأول والثاني لمادة الجغرافية وغطت هذه المرة جغرافية العراق وموقع العراق عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وتناول الفصل الثاني الظواهر الطبيعية في جغرافية العراق.

أما المحور التاريخي فتناول "تأريخنا.. حضارتنا.. هويتنا" وأكدت ديباجة هذا المحور إلى أن الوزارة تسعى إلى تعرف التلميذ على تاريخ العراق والحضارات العراقية القديمة وأهم المظاهر الحضارية في تاريخ العراق ودور العراقيين، في المشاركة بالحضارة الإنسانية، والتعرف على أهم المراكز الحضارية في العصور الإسلامية في العراق، وإن العراق هو موئل العلم والعلماء.

1. وزارة التربية، المناهج والكتب، كتاب الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائي، الطبعة السابعة، 2016.

سلط الفصل الأول الضوء على "بلاد الرافدين... وطني" وتناول مضمونه أن العراقيين أول من اخترع الكتابة والتدوين، وأن العراق مهد القوانين والتشريعات، وهو مهد الديانات والمعابد.

فيما تناول الفصل الثاني "العراق حاضرة الدولة العباسية" أي بمعنى آخر أن المؤلفين أرادوا أن يختاروا الفترات المشرفة من تأريخ العراق، وبقدر ما تكون هذه الرؤية صائبة وتعمق الهوية الوطنية إلا أن التلميذ حينما يكبر سيتساءل وماذا كان وضع بلده في الفترات الأخرى وهي أطول عمراً من تلك الفترات الحضارية؟

والملاحظ أن المؤلفين -وهم محقون بذلك- اختاروا أمثلة بارزة من حواضر الخلافة الإسلامية وهي: الكوفة عاصمة الخلافة الإسلامية 41-36 هجرية؛ أي: مرحلة الخلافة الراشدة، وهي حقبة الخليفة الرابع الإمام علي (ع)، ثم بغداد حاضرة الخلافة العباسية التي بدأ مجدها من عام 145 هجرية واستمر حتى عام 656 هجرية، إلا فترة انتقال الخلافة العباسية إلى سر من رأى (سامراء) أيام المعتصم، ثم المتوكل في القرن الثالث الهجري، ولكنها عادت إلى بغداد.

أما الفصل الثالث فتناول «العراق.. موطن العلم والعلماء» وركز فيه على المدرستين النظامية والمستنصرية وبيت الحكمة، ودور العلم والحقيقة أن طرح هذا الموضوع في غاية الأهمية لمثل هذه الفئة العمرية حتى تعطي البراعم أمثلة حية عن أجدادهم وتشجعهم على أهمية العلم. والملاحظ أن المحور التاريخي غطى 40 صفحة من مجموع صفحات الكتاب 101 صفحة⁽²⁾.

3. كتاب الاجتماعيات للصف السادس الابتدائي:

يبدو أن مديرية المناهج والكتب قد أعدت كتاباً جديداً للمواد الاجتماعية للصف السادس الابتدائي، طبع عام 2016، واتبعت أسلوباً جديداً يختلف عن الصيغ التقليدية في منهج التأريخ، إذ يبدو من خلال صفحات الكتاب الـ 120، أنه تناول جغرافية وتاريخ كل محافظة عراقية على حدة، وعلى الرغم من قناعتي أن للقيمين على مناهج الاجتماعيات ما يبرر عملهم؛ لأن مناهج الاجتماعيات كانت تعطي تأريخ البلاد العربية الحيز الأكبر في المنهج ويتخرج التلميذ من المرحلة الابتدائية ولا يعرف إلا النزر اليسير عن تأريخ العراق وجغرافيته، ولكن هذه المنهجية في كتابة تأريخ وجغرافية العراق ولكل محافظة على حدة لا يحقق شيئاً مهماً نحاول جاهدين أن نرسخه ألا وهي الوحدة الوطنية والهوية الوطنية على الرغم؛ مما ذكره المؤلفون أنهم يبعون ترسيخ الهوية الوطنية التي انفرط عقدها ولنا مما حدث بين 2003-2018 ما يبرر ذلك.

2. وزارة التربية، الاجتماعيات للصف الخامس الابتدائي، الطبعة الرابعة، (2016).

يتضح أن المؤلفين ارادوا حث التلاميذ على المشاركة الفاعلة لتنمية مهارات التفكير وإتاحة الفرصة للتعبير عن آراء التلاميذ والحوار مع أقرانهم، وبالفعل أن ما تضمنته صفحات الكتاب من معلومات غزيرة وصور وخرائط تثير تفكير التلميذ وتعرفه بالعراق جغرافياً أكثر من تغطية المعلومات التاريخية التي ركزت في التأريخ القديم وبعض الآثار الإسلامية.

وما يلاحظ أن المؤلفين حاولوا جهدهم الابتعاد عن كل ما يثير النزاعات الطائفية والجهوية في تأليف الكتاب؛ ولهذا نجد أنه وخلال المراحل الثلاث (الرابع والخامس والسادس) حاول المؤلفون التركيز على التأريخ القديم، وبعض المحطات الجامعة في التأريخ الإسلامي ولهم الحق في ذلك.

ففي الحالة العراقية التي تتعدد فيها الطوائف والأديان والقوميات لا بد من التركيز على تأريخ الأمة العراقية، ومنجزاتهم الحضارية وهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة، أما مسألة أخذ كل محافظة على حدة جغرافياً وتاريخياً فعليها ملاحظات: أولها: أن التقسيم الإداري للمحافظات أمر غير مقدس، ولاحظنا خلال السنوات الماضية كم هي المحاولات لتغيير حدود المحافظات لاعتبارات متعددة، بينما يبقى الهدف الأول والأساس هي دراسات تأريخ العراق بنحوٍ يعمق الوحدة والانتماء الوطني⁽³⁾.

مناهج التأريخ في المرحلة المتوسطة

أشرنا فيما سبق أن أعداد المتحقيين بالدراسة المتوسطة يتناقص ويختلف ذلك من محافظة إلى أخرى ويعتمد أيضاً على المستوى المعاشي والثقافي للأسرة، وهذا أمر في غاية الخطورة، ويجب على الجهات المختصة أن تهتم به، ويتضح من أحد المقالات أن عدد التلاميذ الذين التحقوا بالصف الأول ابتدائي عام 2005 كان مليون تلميذ، وصل منهم إلى الصف السادس الإعدادي 400 ألف فقط في امتحانات البكالوريا لعام 2017، أي تسرب منهم 600 ألف، وهذا بحد ذاته يشكل أكثر من علامة استفهام على مستقبل البلاد، وبالذات موضوع دراستنا أن وعيهم وفهمهم للتأريخ سيظل محدوداً ومشوشاً في بلد تتصارع فيه مختلف التيارات الطائفية والفكرية والعنصرية، وللعلم فإن 100 ألف فقط اجتازوا الامتحانات في الدور الأول من الـ 400 ألف طالب، وهؤلاء ليسوا كلهم بالدراسة في الفرع الأدبي، أي: درسوا موضوعات تاريخية، لأن التلاميذ في الفرع العلمي والفروع الأخرى تتراجع دروس التأريخ عندهم مع نهاية دراستهم في الصف الرابع الإعدادي.

3. وزارة التربية، الاجتماعيات للصف السادس الابتدائي، الطبعة الأولى، 2016، 120.

4. الاجتماعيات للصف الأول متوسط:

يبدو من خلال منهج الصف الأول المتوسط أن المؤلفين أبدعوا في عرض مفردات التأريخ لأنه يتناول التأريخ القديم والحضارات القديمة ولاسيما في بلاد الرافدين.

لقد تضمنت فصول الكتاب، عصور ما قبل التأريخ ثم العصور التاريخية وأشهر الحضارات في بلاد الرافدين، ووادي النيل، والجزيرة العربية، وحضارات الدول المجاورة للبلاد العربية كالحضارة الساسانية، واليونانية، والرومانية.

تضمن الجزء الأول / الفصل الأول "تأريخ نشوء الحضارات القديمة"، مركزاً على إبداعات الإنسان في اكتشاف الزراعة، والنار، وصهر المعادن، واختراع الكتابة، واختراع العجلة، والقارب، وتنظيم المجتمع تحت سلطتي المعبد والحاكم، ولم يهمل موضوع بناء المدارس منذ القدم؛ وهذا هو النهج الذي نتمناه في بناء الشخصية الوطنية العراقية.

وخصص الفصل الثاني لـ "حضارة بلاد الرافدين" لأصل كلمة العراق ولمقومات حضارته.

ويتناول الكتاب الحضارات: السومرية والأكدية، والعصر البابلي القديم، والوضع السياسي، ونظام الحكم، والحياة الاقتصادية (الزراعة والتجارة والصناعة) وبناء المدن، والأسرة، والعبيد، والقوانين، والديانة، والمعبد.

ثم يفرد الكتاب موضوعاً عن "العلوم والمعارف في حضارة بلاد الرافدين" ويركز على الكتابة الصورية والرمزية والصوتية والمقطعية، ثم يتناول الفن، والطب، والمعادن، وعلوم الفلك، والحساب والهندسة، والأدب الملحمي، كل ذلك في 48 صفحة انمازت بكثرة الصور التوضيحية.

وتناول الفصل الثالث بـ (21 صفحة) حضارة وادي النيل وسار على النسق نفسه الذي سار عليه في الفصول التي تتحدث عن بلاد الرافدين. وتناول الفصل الرابع بـ (30 صفحة) أهم المراكز الحضارية في شبه الجزيرة العربية، وبالنسق نفسه مع فصول حضاري بلاد الرافدين، ووادي النيل، وتناول دول تدمر، والغساسنة، وكندة، وسبأ، ومعين، وحمير.

وخصص الفصل الخامس بـ (30 صفحة) "الحضارات القديمة للدول المجاورة للبلاد العربية" وتحديدًا: حضارات فارس، واليونانية، والإغريقية، والرومانية⁽⁴⁾.

5. كتاب التأريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط

يبدو من عدد طبعات الكتاب، الطبعة الثلاثون، 2017، أن المناهج والكتب أبقى الكتاب ولم تحدث فيه إلا تعديلات طفيفة، علماً أن موضوع التأريخ الإسلامي فيه موضوعات حساسة لا يتفق عليها وهي التي تحتاج إلى رؤية علمية منهجية، وتكون جامعة للعرب والمسلمين وغير مفرقة.

فقد تناول الفصل الأول الرسالة الإسلامية، ودور مكة المكرمة قبل الإسلام وحياة الرسول الأكرم (ص)، وحياته الاجتماعية ونزول الوحي.

ثم يتطرق إلى الدعوة الإسلامية والدور السري ومقاومة المشركين والهجرة إلى الحبشة (32 صفحة)، واعتقد أن هذا الموضوع يدرس في جوانب غير قليلة منه في مادة التربية الإسلامية.

أما الفصل الثاني فتناول الدولة العربية الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين 11-41 هجرية (20 صفحة).

وتناول الجزء الثاني من الكتاب وبفصوله الثلاثة كل من: الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي 41-132 هجرية (13 صفحة).

أما الفصل الرابع فتناول الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي 132-656 هجرية، (11 صفحة).

ومن عدد الصفحات التي خصصت للدولة العباسية التي امتدت 524 سنة وفيها الكثير من الإنجازات الحضارية والإدارية والتحويلات السياسية، يبدو لي أن هذا الموضوع هو أحد الأمور التي يجب أن تناقش؛ لأن الهدف من دراسة التأريخ والحضارة الإسلامية قد تراجع كثيراً هنا، ولهذا أرى أن هذا الأمر يحتاج إلى معالجة جادة.

أما الفصل الخامس فقد خصص للدولة العربية في الأندلس (13 صفحة)، وأعتقد أن مثل هذا الموضوع مهم جداً⁽⁵⁾.

5. وزارة التربية، التأريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط، الطبعة الثلاثون، 2017.

6. كتاب التأريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط:

إن أول ما يجلب الانتباه إلى هذا الكتاب بصفحاته الثلاث والثمانين أنه يوجه اهتمامه إلى تأريخ البلاد العربية، ولا يخصص إلا صفحات معدودة لتأريخ العراق الحديث والمعاصر (مجموع ما خصص لتأريخ العراق عشر صفحات فقط)، وعلى الرغم من عدم الممانعة في معرفة أبنائنا الطلبة لتأريخ البلاد العربية بل هو أمر مرغوب فيه، بيد أن طلبتنا يعانون من قلة معلوماتهم عن تأريخ العراق الحديث والمعاصر.

ومن يرى طبعات الكتاب يجد أن الطبعة السادسة والعشرين طُبعت عام 2017؛ أي بمعنى أن الكتاب ألف في سبعينيات أو بداية ثمانينيات القرن الماضي وسار على النهج السياسي الذي تؤمن به إدارة الدولة يومئذ وهو النهج القومي، شأنه في ذلك شأن كتاب التأريخ الإسلامي للصف الثاني المتوسط، ولهذا أرى ضرورة التركيز على تأريخ العراق الحديث والمعاصر لما لذلك من تأثير مباشر على وعي وهوية طلبتنا الأعزاء الوطنية، ويرتبط أيضاً بحقيقة تربوية ذكرناها سابقاً أن نسبة غير قليلة من الطلبة سيتركزون الدراسة ويذهبون إلى سوق العمل لأسباب شتى؛ ولهذا فنحن بحاجة إلى تنمية معلومات طلبتنا بتأريخ وطنهم، ولا بأس إذا ما أعطوا معلومات إضافية عن تأريخ البلاد العربية، وكما فعلنا عند تأليف كتاب الصف السادس الأدبي أن يعطى للعراق نسبة بين 70 % - 75 % ونسبة 25 % - 30 % لتأريخ البلاد العربية.

ومن يطلع على صفحات الكتاب يجد أن التطرق للتطورات السياسية في العراق يتوقف إلى ما قبل قيام ثورة 14 تموز، أي: إننا حجبنا ما يقارب السبعين عاماً من تأريخ العراق المعاصر على أبناء الجيل الحالي. وربما يكون لوزارة التربية مبرراتها بعدم إثارة النعرات أو المشاحنات ولكنه أمر لا يمكن أن يبقى حبيساً على أبناء الجيل الجديد، ولا بد من إيجاد الحلول لتسليط الضوء على هذه المدة أفضل من أن تبقى مبهمه على الطلبة وربما يتلقون معلومات خاطئة أو مرتبكة عنها.

وعلى أية حال تناول كتاب "التأريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي" في الباب الأول منه عدة فصول، خصص الفصل الأول للتوسع الأجنبي في الوطن العربي والمقاومة العربية، وأوله التوسع المغولي ومقاومته، (وبواقع تسع صفحات).

أما الفصل الثاني فخصص "للتوسع الصفوي الأول في العراق ومقاومته" (صفحتان).

أما الفصل الثالث فخصص للغزو البرتغالي والأسباني والمقاومة العربية، والفصل الرابع للتوسع

العثماني في الوطن العربي، ثم يعود للتوسع الصفوي الثاني في العراق والخليج العربي. ثم خصص الفصل السادس إلى "الوطن العربي تحت السيطرة العثمانية" (بواقع تسع صفحات).

أما الباب الثاني من الكتاب فتناول موضوعات مثل: الاستعمار الحديث والمقاومة العربية، وعرض احتلال الوطن العربي، واتفاقيات التجزئة، وكيف قاوم العرب التجزئة. وخصص المؤلفون فصلاً من خمس عشر صفحة عن قضية فلسطين، والثورات التي اجتاحت البلاد العربية، ثم خصص الباب الرابع إلى تأسيس الدولة العراقية والانتفاضات والثورات التي أعقبت ثورة العشرين.

ويبقى السؤال أين التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها العراق منذ تأسيس الدولة العراقية حتى أواخر القرن العشرين الأمور التي يجب عرضها على أقل تقدير⁽⁶⁾.

مادة التاريخ في المرحلة الإعدادية

لا بد من الإشارة إلى أن أعداد الطلبة الذين يلتحقون في المرحلة الإعدادية أقل بكثير ممن كانوا في المرحلة المتوسطة، إذ تكفي الإشارة إلى أن عدد الذين أدوا امتحانات السادس ثانوي لجميع الفروع الأدبي، والعلمي، والتجاري، والصناعي، والزراعي، والفروع الأخرى كانوا 400 ألف طالب للعام الدراسي 2016/2017، نجح منهم 100 ألف فقط. أي بمعنى: أن طلبة الدراسة الأدبي كانوا محدودي العدد، وذلك لعدة أسباب أولها أن قناعة الأهل والطالب نفسه أن الدراسة في الفرع الأدبي لم تعد مجدية وهي مضيعة للوقت ولمستقبل الطالب؛ ولهذا فإن غالبية الطلبة اتجهوا اليوم لدراسة فرعي التطبيقي والإحيائي؛ أما في الحصول على مقعد جامعي يستطيعون أن يبنوا مستقبلهم المهني من خلاله، أي بمعنى آخر: أن الأغلبية من طلبة المدارس الثانوية لم يعودوا يدرسون مادة التاريخ، وهذا أمر يجب الالتفات إليه لأننا بحاجة إلى تنمية الهوية الوطنية وتعميقها، فلقد اطلعت على أن بعض الدول تدرس التاريخ وتمتحن المتقدمين للوظائف العامة بالمعلومات التاريخية المهمة عن بلدانهم على أقل تقدير. بل لا بد من الإشارة إلى أن طلبة الكليات العلمية يدرسون مادة تأريخ البلاد لتتعمق من خلاله هويتهم وانتماءهم الوطني وهو ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية.

6. وزارة التربية، التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط، الطبعة: 26، 2017.

7. تأريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي:

ضم الكتاب 188 صفحة، وشمل موضوعات مهمة في البناء الحضاري للأمة العربية الإسلامية وفيه أكثرية إنجازات العرب المسلمين في بناء دولتهم ومؤسساتها.

توزع الكتاب إلى ثمان فصول، تناول الأول منها مفهوم الحضارة والمدنية الثقافية وعوامل قيام الحضارة وخصائص الحضارة العربية الإسلامية وأصولها.

ثم تناول الفصل الثاني "حضارة العرب قبل الإسلام" ثم غطت الفصول الأخرى المؤسسات الإدارية ومؤسسة القضاء والنظام الاقتصادي في الدولة العربية الإسلامية، ثم أهمية نشأة المدن العربية الإسلامية، والحياة الفكرية والعلمية وعوامل ازدهارها، وأخيراً تفاعل تأثير الحضارة العربية الإسلامية مع الحضارات الإنسانية وعوامل تراجع الحضارة العربية الإسلامية.

وهكذا يتبين أن الكتاب المذكور فيه جانب تخصصي واضح، وغطى موضوعات في غاية الأهمية بالنسبة لطلبة الفرع الأدبي، وفي الوقت نفسه ينمي إدراك الطالب ووعيه الحضاري والإنساني⁽⁷⁾.

8. تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر للصف الخامس الأدبي:

أكدت مديرية المناهج أن إعادة النظر بالمناهج الدراسية وسيلة وهدف لبناء الإنسان العراقي الجديد، الذي يفتح على التجارب الإنسانية في تأريخها الطويل والاستفادة منها أينما كان ذلك ممكناً، ولذلك فإن دراسة تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر يوفر فرصة للاطلاع على شعوبها في بناء مؤسساتها وقيمها ونظم الحكم فيها، وهي رافد من روافد المعرفة لبناء تجربتنا السياسية الجديدة في العراق.

تناولت فصول الكتاب الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والتطورات الاقتصادية والسياسية في أوروبا، وتحديدًا الثورة الصناعية، ثم خصص فصل لتوحيد إيطاليا 1861 وألمانيا 1870.

وخصص فصلان للحرب العالمية الأولى والتطورات الاقتصادية والسياسية بعد الحرب العالمية الأولى كمقدمات للحرب العالمية الثانية، وأخيراً آثار الحرب العالمية الثانية على المجتمع الإنساني، وضم الكتاب (122) صفحة.

7. وزارة التربية تأريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي، الطبعة الثانية، 2017.

واعتقد أن مثل هذا الموضوع التاريخي عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لن يثير أحداً بل إنه سيتيح الفرصة للكثيرين للاطلاع على تأريخ أوروبا والولايات المتحدة ولكن ما يثير الانتباه أن الكتاب يتوقف بنهاية الحرب العالمية الثانية، ويترك التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من سبعين عاماً، ولا سيما أن الإنجازات الإنسانية في ميادين العلوم والطب والهندسة شهدت تطورات متسارعة للمدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية⁽⁸⁾.

9. تأريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي:

تبنى مؤلفو الكتاب، وأنا واحد منهم، الأهداف التالية:

1. غرس القيم الوطنية والاعتزاز بالوطن وتنميتها والحفاظ عليه، وصيانة أمنه وخيراته والعمل على بنائه وتقدمه؛ ولهذا أعطى المؤلفون أكثر من 70 % من حجم الكتاب لتأريخ العراق الحديث والمعاصر، بعد أن تيقنا أن الهوية الوطنية العراقية اهتزت صورتها لدى أبناء الجيل الجديد، وعدم معرفتهم المعمقة بتأريخ العراق.
 2. ولهذا أكد المؤلفون أيضاً على أهمية تعزيز الإيمان لدى الطلبة بالوحدة الوطنية، وكون العراق هو الحاضنة التاريخية للشعب العراقي بكل مكوناته عبر تأريخ طويل للعيش المشترك في هذا الوطن.
 3. تربية الجيل الجديد تربية وطنية خالصة تحرره من التعصب الفكري والانتماءات الطبقية وتنمي قدرات التفكير العلمي الموضوعي.
 4. حاولنا جاهدين أن نركز على التأريخ الوطني العراقي المشترك وعدم التركيز على أي جانب قد يثير الحساسيات المناطقية أو الطائفية أو القومية.
- وفي ضوء ما تقدم قسم الكتاب إلى سبعة فصول، تناول الفصل الأول دراسة تأريخ العراق في العهد العثماني من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونتائج الحكم العثماني.
- أما الفصل الثاني فتناول دراسة البلاد العربية في العهد العثماني، واستعراض الأوضاع العامة في البلاد العربية، وأبرز المظاهر الإصلاحية والنهضة الفكرية وأبرز مفكرها.

8. وزارة التربية، تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر للصف الخامس الأدبي، الطبعة الثامنة، 2016.

وخصص الفصل الثالث إلى تأريخ العراق في أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، مستعرضاً نشأة المصالح البريطانية والاحتلال والانتداب البريطاني والمقاومة العراقية سواء في معركة الشعبية وانتفاضة النجف وثورة العشرين.

أما الفصل الرابع فاستعرض تأريخ العراق بين 1921-1939، أي منذ تنصيب الملك فيصل الأول وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وحتى الفصل الخامس خصص لتأريخ العراق، وغطى المدة بين 1939 - 1958، وتضمن أهم المحطات خلال تلك المرحلة مثل انتفاضة العراق 1941 والاحتلال البريطاني الثاني للعراق، ثم التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وقيام الانتفاضات الشعبية كوثبة كانون الثاني 1948، وانتفاضة تشرين الثاني 1952 وميثاق بغداد، وانتفاضة 1956 ثم قيام جبهة الاتحاد الوطني، التي مهدت لقيام ثورة 14 تموز 1958.

وخصص الفصلان السادس والسابع لتأريخ البلاد العربية، إذ غطى تأريخ الاستعمار الأوروبي في الأراضي العربية، والأساليب التي اتبعت في أثناء السيطرة الاستعمارية.

واستعرض الفصل الأخير حركات التحرر العربية ومقاومة الاستعمار الأوروبي حتى عصر الاستقلال⁽⁹⁾.

استنتاجات وآراء للمناقشة

1. النقطة المهمة التي أود طرحها والتركيز عليها لا تخص العراق وحده، بل معظم البلدان العربية والإسلامية التي ركزت في تربية الناشئة الجديدة على مفاهيم تؤمن بها ولهذا، ومن طريق اطلاعي، خلقت فجوات بين عقلية أبناء الشعوب العربية والإسلامية حول التأريخ الإسلامي وتعمقت الخلافات بين أبناء الشعوب الإسلامية التي استثمرت لخلق روح الكراهية بين أبناء تلك الشعوب. وأخشى ما أخشاه أن تتطور تلك الكراهية ولاسيما الطائفية إلى حروب دموية طاحنة مستقبلاً ولهذا أدعو المركز أن يتبنى عقد مؤتمر إقليمي أو إسلامي لبناء مناهج في التأريخ الإسلامي والتربية الإسلامية وحتى مناهج التأريخين الإسلامي والحديث لمعالجة أي تناقضات قد تخلق الكراهية بين أبناء شعوب المنطقة، وأرى أن يتم ذلك بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ممثلة

9. وزارة التربية، تأريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي، الطبعة الثانية، 2016.

بـ(إرسিকা) لتفعيل هذا النشاط العلمي المثمر.

2. المشكلة أننا في بلد ما يزال محتاجاً إلى تمتين الهوية الوطنية والوحدة الوطنية ولهذا نحتاج إلى دراسة التاريخ، لأن إهمال هذه المادة أو تقليصها، كما هو في الأردن مثلاً، ولهم أسبابهم، سيؤدي إلى زعزعة الهوية الوطنية في بلد تتلاطم فيه العنصرية والطائفية والقومية والجهوية، ولهذا يتوجب ان ندرس تجارب الامم لخلق شعب يؤمن كل طرف بالآخر، وينظر للمستقبل أكثر من رؤيته للماضي.

وهذا ينطبق تماماً مع ما دعا إليه الدستور العراقي، إذ أكد على إعادة صياغة المناهج الدراسية كوسيلة لبناء الإنسان العراقي الجديد؛ لتعزيز قيم المواطنة الصالحة القائمة على ترسيخ مبدأ حب الوطن وبناء الشخصية الوطنية المؤمنة به، والإخلاص له والتضحية في سبيله، والعمل على تقدمه في المجالات كافة، والتأكيد على دور الإنسان العراقي في بناء الحضارة كونه وريث تلك الحضارات القديمة.

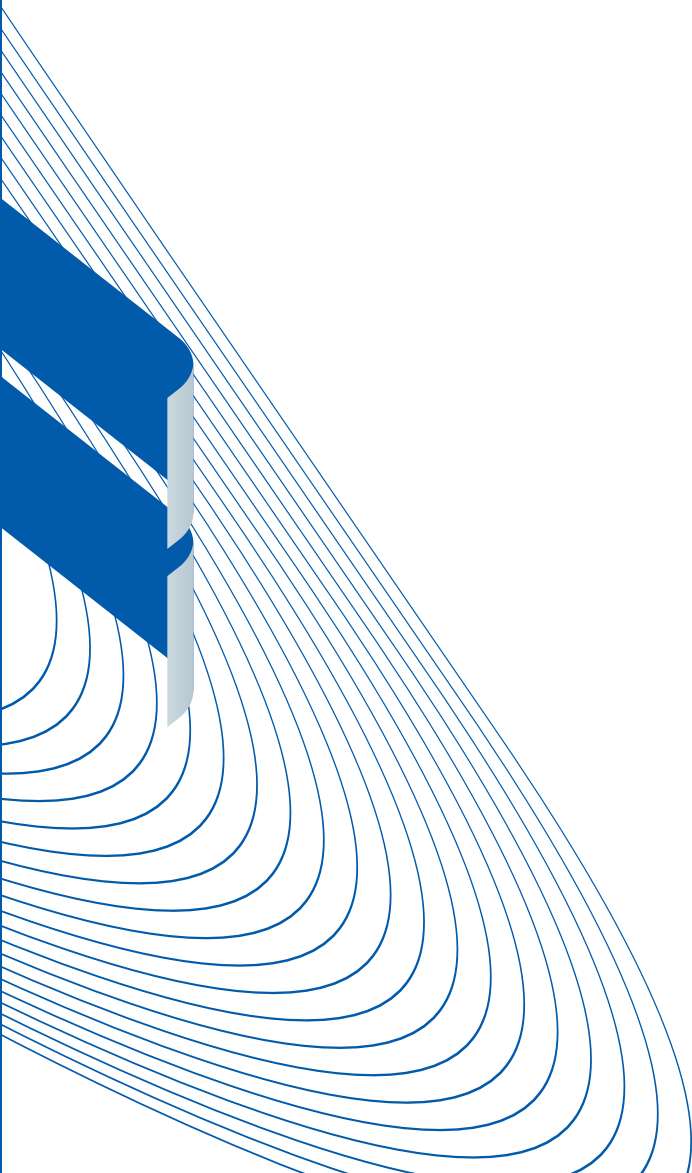
3. إن التطور التقني الذي شهده العالم يفرض استخدام التقنيات في المناهج، وحتى في دراسة التاريخ، فاقترح مثلاً عرض أفلام تاريخية للطلبة، وأن يعطوا فرصة للحوار والنقاش حول بعض القضايا التاريخية بروح ديمقراطية. ويجب ألا يغيب عن البال أن المعلومات التاريخية متوفرة الآن بين أيدي الطلبة بفعل شبكة المعلومات الدولية، وتتناول أية قضية تاريخية بكل أبعادها وضمن كل الآراء والأفكار؛ وهذه الحقيقة ستوقع عبئاً على القيميين على مناهج التاريخ، فمجرد ضغط زر على (الغوغل) يظهر كل ما يريده الطالب وما لا يريده من معلومات تاريخية حول أي موضوع، وربما لا تتلاءم مع ما نريد أن نعلمه للطلبة، ولهذا يجب أن ندرس التاريخ بشكل حيادي وموضوعي ونركز على الحقائق، وعدم اتباع نظرية أيديولوجية محددة؛ لأنها سرعان ما ستذوي عاجلاً أم آجلاً، وربما تنهاوي نظرة الطلبة وأولياء أمورهم لمناهج التاريخ.

4. هناك نقطة في غاية الأهمية: إذ ونحن نعمل على ترصين وتعزيز الهوية الوطنية للجيل الجديد، أريد أن أسأل إن ما يدرس في إقليم كردستان للوزارة الاتحادية علاقة به وبمناهجه؟ ولهذا أدعو إلى تنسيق الجهود لترصين الوحدة الوطنية، وإلا فإننا نخدم واحداً من ركائز الوحدة الوطنية.

5. لقد دخلت أوروبا في حروب طويلة وعلى مدى عدة قرون وآخرها الحربان العالميتان في النصف الأول من القرن العشرين، ولكنها التأمّت وشكلت الاتحاد الأوروبي وحتى العملة الواحدة والسياسة الخارجية والتحالف العسكري (حلف الناتو)، والسؤال كيف يدرس طلبة الدول الأوروبية تأريخ تلك المرحلة من الصراعات الدموية التي حملت الكثير من المعاناة؟ تلكما الحربان التي راح ضحيتيهما عشرات الملايين من سكانها وأثرت على اقتصادياتهم وحياتهم الاجتماعية؟ أتمنى أن نطلع عليها، لنبدأ عصرًا جديدًا، ننظر فيه للمستقبل بأمل وتفاؤل، ونتلافى عُقد الماضي ومحنة.

مصادر الورقة البحثية

1. وزارة التربية، المناهج والكتب، كتاب الاجتماعيات للصف الرابع الابتدائي، الطبعة السابعة، (2016).
2. وزارة التربية، الاجتماعيات للصف الخامس الابتدائي، الطبعة الرابعة، 2016.
3. وزارة التربية، الاجتماعيات للصف السادس الابتدائي، الطبعة الأولى، 2016، صفحة.
4. وزارة التربية، الاجتماعيات للصف الأول المتوسط، الطبعة الأولى، 2017.
5. وزارة التربية، التأريخ العربي الإسلامي للصف الثاني المتوسط، الطبعة الثلاثون، 2017.
6. وزارة التربية، التأريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي للصف الثالث المتوسط، الطبعة 26، 2017.
7. وزارة التربية، تأريخ الحضارة العربية الإسلامية للصف الرابع الأدبي، الطبعة الثانية 2017.
8. وزارة التربية، تأريخ أوروبا وأمريكا الحديث والمعاصر للصف الخامس الأدبي، الطبعة الثامنة، 2016.
9. وزارة التربية، تأريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر للصف السادس الأدبي، الطبعة الثانية، 2016.



www.bayancenter.org
info@bayancenter.org